٠٠٥٥٤٣

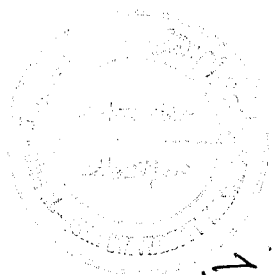

٤٧٧

٣٠١٠٢٠٠٠٠٤٧٧٠

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى بمكة المكرمة
كلية اللغة العربية وآدابها
قسم الدراسات العليا العربية
فرع اللغة والنحو والصرف

المسائل النحوية في كتاب منال الطالب في شرح طوال الغرائب

لمجد الدين أبي السعادات ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية

إعداد الطالب:
ناصر بن محمد بن عبدالله آل قميشان عسيري
(٤٢٢٨٠٢٨٥)

إشراف سعادة الأستاذ الدكتور:
رياض بن حسن الخوام

١٤٢٤هـ - ١٤٢٥هـ

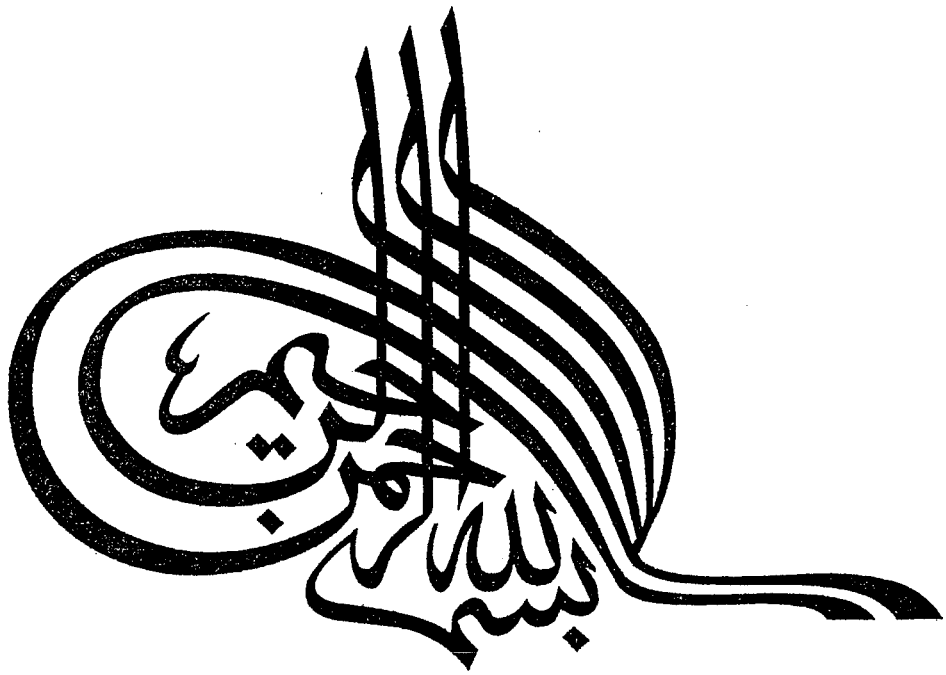
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، أما بعد:

فهذه دراسة للمسائل النحوية في كتاب من كتب غريب الحديث، وهو كتاب "منال الطالب في شرح طوال الغرائب" لمجد الدين ابن الأثير، وهي من متممات الحصول على درجة الماجستير في النحو والصرف.

وتعتمد هذه الدراسة على دراسة عدد من مسائل النحو الخلافية على وجه الخصوص تلك التي برزت من خلالها آراء المؤلف النحوية في شرحه اللغوي لأحاديث الكتاب. **والهدف** من ذلك التعرف على مذهب ابن الأثير النحوي، والمقارنة بين النحو النظري لديه في كتابه "البديع في علم العربية" والجانب التطبيقي في "المنال"

وقد اقتضت طبيعة البحث جعله في: **تمهيد**: فيه تعريف بالمؤلف وكتابه، ومن ثم الشروع في دراسة المسائل النحوية من خلال **ثلاثة فصول**: الأول: ويشتمل على أهم المسائل المتعلقة بالأدوات وحروف المعاني. والثاني: وفيه مسائل التراكيب. والثالث: وفيه المسائل ذات العلاقة بالأصول النحوية. ثم ختمته **بخاتمة** ضمنتها القيمة العلمية للمسائل، والمذهب النحوي للمؤلف اعتماداً على ما سبق من دراسة، وختمتها **بأهم النتائج** التي تمثلت فيما يلي:

١) ابن الأثير بصري النزعة على وجه العموم؛ لأنه أخذ برأي البصريين في كثير من المسائل، واستخدم مصطلحاتهم، وقد يرجح رأي الكوفيين بقلة، وقد يستقل برأي متفرد أيضاً.

٢) ذُكر أن ابن الأثير كان متواريًا خلف شخصيتي الزمخشري و شيخه ابن الدهان ،وفي هذه الدراسة ما ينفي مثل هذا الحكم ، فقد رأيناه يخالفهما ،بل ربما يرد عليهما.

٣) آراء ابن الأثير سهلة بعيدة عن تعقيدات النحاة وتفصيلاتهم، قريبة من فهم المتلقين .

٤) عمق الثقافة اللغوية عند ابن الأثير كون لديه حساً لغوياً أفاد منه في الدراسة النحوية.

٥) رغم أن المسائل النحوية ليست هدفاً للتأليف؛ إلا أنها قد أضافت الجديد المفيد لنحو ابن الأثير.

٦) هناك تطابق كبير بين آراء ابن الأثير النظرية في كتابه"البديع" وآرائه التطبيقية في "المنال".

٧) اتسمت أغلب المسائل النحوية في الكتاب بالإيجاز في العرض، والاقتصار على موطن الشاهد ، بعيداً عن التأصيل والتفصيل .

٨) بدت أهمية دراسة الجانب التطبيقي في معرفة النزعة النحوية، وعدم الاكتفاء بالجانب النظري، إذ تتكشف تماماً النزعة النحوية للمؤلف بعد دراسة الجانبين النظري والتطبيقي.

٩) لم يأخذ ابن الأثير حظه من الدراسة عالماً نحوياً ، وقد يرجع ذلك إلى شهرته اللغوية الواسعة ، وقد يكون لتأخر نشر تراثه النحوي أثر في ذلك .

١٠) يعد كتاب"منال الطالب" من الكتب التي جمعت بين النحو النظري والتطبيقي، بالإضافة إلى غزارة مادته اللغوية ،ووضوح فكرته وسهولة عبارته ، وكل ذلك يجعل منه منهجاً قيماً ضمن مفردات مناهج كليات اللغة العربية .

أسأل الله التوفيق والإعانة والسداد ، والله من وراء القصد .

مقدمه:

ناصر بن محمد عبد الله آل قميشان عسيري (٤٢٢٨٠٢٨٥)

مُقَدِّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين ، الحمد له على ما علم من البيان، وألهم من التبيان ، اللهم إنا نعوذ بك من فتنة القول والعمل ، ونسألك أن تهب لنا توفيقاً إلى الرشد وقلوباً تتقلب مع الحق ، وألسنة تتحلى بالصدق ، ونطقاً يؤيد بالحجة وعزائم تقهر الهوى، اللهم أسعدنا بالهداية ، واعضدنا بالإعانة على الإبانة ، ثم الصلاة على محمد عبده ورسوله ، ختم به النبيين وأعلى درجته في عليين ، اللهم صلِّ عليه وعلى آله وصحبه والتابعين، أما بعد :

فإن من أشرف العلوم وأجلها بعد علم الكتاب ، علمَ السنة ،وقد حظيت باهتمام الأمة منذ الرعيل الأول باعتبارها ثاني مصادر التشريع .وزاد الاهتمام بها بعد تدوينها حتى تعددت علومها وتنوعت، وظهر علم غريب الحديث، والذي يعني على وجه الخصوص بشرح غريب ألفاظ السنة.

وإن من أكبر النعم على المرء أن يُهدى لخدمة هذا العلم الجليل ويمضي زمنا في تدارسه؛ ليجمع بين خيري الدنيا والآخرة. وقد كان لي هذا الشرف بمساعدة أستاذي الفاضل الدكتور : رياض الخوام ، الذي مكنني من دراسة كتاب خدم السنة النبوية بشرح غريب ألفاظها ، وهو كتاب "منال الطالب في شرح طوال الغرائب" للإمام مجد الدين أبي السعادات ابن الأثير –رحمه الله– المتوفى سنة ٦٠٦هـ، دراسةً نحوية تطبيقية .

وتبرز أهمية هذه الدراسة مما يأتي:

أولاً: أن للكتاب قيمة علمية متميزة، فهو يمثل منهجاً جديداً ومتفرداً من مناهج التأليف في علم غريب الحديث، إضافة إلى أنه آخر مؤلفات ابن الأثير –رحمه الله–، مما يعين على جلاء شخصية ابن الأثير العلمية .

ثانياً: أن مؤلفه ابن الأثير له منزلة سامية بين العلماء، فهو محدث لغوي نحوي جمع بين هذه العلوم في هذا الكتاب، وقد سبق أن ألف في كل منها مؤلفاً مستقلاً، فله "جامع الأصول" في الحديث، و"النهاية" في اللغة ، و"البديع" في النحو .

ثالثا :أن المسائل النحوية في الكتاب، لها أهمية خاصة لكونها تمثل الجانب التطبيقي للنحو عند ابن الأثير بعد أن مثل كتاب"البديع" الجانب النظري.

وتزداد أهمية هذه الدراسة بعد نشر كتاب "البديع".

رابعاً :أن دراسة هذه المسائل في بحث خاص مما لم أسبق إليه – فيما أعلم- وهذه السَبْقُ، كافٍ -بالإضافة لما سبق ذكره- للاستعانة بالله ، وخوض غمار هذا البحث ليكون من متممات الحصول على درجة الماجستير ، وقد اقتضت طبيعته أن يكون وفق التقسيم الآتي :

- **مقدمة** : بينت فيها سبب اختيار الموضوع وأهميته ، والمنهج الذي سرت عليه في هذه الدراسة .
- **تمهيد** : وفيه **قسمان** :

الأول : عرضت سيرة ابن الأثير ، بذكر : نسبه ،وولادته، ونشأته وطلبه للعلم ،وذكر شيوخه وتلامذته، ثم ذكر طرف من آثاره الشعرية القليلة العذبة ،والنثرية الجمة المتنوعة ،والتي منها المخطوط ،و المطبوع، و المفقود .

الثاني: عرضت فيه لكتاب "منال الطالب" مبتعداً عن تكرار ما ذكره المحقق –رحمه الله- في مقدمة تحقيقه للكتاب.وقد بدت لي في هذا القسم أهمية الحديث عن حركة التأليف في علم غريب الحديث ، مبرزاً الخلاف في ريادة التأليف فيه ، وتطوره وأبرز المؤلفات ، ثم مناهج التأليف فيه .كل ذلك بإيجاز، الهدف منه إظهار أهمية ما أضافه ابن الأثير في هذا العلم الجليل. وبيان القيمة العلمية لكتاب المنال .

ثم شرعت بعد ذلك في دراسة المسائل النحوية ، وقد جعلتها في ثلاثة فصول :

- **الفصل الأول** :يتعلق بدراسة مسائل الأدوات وحروف المعاني : وعرضت فيه دراسة اثنتي عشرة مسألة ، تتعلق بسبع أدوات وحروف وهي : "إذن" ، و"ثم" ،و"رب" ، و"كأيِّن" ،و"لات" ،و"ما" ،و"مع" . مرتباً إياها حسب حروف المعجم .
- **الفصل الثاني** : درست فيه أبرز المسائل المتعلقة بالتراكيب النحوية ، وضمنته دراسة ست مسائل:
  - حذف "أن" من خبر "عسى" ، واقتران خبر "كاد" بها .
  - تعدي الفعل اللازم للمكان المختص .

- إضافة الموصوف إلى الصفة .
- تعريف العدد المضاف .
- إبدال النكرة من المعرفة .
- نداء المعرف بالألف واللام .

واعتمدت في ترتيبها على المشهور في كتب المتأخرين ، وفق ترتيب ابن مالك للأبـــواب النحوية في ألفيته .

- **الفصل الثالث** : يتعلق بمسائل الأصول النحوية ، وهي المسائل التي لها علاقة بالقياس، والعلل، والتقدير ،والعامل . وفيه ست مسائل :
  - مخالفة القياس في قول عثمان :(أُراهُمُني الباطلُ شَيْطَانَا) .
  - علة المجاورة في قول العرب : (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) .
  - علة التعويض في قول: (اللهُمَّ).
  - حذف اسم "لات" في قوله تعالى : (ولاتَ حِينَ مناص) .
  - استتار "أن" بعد واو المعيَّة .
  - إعمال "إذن" في الفعل المضارع بعدها .

وقد حرصت في دراسة جميع هذه المسائل على : ذكر نص ابن الأثـــير في المســـألة مـــن الكتاب، ثم البدء بـــ**تمهيد** للمسألة أوضح فيه الصورة العامة لها ، وذكر مـــوطن الاتفـــاق والاختلاف بين النحاة فيها .ثم **مناقشة** الآراء المختلفة ، مع نسبة الرأي للقائلين بـــه وذكـــر أدلتهم وما قد يرد عليها من مآخذ وردود مختلفة ، مبرزاً رأي ابن الأثير في نص المنال السابق ذكره ، وما قد يرد في "البديع" حول المسألة بهدف استكمال صورتها، ثم ختمت بـــ**الترجيح** الذي يظهر لي من خلال عرض المسألة ، مع سوق أسبابه ما أمكن.

- **الخاتمة** : وضمنتها خلاصة مهمة منه تتمثل في أمرين :

الأول : القيمة العلمية لمسائل النحو في الكتاب، وبيان الجديد الذي أضافته خاصة فيما يتعلق بشخصية ابن الأثير النحوية.

الثاني : المذهب النحوي لابن الأثير عموماً ، وفي المنال على وجه الخصوص .

إضافة إلى أهم النتائج موجزة من هذا البحث .

ثم أتممته **بفهارس فنية** تتمثل في : فهرسة للآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والأشعار والأرجاز ، والمأثور من أقوال العرب وأمثالهم ، ثم قائمة بالمصادر والمراجع ، وفهرسة للمحتويات .

هذا ما ألزمت نفسي به في هذا البحث، والخطأ والنسيان من ضعف البشر ، فإن كان فيه شيء من ذلك فمن نفسي والشيطان ، وإن أصبت فمن الله وحده .

وأخيراً :فإن اللسان ليلهج بالدعاء لثلاث شخصيات ما فترت عن ذكرها في خضم هذا العمل :

الشخصية الأولى : ابن الأثير-رحمه الله- العالم الزاهد صاحب الخلق والدين ،الذي اجتمع فيه ما تفرق في غيره . وأتته الدنيا بالجاه والمنصب فدفعها بنفس راضية مطمئنة، ورضي أن يذل بدنه ليعز علمه ، فكان مضرب المثل في إجلال العلم وأهله.

الشخصية الثانية : عالم العربية وعاشق التراث : محمود الطناحي ، محقق الكتاب ، الذي ما إن يتجه لمخطوط إلا كان لهما الشرف ، فيشرف هو بقصب السبق والريادة ومباشرة العلم الأصيل ، ويشرف المخطوط باهتمام الفذ الذي يجعله بعد برهة في حلة أنيقة ومكانة رفيعة ، بحسن للعرض والتقديم وجودة للإخراج والضبط وتميز في الفهرسة . فهنيئا لكل منهما صاحبه.

الشخصية الثالثة : أستاذي الدكتور : رياض الخوام، الذي أعياه مني بعد الدار ، وقلة البضاعة، وضعف الدربة . فكان الموجه الناصح الأمين ، في علم غزير وتواضع جم وخلق رفيع . فله مني جزيل الشكر والعرفان ، ومن الله عظيم الأجر والامتنان .

ثم الشكر موصول لعميد كلية اللغة العربية الدكتور :عبد الله القرني ،ولرئيس قسم الدراسات العليا بها ، الدكتور عليان الحازمي ، واللذين كان لنا شرف التتلمذ على يديهما فأفدنا من علمهما وتوجيههما إبَّان الدراسة المنهجية . والشكر لبقية أعضاء القسم الكرام من أساتذة وموظفين .

كما أتقدم بالشكر الجزيل لجميع الإخوة زملاء الدراسة الذين أفدنا من صحبتهم ومن توجيههم، ولكل من حظينا منه بدعوة خالصة ، فمن لا يشكر الناس لا يشكر الله .

هذا وأسأل الله التوفيق والإعانة والسداد .

رَبِّ اشْرَحْ لي صَدْري ويسِّر لي أمْري

مقدم البحث :
ناصر بن محمد عبد الله آل قميشان عسيري
الرقم الجامعي :٤٢٢٨٠٢٨٥

تمهيد

وفيه :

القسم الأول : ابن الأثير نشأته وعلمه .

القسم الثاني : منال الطالب لابن الأثير .

القسم الأول : ابن الأثير نشأته وعلمه :

- اسمه ونسبه .
- مولده ونشأته .
- والده وإخوته .
- طلبه للعلم وزهده في الدنيا .
- شيوخه وتلامذته .
- شعره وآثاره .
- وفاته .

القسم الأول: ابن الأثير حياته وعلمه

• أولاً : اسمه ونسبه :

هو المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري ، الموصلي ، الشافعي . يكنى بأبي السعادات ويلقب مجد الدين ، ويعرف بابن الأثير [١].

فهو ينتسب إلى قبيلة بني شيبان ، وهي قبيلة عربية أصيلة ذات تاريخ وأمجاد، ينتهي نسبها إلى معد بن عدنان [٢] . وهو الجزري نسبة إلى مكان ولادته وبداية نشأته في جزيرة ابن عمر أو الجزيرة العمرية [٣] . وهو الموصلي نسبة إلى الموصل التي انتقل إليها يافعاً وبها تعلم على كبار علمائها ، وإليها نسب [٤] .

• ثانياً : مولده ونشأته :

ولد الإمام مجد الدين ابن الأثير -رَحِمَهُ الله- في أحد الربيعين من سنة أربع وأربعين وخمسمائة [٥].

---

١) انظر ترجمته في : معجم الأدباء لياقوت الحموي (٧١/١٧) ، والكامل في التاريخ لابن الأثير(٣٠٢/٩) ، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٤٨٨/٢١) ، وطبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٣٦٦/٨) ، والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي (١٩٨/٦ ، ١٩٩) ، وبغية الوعاة للسيوطي (٣٧٤/٢ ، ٣٧٥) ، والأعلام للزركلي (٢٧٢/٥) ، ومعجم المؤلفين لكحالة (١٧٤/٨) ، وغيرها .

(٢) انظر : الأنساب للسمعاني (٤٣١/٧، ٤٣٢) .

(٣) وهي جزيرة قرب الموصل يحيط بها نهر دجلة من جميع جهاتها ، وتقع الآن في تركيا في قضاء زاخو على الحدود العراقية التركية، وإليها ينسب أبناء الأثير ووالدهم . انظر : بنو الأثير لمحمد الحمدان (١٢/١١) .

(٤) انظر : معجم الأدباء (٧١/١٧) ، وفيات الأعيان (١٤١/٤) .

(٥) انظر : معجم الأدباء (٧١/١٧) ، السير (٤٨٩/٢١) ، الطبقات للسبكي (٣٦٦/٨) ، بغية الوعاة للسيوطي (٣٧٤/٢) . وغيرها .

وقيل : سنة أربعين وخمسمائة [١] .

وقد كانت ولادته ونشأته الأولى في جزيرة ابن عمر ،ثم انتقل إلى الموصل سنة ٥٦٥هـ[٢] وهناك جالس علماءها وأخذ عنهم وأخذت شخصيته تنضج وثقافته تغزر وأقبل على ألوان المعرفة، فقد حُبِّبَ إليه العلم ومجالسة العلماء ، قال -رَحِمَهُ الله- عن نفسه :"ما زلت منذ ريعان الشباب وحداثة السن مشغولاً بطلب العلم ومجالسة أهله ، والتشبه بهم حسب الإمكان ، وذلك من فضل الله علي ولطفه بي ، أن حبّبه إليّ ، فبذلت الوسع في تحصيل ما وفقت له من أنواعه ، حتى صارت فيّ قوةُ الإطلاع على خفاياه وإدراك خباياه ، ولم آل جهداً -والله الموفق- في إكمال الطلب وابتغاء الأرب ، إلى أن تشبثت من كل بطرف ، تشبهت فيه بأضرابي ، ولا أقول تميزت به على أترابي ، فلله الحمد على ما أنعم به من فضله، وأجزل به من طوله " [٣] .

وكان لهذه النشأة على حب العلم وأهله والإقبال عليه في خلق رفيع وتواضع جم ،أثرٌ كبير على مسار حياته، نستبينها بعد عرض فصول من تلك الحياة الرفيعة ، التي أصبحت مضرب المثل في الإقبال على العلم والزهد في الدنيا .

- **ثالثاً : والده وإخوته :**

والده هو : أثير الدين أبو الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري .

ولا تحدثنا المراجع كثيراً عنه ، سوى ما ذكر ابنه عز الدين علي المؤرخ من نتف عنه في مواطن متفرقة، ولم يحدد سنة ولادته ولا زمانه ، لكن المصادر تجمع على أنه كان رجلاً عاملاً ذا مكانة، مقرباً من آل زنكي أتابكة الموصل ، وقد مكن أثير الدين لنفسه ولأبنائه من بعده

---

(١) تفرد بذكره ابن تغري بردي في النجوم الزاهرة (١٩٨/٦) ، وأبو شامة في الذيل على الروضتين (٦٨) ، وقال د. محمود الطناحي : وهو قول لا يحاج به حيث انعقد الإجماع على أنه ولد في أحد الربيعين من سنة (٥٤٤هـ) . انظر : مقدمة تحقيق النهاية (١/٩) .

(٢) انظر : وفيات الأعيان (١٤١/٤) .

(٣) جامع الأصول (١٢/١) .

عند آل زنكي وصار أتابكة الموصل يثقون ببيت الأثير ، وقد وصل إلى مرتبة من الجاه والسلطان، حيث ولي جزيرة ابن عمر، وكان باراً بأهلها محبوباً لديهم ، إلا أنه لم يعرف له عناية بالعلم أو التصنيف فيه [١].

ومن هنا يظهر لنا أن مجد الدين ابن الأثير -رَحِمَهُ الله- ينتسب إلى أسرة فاضلة هيأ الله لها أسباب العزة والمجد وحظيت بمنزلة رفيعة في تدبير الملك والسياسة .

إخوته :

لمجد الدين ابن الأثير أخوان عرفا أيضاً بهذا الاسم ، هو أكبرهم سناً وأقدمهم وفاة ، اشتهرا بمصنفات عدة كل منها عمدة في بابه ، حتى قيل فيهم [٢] :

وبنو الأثير ثلاثة قد حاز كلٌّ مفتخر
فمؤرخٌ جمعَ العلو م وآخرٌ وليَ الوَزَرْ
ومُحدِّثٌ كتب الحديـ ـث له النهاية في الأثر

وقال ابن خلكان :" وكان الإخوة الثلاثة فضلاء نجباء لكل واحد منهم تصانيف نافعة -رحمهم الله تعالى - " [٣] .

فصاحب (الكامل في التأريخ) و (أسد الغابة في معرفة الصحابة) و (اللباب في تهذيب الأنساب) و (التاريخ الباهر) هو : عز الدين أبو الحسن عليّ بن أبي الكرم ، المولود سنة (٥٥٥هـ) في جزيرة ابن عمر والمتوفي بالموصل سنة (٦٣٠هـ) [٤].

---

(١) انظر : بنو الأثير (١٤ ، ١٥) ، بتصرف .

(٢) انظر : تاج العروس للزبيدي (٢٤/١٠) [أثر] .

(٣) وفيات الأعيان (٣٩٧/٥) .

(٤) انظر ترجمته في : وفيات الأعيان (٣٤٨/٣) ، العبر (٢٠٧/٣) ، طبقات الشافعية (٢٩٩/٨) ، الأعلام (١٥٣/٥) ، معجم المؤلفين (٤٠٧/٣) .

أما ضياء الدين أبو الفتح نصر الله بن أبي الكرم ، المولود سنة (٥٥٨هـ) في جزيرة ابن عمر ، والمتوفى سنة (٦٣٧هـ) ببغداد فهو صاحب كتاب (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر) ، و (البرهان في علم البيان) ، و(كفاية الطالب في نقد كلام الشاعر والكاتب)[١] .

وقد أشارد.عبد القادر طليمات إلى تخصص كل واحد منهم فقال: " وقد اتجه كل من الإخوة الثلاثة اتجاهاً خاصاً في حياتهم العلمية ، فقد اختار (مجد الدين) العلوم الدينية ، واختار (ضياء الدين) الأدب ، أما (عز الدين) فقد اختار التاريخ ، فاشتهر كل منهم في ميدانه " [٢] .

وبين الدكتور محمد الحمدان العلاقة بينهم بقوله:" لم تمدنا المصادر بمعلومات عن الجو العائلي الذي عاش فيه هؤلاء ، فإنها بالتالي لم تقل شيئاً عن العلاقة بين الإخوة الثلاثة سوى ما ذكره الذهبي من أنه بين ضياء الدين نصر الله ، وبين أخيه عز الدين مقاطعة كلية ، ومما يؤيد وجود مقاطعة بين الاثنين أن عز الدين علي يتكلم دائماً عن أخيه مجد الدين المبارك ويترجم له، ويروي عنه بعض الوقائع ويدعو له ، ويترحم عليه ، بينما لم يُشر من قريب أو بعيد إلى أخيه ضياء الدين " [٣] .

- **رابعاً : طلبُه للعلم وزهده في الدنيا :**

نشأ ابن الأثير وإخوته في جزيرة ابن عمر التي كان والدهم يتولى ديوانها مما هيأ لهم الحياة في سعة من العيش ورغده وقد حرص والدهم على تربيتهم وتعليمهم ، فقد تلقوا فيها علومهم الأولى قبل أن ينتقلوا إلى الموصل سنة (٥٦٥هـ) قال الدكتور الطناحي:"وهناك أخذت شخصيته تنضج وثقافته تغزر" [٤] ، وكيف لا يكون ذلك وقد كانت الموصل موطن كبار علماء ذلك العصر ، الذين لازمهم وأخذ عنهم ، قال ياقوت الحموي :" حدثني أخوه أبو الحسن قال : قرأ أخي الأدب على ناصح الدين أبي محمد سعيد بن الدهان البغدادي ، وأبي

---

(١) انظر ترجمته في : وفيات الأعيان (٣٨٩/٥) ، العبر (٢٣١/٣، ٢٣٢) ، الأعلام (٣٥٤/٨) معجم المؤلفين (٩٨/١٣) .

(٢) مقدمة محقق " التاريخ الباهر" (٩) .

(٣) بنو الأثير (١٧) .

(٤) مقدمة تحقيق النهاية (٩/١) .

بكر يحيى بن سعدون المغربي القرطبي وأبي الحرم مكي بن ريان شبّة الماكسيني النحوي الضرير، وسمع الحديث بالموصل من جماعة منهم : الخطيب أبو الفضل بن الطوسي وغيره ، وقدم بغداد حاجاً فسمع بها من أبي القاسم صاحب ابن الخل وعبد الوهاب بن سكينة ، وعاد إلى الموصل فروى بها وصنف ، ووقف داره على الصوفية وجعلها رباطاً " [١] ، وقال عنه :" كان عالماً فاضلاً جمع بين علم العربية والنحو واللغة ، والحديث وشيوخه وصحته وسقيمه والفقه " [٢] .

ويؤكد ذلك أخوه عز الدين فقال عنه :" كان عالماً في عدة علوم مبرزاً فيها ، منها :الفقه ، والأصولان ، والنحو ، والحديث ، واللغة وله تصانيف مشهورة في التفسير والحديث والنحو والحساب وغريب الحديث ، وله رسائل مدونة وكان كاتباً حقاً يضرب به المثل ، ذا دين متين، ولزوم طريق مستقيم -رحمه الله ورضي عنه- فقد كان من محاسن الزمان " [٣] .

ولا شك أن النظر فيما هو مطبوع من مؤلفاته في أبواب عدة يبين ما كان عليه هذا الفذ من شمول وعمق جعله يبزّ أقرانه -رَحِمَهُ الله- .

ولقد كان لهذه الفضائل التي اجتمعت له أثر في اتجاه أنظار الناس إليه ليستفيدوا من علمه وفضله ، بل جذب أنظار الحكام الذين رغبوا في الإفادة من هذا العالم الكبير الجليل فقد عُرضت عليه الوزارة غير مرة فرفضها ، قال ياقوت :" حدثني أخوه المذكور قال :حدثني أخي أبو السعادات قال : لقد ألزمني نور الدين بالوزارة غير مرة وأنا أستعفيه ، حتى غضب مني وأمر بالتنكيل بي ، قال : فجعلت أبكي ، فبلغه ذلك ، فجاءني وأنا على تلك الحال ، فقال لي : أبلغ الأمر إلى هذا ؟ ما علمت أنّ رجلاً ممّن خلق الله يكره ما كرهت ، فقلت : أنا يا مولانا رجل كبير ، وقد خدمت العلم عمري ، واشتهر ذلك عني في البلاد بأسرها ، وأعلم أنني لو اجتهدت في إقامة العدل بغاية جهدي ما قدرت أؤدي حقه ، ولو ظُلم أكّارٌ في ضيعةٍ من أقصى أعمال السلطان لنُسب ظلمه إليّ ، ورجعت أنت وغيرك باللائمة عليّ ، والملك لا يستقيم إلا بالتسمّح في العسف ، وأخذ هذا الحق بالشدة، وأنا لا أقدر على ذلك ، فأعفاه .

---

(١) معجم الأدباء (١٧ / ٧١-٧٢) .

(٢) المصدر السابق (١٧/٧١) .

(٣) الكامل (٩/٣٠٢) .

وجاءنا إلى دارنا فخبّرنا بالحال ، فأما والده وأخوه فلاماه على الامتناع ، فلم يؤثر اللوم عنده أسفاً " [١] .

وبهذين السمتين : الإقبال على التعلم والتعليم ، والعزوف عن الدنيا والمناصب، سارت حياة ابن الأثير -رَحِمَهُ الله- وقد بلغ إجلاله للعلم وزهده في الدنيا ذروته في حادثة تروى إذا ذكر ،كانت بداية لنهايته نعرض لها لاحقاً عند الحديث عن مرضه ووفاته .

- **خامساً : شيوخُهُ وتلامذتُه :**

كان من أسباب التنوع الثقافي عند ابن الأثير هو تتلمذه على عدد من علماء الموصل وبغداد ممن اختلفت ثقافاتهم وعلومهم . وممن أخذ عنهم ابن الأثير -رحمه الله- :

١) أبو محمد ناصح الدين سعيد بن المبارك بن الدهان البغدادي النحوي ، من أعيان النحاة المشهورين بالفضل ومعرفة العربية والمتوفى سنة (٥٦٩هـ) ، ومن مؤلفاته (شرح الإيضاح العضدي للفارسي) ، (والغرة في شرح لمع ابن رضي) وكتاب في الكنى والألقاب [٢] .

٢) أبو ياسر الطحان عبد الوهاب بن هبة الله بن عبد الوهاب بن أبي حبة البغدادي ، بارع في الحديث توفي سنة (٥٨٨هـ) . قرأ عليه ابن الأثير صحيح مسلم بالموصل[٣].

٣) أبو بكر سابق الدين يحيى بن سعدون بن تما م بن محمد الأزدي ، القرطبي النحوي . المتوفى سنة (٥٦٧هـ) ، كان إماماً في القراءة والنحو ، انتفع به خلق كثير لحسن خلقه وتواضعه [٤] .

---

(١) معجم الأدباء (٧١/١٧) .

(٢) انظر ترجمته في : وفيات الأعيان (٣٨٢/٢) ، ومعجم الأدباء (٢١٩/١١) .

(٣) انظر ترجمته في : جامع الأصول (١١٧/١) ، والسير (٤٩٩/٢١) .

(٤) انظر ترجمته في : وفيات الأعيان (١٧١/٦) ، والنجوم الزاهرة (٦٦/٦) ، ومعجم الأدباء(١٤/٢٠) .

٤) أبو الفضل عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد القادر بن هشام الطوسي ثم البغدادي المعروف بخطيب الموصل المتوفى (٥٦٨) [١] .

٥) أبو القاسم يعيش بن صدقة بن علي الفراتي الشافعي الضرير المعروف بصاحب ابن الخلّ ، المتوفى سنة (٥٩٣هـ) ، وقد سمع منه ابن الأثير وهو عائدٌ من الحج وقرأ عليه كتاب السنن للنسائي [٢] .

٦) الإمام شيخ المقرئين : أبو جعفر المبارك بن الإمام أبي الفتح المبارك بن أحمد بن زريق الواسطي بن الحداد . المتوفى سنة (٥٩٦هـ) ، وقد أخذ عنه ابن الأثير كتاب رزين بن معاوية إجازة ، واسم كتابه (تجريد الصحاح) جمع فيه بين البخاري ومسلم والموطأ والسنن ، وقد نظر فيه ابن الأثير وتأمله وقرأه قبل تأليفه لجامع الأصول [٣] .

٧) الشيخ أبو الفرج عبد المنعم بن عبد الوهاب بن سعد بن صدقة بن خضر بن كليب الحراني ثم البغدادي المتوفى سنة (٥٩٦هـ) ، كان ثقة في الحديث صحيح السماع ، وقد تتلمذ عليه ابن الأثير في الحديث [٤].

٨) أبو الحرم مكي بن ريان بن شبة بن صالح الماكسيني ثم الموصلي المقرئ الضرير ، المتوفى سنة (٦٠٣هـ) ، كان عارفاً بالنحو واللغة والقراءات وغيرها من العلوم ،وكان من خير عباد الله وصالحيهم ، أخذ عنه ابن الأثير موطأ الإمام مالك [٥] .

٩) أبو عبد الله محمد بن محمد بن سرايا بن علي بن نصر بن أحمد بن علي الموصلي المتوفى سنة (٦١١هـ) ، وقد نص ابن الأثير في جامع الأصول على أخذ صحيح البخاري عنه [٦] .

---

(١) ترجمته في : طبقات الشافعية للسبكي (١١٩/٧) ، ومعجم المؤلفين (٣٠/٦) .

(٢) انظر : ترجمته في : الكامل في التاريخ (٢٣٩/٩) ، وجامع الأصول (١٢١/١) ، والسير (٣٠٠/٢١).

(٣) انظر : جامع الأصول (١٩/١ ، ٢٠) ، والسير (٣٢٧/٢١) .

(٤) انظر : الكامل (٢٥١/٩) ، ووفيات الأعيان (٢٢٧/٣) .

(٥) انظر : الكامل (٢٩٠/٩) ، وجامع الأصول (١١٩/١) ، ومعجم الأدباء (١٧١/١٩) ، والسير (٤٢٥/٢١) .

(٦) انظر : التكملة لوفيات النقلة (٣٠١/٢) .

هذا وقد تفرغ ابن الأثير-رَحِمَهُ الله- في آخر حياته للتعليم والتأليف وكان من ناتج ذلك بالإضافة للتنوع العلمي عنده أن كثر طلابه ومريدوه،لكن الغريب هو شح المصادر التي ترجمت له عن الإشارة لتلامذته قال الدكتور فتحي علي الدين :" لم يذكر أحد من المترجمين لأبي السعادات مجد الدين ابن الأثير غير هؤلاء الأربعة من التلاميذ" [١] في إشارة إلى مقولة السبكي :" وروى عنه ولده والشهاب القوصي وجماعة ، وآخرُ من روى عنه بالإجازة فخر الدين ابن البخاري " [٢] . فأولهم : ولده وهو الذي لم تشر المصادر إلى اسمه . والثاني : الشهاب القوصي : وهو الشيخ الإمام الفقيه المحدث الأديب شهاب الدين أبو المحامد إسماعيل بن حامد بن عبد الرحمن الأنصاري الخزرجي القوصي المتوفى سنة (٦٥٣هـ) . الثالث: فخر الدين بن البخاري ، قال د. الكافي :" ولعله قاضي القضاة أبو طالب على بن علي بن هبة الله ابن محمد بن علي البخاري الشافعي المتوفى ببغداد سنة (٥٩٣هـ) [٣] أما الرابع وهو الذي لم يشر إليه السبكي في مقولته / لكنه صرح بأخذه عن ابن الأثير فهو أبو الحسن القفطي : علي بن يوسف بن إبراهيم المتوفى سنة (٦٤٦هـ)[٤] قال :" كتب إليّ إجازة بجميع مصنفاته ومسموعاته ومروياته " [٥] .

فهؤلاء هم أشهر تلامذته الذين حملتهم لنا كتب التراجم ، قال الدكتور فتحي علي الدين :" وقد بحثت كثيراً عن تلاميذ آخرين له ، فوجدت الجزء الأول والجزء الرابع من كتاب (جامع الأصول في أحاديث الرسول) بخط المؤلف -رَحِمَهُ الله- مثبتاً عليهما سماعات كثيرة ، ووجدت بعض من أثبت سماعه وقراءته يجيز تلاميذه بعد ذلك بناء على إجازة ابن الأثير له ، ولا شك أن هؤلاء الذين قرؤا على المؤلف كتبه ،تلاميذ له " [٦] .

ثم شرع في ذكرهم و من أبرزهم أخواه : عز الدين وضياء الدين -رحمهم الله جميعاً- .

---

(١) مقدمة تحقيق البديع (١/٣٥) ، مجلد(١) .

(٢) طبقات الشافعية (٨/٣٦٦) .

(٣) انظر : طبقات الشافعية(٤/٢٧٩) ، والنجوم الزاهرة (٦/١٤٣) .

(٤) انظر : السير (٢٣/٢٢٧) ، ومعجم الأدباء (١٥/١٧٥) .

(٥) إنباه الراوة (٣/٢٥٨) .

(٦) مقدمة تحقيق البديع (١/٣٥) مجلد (١) .

- **سادساً : شعرهُ وآثارُهُ العلميَّة :**

أما شعره : فقد قال أخوه عز الدين :" كان أخي قليل الشعر ، و لم يكن له بـه تلـك العناية" [١] وكان هذا هو شأن العلماء الذين يشغلهم العِلمُ عن قول الشعر، ومع ذلك فقـد وصل إلينا بعض من مقطوعاتٍ لا تظهر عليها سمات شعر العلماء ،بل هي تشف عن حسـن أدبي رهيف فيه احتفاءٌ بالصنعة والبديع ، قال ياقوت :" حدثني عز الدين أبو الحسن ، قال : حدثني أخي أبو السعادات -رَحِمَـهُ الله- قال : كنت اشتغل بعلم الأدب على الشيخ أبي محمد سعيد بن المبارك بن الدهان النحوي ، البغدادي بالموصل ، وكان كثيراً ما يأمرني بقول الشعر وأنا أمتنع من ذلك . قال فبينا أنا ذات ليلة نائم رأيت الشيخ في النوم ، وهو يـأمرني بقـول الشعر ، فقلت له : ضع لي مثالاً أعمل عليه فقال :

حُبَّ العلا مُدْمِناً إن فاتَك الظَّفَرُ وَخُدَّ خَدّ الثَّرى والليلُ معْتَكِرُ

فقلتُ أنا :

فالعِزُّ في صَهَواتِ الخَيْلِ مَرْكَبُهُ والمَجدُ يُنتِجُهُ الإسراءُ والسَّهرُ

فقال لي : أحسنت ، هكذا فقل ، فاستيقظت فأتممت عليها نحو العشرين بيتاً " [٢] .

قال :" وحدثني عز الدين أبو الحسن قال : كتب أخي أبو السعادات إلى صديق له في صدر كتاب والشعر له :

وإني لـمـهدٍ عَنْ حنينٍ مُبرِّحٍ إليك على الأقصى من الدّار والأدنى
وإنْ كانت الأشواقُ تزداد كلّمَا تَناقـصَ بُعْدُ الـدَّارِ واقتربَ المغنَى
سَلاماً كنَشْرِ الرّوضِ باكَرَهُ الحيا وَهبَّتْ عليه نِسْمَـهُ السَّحَرِ الأعلَى
فجاء بِمِسْكى الهَوا مُتحلـياً بِبعْض سَجَايا ذلك الملتَبِسِ الأسمى " [٣]

ومن شعره :

---

(١) معجم الأدباء (١٧/٧٣) .

(٢) المصدر السابق (١٧/٧٥) .

(٣) المصدر السابق(١٧/٧٤) .

عليكَ سلامٌ فاح من نَشْرِ طيبِه نَسيمٌ تَولَّى بَثَّهُ الرنْدُ والبــانُ
وَجَازَ على أطُلال ميٍّ عشيــةً وجَادَ عَليه مغدقُ الوَبْل هتَّانُ
فحمَّلْتُهُ شَوْقاً حَوَتْهُ ضَمَائِري تَميْدُ لَهُ أَعْلامُ رَضْوى ولُبْنَانُ [١]

ومن شعره –القليل– ما أنشده للأتابك صاحب الموصل وقد زلت به بغلته :

إنْ زلَّت النَعْلةُ من تــحته فإنَّ في زَلَّتــها عُــذْرا
حَمَلَهــا مِنْ عِلمِه شاهِقاً ومِنْ نَدَى رَاحتِه بَحْرا [٢]

ومن عَذْبِ قوله :

ولّما أتــانــا والديــار بعيــدة كتــاب بأنفــاس الــوداد تضــوعــا
أرقُّ مِنَ السلْسَالِ لطفاً كأنَّمــا تَــأَلَّــف من روع الصَّبــا وتجمَّعــا
شَفَى غُلّة الصَّادي وسَكّن لَوْعَةً تكــادُ لــهــا الأكْبَــادُ أَنْ تَتَصــدّعَا
تَنَافَسَ فيه ناظرٌ وأنَــامِــلُ وأَخْفَيْــنَ عمــا فيــه لُبًّــا ومسمعــا
فقبلْتهُ ألفاً وألفاً كــرامــةً ولم أرضَ إجــلالاً لــه الرأسَ مَوْضعا
ونِلْتُ من الأيَّام ما كُنْتُ راجِياً وقُلْتُ لِدَهْرِي:كيف ما شِئتَ فاصنعا! [٣]

وظاهر ما سبق أن شعره لا يخلو من رقة ورهافة ، نابعة من معين صافٍ ، إلا أن انشــغاله بالعلم جعله لا يتجه نحو الشعر .

وأما أثَارهُ العلمية : فقد ترك ابن الأثير–رَحِمَهُ الله– ثروة طائلة تدل على غــزارة علمــه، وسعة ثقافته،وتنوع معارفه حتى قال عنه ياقوت –معاصره– :" كان علماً فاضلاً وسيداً كاملاً قد جمع بين علم العربية ، والنحو واللغة والحديث وشيوخه وصحته وسقمه والفقــه " [٤] .

---

(١) معجم الأدباء (٧٤/١٧) .
(٢) وفيات الأعيان (١٤٢/٤) .
(٣) ذكرها عنه محقق البديع نقلاً عن "عقود الجمان" ولم يوثقه ، ولم أجده في كتاب "عقود الجمان السيوطي أو "عقود الجمان "للجاسر .
(٤) معجم الأدباء (٧١/١٧) .

ومصنفات ابن الأثير -رَحِمَهُ الله- منها ما هو مطبوع، ومنها ما هو مخطوط، ومنها ما هو مفقود ،وها هي أبرز مؤلفاته:

أولاً : المطبوعة :

١-**جامع الأصول في أحاديث الرسول** [١] -صلى الله عليه وسلم-: وهو كتاب من أهم كتب الحديث ، جمع فيه الأحاديث الواردة في صحيح البخاري ومسلم وموطأ الإمام مالك وسنن أبي داوود وسنن الترمذي وسنن النسائي ، وقد أعجب بهذا الجهد الكثير من أهل العلم ، قال ياقوت: " أقطع قطعاً أنه لم يُصنف مثله قط ولا يصنف " [٢] . وبذلت على هذا الكتاب جملة من جهود العلماء ، من شرح لهُ ، أو اختصار أو زوائد، منها : تيسير الوصول إلى جامع الأصول للشيخ : عبد الرحمن الديبع وهو مختصر له ومن شروحه : جامع المعقول والمنقول شرح جامع الأصول للشيخ : عبد ربه القليوبي .وقد طبع مرتين :الأولى سنة ١٣٦٨هـ ، بتحقيق : محمد حامد ، وعبد المجيد سليم .والثانية سنة ١٣٨٩هـ ، بتحقيق : عبد القادر الأرناؤوط .

٢-**النهاية في غريب الحديث والأثر** [٣] : أخذ مادتها من الغريبين : غريب القرآن والحديث لأبي عبيد الهروي المتوفى سنة (٤٠١هـ) وغريب الحديث ، لأبي موسى الأصبهاني . ورتبه على حروف المعجم بالتزام الأول والثاني من كل كلمة وإتباعهما بالثالث ، ولم يصنف أحد في غريب الحديث بعد ابن الأثير سوى ابن الحاجب المتوفى سنة (٦٤٦هـ) ، وانحصرت الجهود بعد ذلك في التذييل على النهاية واختصارها [٤]. وقد طبع أربع مرات [٥] ، آخرها وأدقها طبع سنة ١٣٩٩هـ بتحقيق : أحمد الزاوي،ومحمود الطناحي .

---

(١) كشف الظنون (١/٥٣٥) .

(٢) انظر : معجم الأدباء (١٧/٧١)

(٣) انظر : كشف الظنون ١٩٨٩/٢ ، ومفتاح السعادة ١/ ١٢٤ .

(٤) انظر : مقدمة تحقيق النهاية (١/٧،٨) ، وبنو الأثير (٣١،٣٢) .

(٥) بنو الأثير (٣٣) .

٣-منال الطالب في شرح طوال الغرائب :

وسنفرد الحديث عنه في مبحث مستقل .

٤-المرصع في الأباء والأمهات والأبناء والبنات والأذواء والذوات [١]:

سماه ياقوت :" كتاب البنين والبنات ، والأباء والأمهات والأذواء والذوات " وقال: إنه مجلد ، وعلق ناشر معجم الأدباء تحته (في هامش الأصل هو كتاب المرصع" [٢] وهو يماثل كتاب النهاية وجامع الأصول ترتيباً ، ويخالفها مادة فهما في الحديث وفروعه وهذا من المعاجم الخاصة بالكنى والألقاب وقد قدم ابن الأثير لهذا الكتاب بمقدمة ضمنها دواعي التأليف وجهود السابقين .

وقد طبع هذا الكتاب ثلاث مرات [٣] ، آخرها : بتحقيق الدكتور / إبراهيم السامرائي سنة ١٣٩١هـ .

٥-البديع في النحو :

ذكره ياقوت [٤] والقفطي [٥] والسيوطي [٦] بهذا الاسم ، أما ابن خلكان [٧] والسبكي[٨]فقد أسموه :" البديع في شرح الفصول في النحو لابن الدهان" قال عنه ياقوت: " كتاب البديع في النحو نحو الأربعين كراسة وفقني عليه –أي عز الدين ابن الأثير– فوجدته بديعاً كاسمه ، سلك فيه مسلكاً غريباً وبوّبه بتويباً عجيباً " [٩] . وقد طُبع هذا الكتاب بإشراف مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى سنة ١٤٢٠هـ بتحقيق الدكتور : فتحي أحمد ،والدكتور :صالح العايد ، ويقع في أربع مجلدات .

---

(١) انظر : كشف الظنون (٢/١٦٥٦).

(٢) معجم الأدباء (١٧/٧١) .

(٣) مقدمة تحقيق البديع (١/٤٠) . مجلد(١) .

(٤) معجم الأدباء ١٧/٧٦ .

(٥) إنباه الرواة ٣/٢٦٠ .

(٦) بغية الوعاة ٢/٣٧٥ .

(٧) وفيات الأعيان ٤/١٤١ .

(٨) طبقات الشافعية ٨/ ٣٦٧ .

(٩) معجم الأدباء ١٧ / ٧٦ .

ثانياً : المخطوطة :

١-الشافي في شرح مسند الشافعي [١] :

قال عنه ياقوت :" له كتاب الشافي وهو شرح مسند الشافعي ، أبدع في تصنيفه ، فذكره أحكامه ولغته ونحوه ومعانيه ، نحو مائة كراسة " [٢] .

ومنه نسخة بدار الكتب المصرية برقم (٣٠٦هـ حديث) في أربع مجلدات [٣] .

٢-المختار في مناقب الأخيار [٤]:

ونسخ الكتاب المخطوطة كثيرة [٥] .

٣-الرسائل أو ديوان الرسائل :

ذكره ياقوت [٦] وابن تغري بردي [٧] وحاجي خليفة [٨] والزركلي [٩] ، على اختلاف بينهم في تسميته .

ثالثاً : المفقودة :

هناك الكثير من الكتب التي ذكرها من ترجم لابن الأثير ، والتي يبدو أنها فقدت لأن فهارس المخطوطات لم تسجلها في مظانها ولعلها تظهر فيما بعد، منها :

---

(١) انظر : معجم الأدباء ٧٦/١٧ ،والأعلام (٢٧٢/٥) .

(٢) معجم الأدباء ٧٦/١٧ .

(٣) مقدمة تحقيق النهاية (١١٧/١) .

(٤) معجم الأدباء (٧٧/١٧) ، والسير (٤٩١/٢١) ، والأعلام (٢٧٢/٥) .

(٥) مقدمة تحقيق البديع (٤٧/١) مجلد (١) .

(٦) معجم الأدباء ٧٦،٧٧/١٧

(٧) النجوم الزاهرة ١٩٨/٦.

(٨) كشف الظنون ٧٨٩/١ .

(٩) الأعلام ٢٧٢/٥ .

" الإنصاف في الجمع بين الكشف [١] والكشاف" [٢] و "الباهر في الفروق" [٣] و"المصطفى والمختار في الأدعية والأذكار" [٤] ، " الجواهر واللآلئ من إنشاء المولى ذي الجلال" [٥] ، و" تهذيب فصول ابن الرهان " [٦] و " رسائل في الحساب" [٧] ،وغيرها .

- **سابعاً : مرضهُ ووفاته:**

سارت حياة ابن الأثير بين زهد في الدنيا وإقبال على العلم تعلماً وتعليماً حتى عرض له مرض النّقرس [٨] فكَفّ يديه ورجليه ومنعه من الكتابة ، وقد قابل -رَحِمَهُ الله- المحنة بقلبٍ راضٍ ونفس مطمئنة، وأقام في داره يغشاه الأكابر والعلماء .

قال ابن خلكان :" حكى أخوه عز الدين أبو الحسن علي : أنه لما أقعد جاءهم رجل مغربي والتزم أنه يداويه ويُبرئهُ مما هو فيه ، وأنه لا يأخذ أجراً إلا بعد بُرئه ، فملنا إلى قوله ، وأخذ في معالجته بدهن صنعه فظهرت ثمرة صنعته ، ولانت رجلاه وصار يتمكن من مدِّهما ، وأشرف على كمال البرء فقال لي :أعط هذا المغربي شيئاً يرضيه واصرفه ، فقلت له : لماذا ؟ لقد ظهر معافاته ، فقال : الأمر كما تقول ، ولكني في راحة مما كنت فيه من صحبة هؤلاء القوم والتزام بأخطارهم ، وقد سكنت روحي إلى الانقطاع والدعة ، وقد كنت بالأمس وأنا معافى أُذِلُ نفسي بالسعي إليهم ، وها أنا اليوم قاعد في مترلي فإذا طرأت لهم أمور ضرورية جاءوني بأنفسهم لأخذ رأيي ، وبين هذا وذاك كثير ، و لم يكن سبب هذا إلا هذا المرض ، فما أرى زواله ولا معالجته ،

---

(١) وهو كتاب : الكشف والبيان في تفسير القرآن " للثعالبي .

(٢) معجم الأدباء (٧٦/١٧) ، كشف الظنون (١٨٢/١) ، الأعلام (٢٧٢/٥) .

(٣) معجم الأدباء (٧٦/١٧) ، بغية الوعاة (٢٧٥/٢) .

(٤) وفيات الأعيان (١٤١/٤) ، الطبقات (٣٦٧/٨) ، النجوم الزاهرة ١٩٨/٦ .

(٥) وفيات الأعيان (١٤٦/٥) .

(٦) معجم الأدباء (٧٦/١٧) .

(٧) المصدر السابق (٧٦/١٧) .

(٨) شذرات الذهب (٢٢/٥) .

ولم يبق من العمر إلا القليل ، فدعني أعيش باقيه حُراً سليماً من الذل ، وقد أخـذت منه بأوفر الحظ . قال عز الدين : فقبلت قوله ، وصرفت الرجل بإحسان "[١] .

وبقي - رحمه الله - على هذه الحال إلى أن توفي ضحى يوم الخمـيس شـهر ذي الحجة سنة ٦٠٦هـ ودفن برباطه الذي أنشأه قرب قرية من قرى الموصل[٢] .

❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁

(١) وفيات الأعيان (٤/ ١٤٢، ١٤٣) ، وانظر : إنباه الرواة (٣/٢٥٩) .

(٢) الكامل (٩/٣٠٢) ، وفيات الأعيان (٤/١٤٣) .

القسم الثاني : "منال الطالب" لابن الأثير :

- التأليف في علم غريب الحديث :
  - ✓ بدايته .
  - ✓ تطوره وأبرز مؤلفاته .
  - ✓ مناهجه .
- كتاب "منال الطالب" .

القسم الثاني: التعريف بكتاب "منال الطالب في شرح طوال الغرائب"

قبل التعريف بالكتاب أرى أهمية عرض –ولو بإيجاز– لحركة التأليف في علم غريب الحديث من خلال: الحديث عن ريادة التأليف في هذا العلم، وتطوره، وذكر مناهجه، ليتضح لدينا مكانة المؤلِّف، وقيمة المؤلَّف. فأقول وبالله التوفيق:

إن حركة التأليف في غريب الحديث ولغته، والتي بدأت أولى محاولاتها المباركة منذ أواخر القرن الثاني الهجري تمثل جانباً مشرقاً من تراثنا الجليل الذي نظل نعتز به ونعمل من أجل الحفاظ عليه. ومع أن هذه البداية كانت متواضعة إلا أنها أخذت تخطو نحو الكمال حتى انبعثت بعمق وشمول على يد ابن الأثير–رحمه الله–.

• بداية التأليف :

بيَّن بعض الباحثين[1] أن بداية التأليف في هذا العلم قد تأخرت و لم تظهر إلا في أواخر القرن الثاني وبداية الثالث.

وريادة التأليف في غريب الحديث يتنازعها اثنان من رواده ، اختلف العلماء في أيهما كان أسبق للتأليف في هذا العلم ؟ ، وهما : النضر بن شميل المتوفى سنة ٢٠٣هـ ، وأبو عبيدة معمر بن مثنى المتوفى سنة ٢١٠هـ. وبعد النظر في الآراء المختلفة، يترجح لي أن ريادة التأليف في هذا العلم كانت لأبي عبيدة معمر بن المثنى المتوفى سنة ٢١٠هـ ، دل على ذلك كلام ابن الأثير [2] الذي صرح فيه برؤيته للكتابين ، وأن كتاب أبي عبيدة كان أصغر من كتاب النضر ، مما يعني أن النضر قد أورد أشياء فاتت أبا عبيدة فجاء كتابه أكبر من كتاب أبي عبيدة .

• تطور التأليف وأبرز المؤلفات:

سبق أن ذكرنا أن نهايات القرن الثاني وبدايات القرن الثالث شهدت ولادة هذا العلم ، فألف فيه أبو عبيدة معمر بن المثنى ، والنضر بن شميل ، ومن الأوائل كذلك محمد بن المستنير

---

(١) انظر : كشف الظنون (١٢٠٤/٢) ، والمعجم العربي (٥٤/١) ، وأثر الغريب في بناء المعجم (٢٦).

(٢) انظر : النهاية (٥/١) .

المعروف بقطرب [١] المتوفى سنة ٢٠٦هـ،والفراء [٢] المتوفى سنة ٢٠٧هـ وغيرهما.قال ابن الأثير عن هذه المرحلة :" ولم يكد أحدهم ينفرد عن غيره بكبير حديث لم يذكره الآخر " [٣].

ثم قيض الله لهذا العلم أبا عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤هـ ، فألف كتابه المشهور "غريب الحديث والآثار" فقد جمع فيه بين الشرح اللغوي والتوجيه الفقهي .

ثم جاء بعد ذلك أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦هـ ، ولم يسلك سبيل سابقيه بل استدرك ما فات أبا عبيد ، قال في المقدمة :" وقد كنت زماناً أرى أن كتاب أبي عبيد قد جمع تفسير غريب الحديث ، وأن الناظر فيه مستغن به ، ثم تعقبت ذلك بالنظر والتفتيش والمذاكرة ، فوجدت ما تركه نحوًا مما ذكر أو أكثر منه ، فتتبعت ما أغفل وفسرته ... ولم أعرض لشيء مما ذكره أبو عبيد ، إلا أحاديث وقع فيها ذلك ، فنبهت عليه ودللت على الصواب فيه ، وأفردت لها كتابا يدعى : كتاب "إصلاح الغلط"" [٤].

ثم جاء الإمام الخطابي أبو سليمان حَمْد بن محمد بن أحمد المتوفى سنة ٣٣٨هـ فألف كتابه المشهور، وقد سلك فيه مسلك أبي عبيد وابن قتيبة وكان الخطابي من منهجه ألا يذكر حديثاً سبقه إليه أحدهما ، إلا إذا أراد أن يناقش أحدهما في أمر ذكره . وعن هذه الكتب الثلاثة يقول ابن الأثير :"كانت هذه الكتب الثلاثة في غريب الحديث والأثر أمهات الكتب ، وهي الدائرة في أيدي الناس والتي يعول عليها علماء الأمصار " [٥].

وبعد كتاب الخطابي انتهت مرحلة التأليف على المسانيد ، وجاء من العلماء من جرد مؤلفه من الإسناد ورتبها على حروف المعجم ، ورائدهم في هذه الطريقة أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي المتوفى سنة ٤٠١هـ في كتابه "الغريبين" وهو أول كتاب جمع بين غريب القرآن وغريب الحديث في مؤلف واحد كما أنه رتبه مقفى على حروف المعجم متخلصاً من

---

(١)– انظر : الفهرست ص ١١٥ ، والنهاية ٦/١ .

(٢)– انظر : الفهرست ص ١١٥ .

(٣)– النهاية ٦/١ .

(٤)– غريب الحديث ٦/١،٥ .

(٥)– النهاية ٨/١ .

الأسانيد، قال ابن الأثير :"فانتشر كتابه بهذا التسهيل والتيسير في البلاد والأمصار وصار هو العمدة في غريب الحديث والآثار" [١].

إلى أن جاء أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري صاحب المصنف المشهور في غريب الحديث والمسمى "الفائق" ، وقد قال عنه ابن الأثير " ولقد صادف هذا الاسم مسمى ، وكشف عن غريب الحديث كل معمى ، ورتبه على وضع اختاره مقفى على حروف المعجم ، ولكن في العثور على طلب الحديث منه كلفة ومشقة" [٢]

ثم جاء ابن الأثير –رحمه الله– والذي انبعثت على يديه بعمق وشمول حركة التأليف في هذا العلم الجليل ، قال الدكتور الطناحي :" حتى كان زمن الإمام مجد الدين ابن الأثير ، الذي صار كتابه بحق " النهاية " في هذا الفن العزيز الشريف" [٣].فكتاب "النهاية" لابن الأثير هو أشهر كتب الغريب التي وصلتنا لغزارة مادته وسهولة تناوله ووضوح منهجه ، وقد جمع في كتابه بين "الغريبين" لأبي عبيد الهروي ، و"المجموع المغيث" لأبي موسى المديني ، بعد أن جردهما من غريب القرآن ، وأضاف إليهما مما لم يرد في الكتابين ناهجا نهجهما ، وقد ظهرت ثقافة ابن الأثير المتعددة الجوانب في كتابه فلم يقف عند حد المادة اللغوية بل ناقش مسائل فقهية وأثار قضايا نحوية وصرفية، ثم هو يحاول التوفيق بين الأحاديث المتعارضة في ظاهره. قال محققه :" ولم نقف على أحد صنف في غريب الحديث بعد ابن الأثير سوى ابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦هـ ، وانحصرت الجهود بعد ذلك في التذييل على النهاية واختصارها" [٤].

وهكذا سارت حركة التأليف في هذا الفن متواصلة على مر القرون السبعة الأولى من عمر هذه الأمة ، وإن كان ثمة ما يدعو للدهشة في تلك التصانيف إنما هو ضخامتها التي تشير إليها المراجع والفهارس ، وتلك الضخامة في التأليف تدعونا إلى إكبار السلف أيما إكبار ؛لشدة المعاناة والصبر الطويل والأناة في العمل من دون كلل أو ملل ، ثم إننا لا نبعد عن القصد والمرام إذا قلنا إن لكتب الغريب هذا الأثر الواضح في الدراسات اللغوية ، وما ألف من المعجمات ،

---

(١)– النهاية ٩/١ .

(٢)– المصدر السابق .

(٣)– منال الطالب (مقدمة المحقق) ١٠/١ .

(٤)– النهاية (مقدمة المحقق) ٨/١ .

ولقد رفدت تلك المؤلفات والمصنفات وما تعلق بها المعجمات بمادة غنية نجدها واضحة جلية في تهذيب اللغة للأزهري المتوفى سنة ٣٧٠هـ ، ومقاييس اللغة لابن فارس المتوفى سنة ٣٩٥هـ ، ولسان العرب لابن منظور المتوفى سنة ٧١١هـ وغيرها. [١]

- **مناهج التأليف في غريب الحديث :**

اختلفت مصنفات العلماء في مناهج التأليف في غريب الحديث ، ومن خلال العرض السابق يمكن تصنيفها إلى عدة مناهج [٢]:

المنهج الأول : الكتب المؤلفة على المسانيد : وتمثل هذه المصنفات المرحلة الأولى من مراحل التأليف ، إذ يُعمد فيها إلى شرح ما في حديث رسول الله-صلى الله عليه وسلم- من الغريب جملة ، ثم شرح أحاديث الصحابة والتابعين ، ويكون ترتيب الأحاديث كيفما اتفق ، ويمثل هذا المنهج : كتاب أبي عبيد وكتاب ابن قتيبة، و الخطابي.

المنهج الثاني : الكتب المؤلفة على حروف المعجم :حيث يتم انتزاع الأحاديث المشتملة على الغريب ونسقها وترتيبها على حروف المعجم ، ثم شرحها وفق الحروف الهجائية ، ومن هذه الكتب: "الغريبين" للهروي ، و"الفائق" للزمخشري ، و"المجموع المغيث" لأبي موسى المديني، ثم "النهاية" لابن الأثير ، وهو أحسنها في هذا الفن لسهولة مأخذه وقرب تناوله . وغيرها من المصنفات .

المنهج الثالث : الكتب المؤلفة على أبواب الفقه : وهي تعتمد على شرح غريب الأحاديث، بتسلسل يتفق والترتيب المشهور في كتب الفقه ، فهي تشرح غريب أحاديث الأبواب الفقهية . وهذا التصنيف موجود في سائر المذاهب الأربعة [٣]، ومن تلك المصنفات : كتاب"طلبة الطلبة" للإمام النسفي المتوفى سنة ٥٣٧هـ ، وكتاب "المغرب في ترتيب المعرب" للمطرزي المتوفى سنة ٦١٦هـ ، وكتاب "الزاهر" في غريب ألفاظ الشافعي لابن منصور الأزهري المتوفى سنة ٣٧٠هـ.

---

(١)- انظر : حركة التأليف في لغة غريب الحديث (بحث) مجلة المورد ، العدد ٤ ، ص ٧٢ .

(٢)- انظر : منال الطالب (مقدمة المحقق) ٣/١ ، والتأويل في غريب الحديث ص٦٦ ، وأضواء على حركة التأليف في إعراب الحديث وغريبه (مقال) مجلة المنهل ، العدد٥٣٦،رجب ١٤١٧هـ.

(٣) انظر : طلبة الطلبة (مقدمة المحقق) ص ١٠-١٢ .

المنهج الرابع : الكتب المؤلفة الخاصة بغريب بعض المصنفات :فقد عمد أصحابها إلى بعض المصنفات في الحديث ، ثم شرعوا في تفسير غريب أحاديثها ، من تلك الكتب : "مشارق الأنوار على صحاح الآثار" للقاضي عياض المتوفى سنة ٥٤٤هـ ، وهو كتاب يبحث في غريب الموطأ والصحيحين ، لكنه رتب الأحاديث المشكلة على حروف المعجم ؛ لأنه رأى أن ذلك أيسر للناظر وأقرب للطالب [١]، ومنه كتاب "تفسير غريب الموطأ" للأخفش أحمد بن عمران [٢] المتوفى قبل سنة ٢٥٠هـ بقليل.وغيرها .

المنهج الخامس : كتب الغريب الخاصة بغريب بعض الأحاديث : وهي تجرد أحاديث بعينها ، وتنفرد بشرح غريب ألفاظها ،من ذلك شرح ابن الأنباري المتوفى سنة ٣٢٨هـ لحديث عائشة-رضي الله عنها-في وصف أبيها ، ومنه أيضا كتاب "بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من فوائد" للقاضي عياض المتوفى سنة ٥٤٤هـ [٣].

أما كتاب "منال الطالب في شرح الطوال الغرائب" لابن الأثير فهو يمثل منهجاً متفرداً من مناهج البحث في علم غريب الحديث، وهذا ما سنبينه فيما يلي:

كتاب " منال الطالب في شرح طوال الغرائب" :

يمثل هذا الكتاب منهجاً جديداً من مناهج التأليف في غريب الحديث ، فقد جمع الأحاديث الطويلة الكثيرة الغريب من أحاديث الرسول –صلى الله عليه وسلم- وأقوال الصحابة والتابعين –رضوان الله عليهم- وأفرد لشرحها هذا الكتاب الذي قال عنه محققه :" لا أعلم له سميا في مناهج من صنفوا في غريب الحديث " [٤].

وقد ألف ابن الأثير هذا الكتاب بعد فراغه من كتاب "النهاية" ، وقد صدَّر هذا الكتاب بمقدمة أبان فيها منهجه فقال-بعد عرضه لما عمل في النهاية- :"أحببت أن أستأنف كتابا مختصرا أجمع فيه من الأحاديث والآثار الطوال والأوساط ما أكثر ألفاظه غريب لا يفهمه أكثر

---

(١) انظر : مشارق الأنوار (المقدمة) ١/٦ .

(٢) انظر : بغية الوعاة ١/٣٥١ .

(٣) انظر : منال الطالب (مقدمة المحقق) ١/ ٤،٥ .

(٤) منال الطالب (مقدمة المحقق) ١/ ٢٤ .

الناس ويعز إدراك بعضه على كثير من الخواص ، وأوردها كاملة متناسقة الألفاظ تامة الإيراد والاقتصاص، وأتبع كل حديث منها وأثر شرح غريبه وتفسير معانيه وإيضاح المقاصد المودعة فيه" [١].

وقد بين سمة الأحاديث الطويلة التي ضمنها كتابه ، وهي أحاديث يكثر فيها الغريب ثم قال:" ولم نستقص في جمع الأحاديث والاستكثار منها خوف الضجر والملل وهربا من الوقوع في الخطأ والزلل ، فاقتصرنا على الأحاديث والآثار المشهورة في كتب الحديث والغريب" [٢]، وقال في تقسيم الكتاب :" وقد قسمناه إلى قسمين : أحدهما في أحاديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – مما له فيه كلام أو ذكر سيق الحديث له أو بني عليه ، والثاني في آثار جماعة من أصحابه وبعض التابعين لهم بإحسان –رضي الله عنهم أجمعين " [٣].

وقد جرى ابن الأثير على أن يورد الحديث كاملا ثم يذكر في آخره من أخرجه من علماء الحديث والغريب ، ويعقب بما قيل في الحديث جرحا وتعديلا.وبعد الكلام عن درجة الحديث ، يتوجه إلى شرح ألفاظه وبيان معانيه ، وهي الغاية التي أرادها من تأليفه للكتاب . قال المحقق :" على أن ابن الأثير قد يشرح الأحاديث لا لغريب ألفاظها ، بل لإشكال معناها، كما صنع في حديث معاوية بن أبي سفيان وحواره مع عبد الله بن الزبير–رضي الله عنهم– ، فإنه قال في آخر ذلك الحديث :"أخرجه القتيبي وإنما ذكرناه مع قلة غريبه لإشكال معناه "" [٤].

ولا شك في أن ابن الأثير قد اتكأ في تأليفه للمنال على علم غزير ، وثقافة واسعة ، واطلاع كبير على مصنفات السابقين ، فقد عول ابن الأثير في تأليفه للمنال على خمسة كتب في غريب الحديث [٥]وهي : كتاب"الغريبين" للهروي ، وكتاب "غريب الحديث "لابن قتيبة ، وكتاب"غريب الحديث" للخطابي ، و"الفائق" للزمخشري ، و"المجموع المغيث" للمديني .

---

(١) منال الطالب ٣/١ .

(٢) المصدر السابق ١/ ٤ .

(٣) المصدر السابق ٤/١ .

(٤) مقدمة المحقق ٢٧/١ ، وانظر:٤٨٠/٢ .

(٥) انظر : منال الطالب (مقال) ، حمد الجاسر، مجلة العرب ، ج٦ ، ص ٥٢١ ، ومقدمة المحقق٢٩/١.

والحق أن محقق الكتاب-يرحمه الله- لم يدع لصاحب مقال فيه مقالاً ، فقد أوفى وأعطى الكتاب حقه من جودة الإخراج والضبط والاستدراك والفهرسة وحسن العرض والتقديم ، ولا عجب في هذا التميز فهو أولاً صاحب دربة في إخراج هذا النوع من المصنفات ، فهو محقق كتاب "الغريبين" للهروي ، وكتاب "النهاية" لابن الأثير ، ثم هو صاحب فهم عميق لشخصية ابن الأثير اللغوية من خلال تحقيقه للنهاية الذي أفاد منه في منتديات ثقافية وإعلامية مختلفة .

ويكفي أن نشير إلى أنه بتحقيقه لهذا الكتاب قد حصل على الجائزة الأولى في تحقيق التراث بمجمع اللغة العربية في القاهرة [1].

وقد صدر من الكتاب طبعتان : الأولى سنة ١٤٠٣هـ وتولى نشرها مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى في مكة المكرمة ، في مجلد واحد .والطبعة الثانية صدرت عام ١٤١٧هـ، وقد أشار المحقق إلى أنه أصلح فيها ما غفل عنه في الطبعة السابقة من ضبط خاطئ ، أو تصحيح خطأ مطبعي ، أو زيادة في توثيق وتخريج للنصوص . وتولى نشرها مكتبة الخانجي بالقاهرة ، وتقع في مجلدين . وهي النسخة التي اعتمدت عليها في هذا البحث .

(١)محمود الطناحي عالم العربية وعاشق التراث ص ١٠٤ .

دراسة المسائل النحوية

الفصل الأول : الأدوات وحروف المعاني .

الفصل الثاني : مسائل التراكيب النحوية .

الفصل الثالث : مسائل الأصول النحوية .

الفصل الأول : الأدوات وحروف المعاني :

- الفصل عند إعمال (إذن) ،وشرط الابتداء ، وحكم الإلغاء
- المعاني المستفادة من (ثم) العاطفة .
- الخلاف في حرفية (رب) ، واستعمالاتها .
- (كأين) معناها ، وأصلها .
- حقيقة (لات) .
- دلالة (ما) على العاقل .
- اسمية (مع) ، والخلاف في ثنائيتها .

المسألة الأولى : الفصل عند إعمال(إذن)، وشرط الابتداء، وحكم الإلغاء:

قال ابن الأثير في قول ابن الزبير :" ... إذن والله نُطلقَ عِقَالَ الحَـرب ..." و(نُطْلِـقَ) مَنْصُوبٌ بـ(إذن) لكونِها مُبْتَدَأةً، وكونِ الفِعْلِ مُسْتَقْبلاً غيرَ حاضرٍ " [1] .

تمهيد :

الحروف الناصبة للفعل المضارع أربعة : (أن) ، (لن) ، (كي) و (إذن) قال المبرد:"واعلم أن ها هنا حروفاً تنصب بعدها الأفعالُ وليست بالناصبة ، وإنما (أنْ) بعدها مضـمرة . فالفعـل منتصب بـ(أن) وهذه الحروف عوض منها دالة عليها ، فمن هذه الحروف (الفاء) و (الـواو) و(أو) و(حتى) و(اللام المكسورة) " [2] .

واختصاص (إذن) ببعض الأحكام جعلها مدار خلاف في عدة مناحٍ منـها : الخـلاف في حرفيتها ،وتركيبها ،وعملها ،وشروطه ،ووجوب الإعمال وجوازه . ونقتصر من ذلك على ما دل عليه نص ابن الأثير السابق فسيكون الحديث عن ثلاثة محاور :

أولاً : بِمَ يكون الفصل بين (إذن) والفعل عند الإعمال ؟ .

ثانياً : شرط الابتداء والخلاف فيه .

ثالثاً : هل يمكن إلغاء العمل عند استيفاء شروطه ؟ .

المناقشة :

أولاً :الفصل بين (إذن) ومعمولها :

يتفق النحاة القائلون بحرفية (إذن) على جواز الفصل بينها وبين معمولها بالقسم ، وبعضهم قصره على ذلك، ومنهم سيبويه إذ قال : "ولا نفصل بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعـل

---

(١) منال الطالب (٢/٤٥٣) .

(٢) المقتضب (٣/٦،٧) .

سوى (إذن) ، لأن (إذن) أشبهت (أرى) فهي في الأفعال بمنزلة (أرى) في الأسماء وهي تلغى وتقدم وتؤخر ، فلما تصرفت هذا التصرف اجترؤا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين"[١] وتبعه في هذا الرأي المبرد وقاسها بـ(ظننت) من عوامل الأسماء [٢]. وتبعهما في ذلك عدد من النحاة [٣] ، منهم ابن الأثير – رحمه الله – فقد أعمل (إذن) في النص السابق مع الفصل بالقسم ، ونص على ذلك في البديع إذ قال في الشرط الرابع من شروط الإعمال لـ(إذن) ما نصه :" وأن لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء غير القسم " [٤] .

ووجه اعتبار الفصل بين العامل والمعمول بالقسم يرجع إلى أمرين ،أحدهما : أن القسم مؤكد للكلام لا غير ، وثانيهما : أنه قد عهد الفصل به بين الشيئين المتلازمين كفصله بين المضاف والمضاف إليه والجار والمجرور ، فقد حكى أبو عبيدة قولهم :" إن الشاة لتجترُ فتسمعُ صوتَ واللهِ رَبِّها" وما حكاه الكسائي من قولهم :" اشتريتُ بواللهِ ألف" [٥] .

ومن شواهدهم في ذلك قول حسان[٦] –رضي الله عنه– :

إذَن واللهِ نَرمِيَهُم بحربٍ تُشيبُ الطّفلَ مِن قَبلِ المشيب

فنصب (نرميهم) بـ (إذن) مع وجود الفصل بالقسم؛لأنه زائد مؤكد فلم يمنع الفصل به من النصب .

وهناك من العلماء من زاد الفصل بـ(لا) النافية ، وفي مقدمتهم العكبري الذي قال :" فإن فصلت بينهما بـ(لا) أو (باليمين) لم يبطل عملها ؛لأن (لا) لا تبطل عمل (أن) و (اليمين)

---

(١)الكتاب (١٣/٣) ، وهذا نصه . إلا أنه قد ذكر في مثال لاحق (١٥/٣) ما نصه :" إذن والله لا أفعل " حيث أعمل (إذن) في الفعل رغم الفصل بالقسم و(لا) النافية .

(٢) المقتضب : (١١/٢) .

(٣) منهم : ابن مالك في شرح التسهيل (٣٤٤/٣) ، والمرادي في الجنى الداني (٢٦٣) ، والأشموني في شرح الألفية (١٩٥/٣) ، والأزهري في التصريح (٣١١/٤) .

(٤) (٦١٦/١) . مجلد: (٢) .

(٥) ينظر : التصريح (٣١١/٤).

(٦) ينظر :الديوان (٢٢) ، والارتشاف (١٦٥٣/٤) ، والمغني (٨٠٠/٢) ، وشرح الأشموني (١٩٥/٣) ، والتصريح (٣١١/٤) ، والهمع (١٠٥/٤) ، والدرر (٧٠/٤) .

مؤكدة " [١] ، وممن جوز ذلك ابن عقيل [٢] والصبان [٣] ، وعللا لجواز الفصل بـــ(لا) النافية ؛بأنه لم يعتد بها كفاصل في (أن) فكذا في (إذن) قال ابن عقيل :" وأما الفصل بـــ(لا) فلا يضر كما في (أن)" [٤]. ويرى هذا الرأي عدد من النحاة [٥].

ومما يُستدل به على جواز ذلك قراءة ابن مسعود [٦] لقوله تعالى : (**فَـإِذاً لاَ يُؤتُـوا ..**) [النساء:٥٣] ، بإعمال (إذن) ونصب الفعل . و قراءة أُبيّ [٧] في قوله تعالى : (**وَإِذاً لاَ يَلْبَثُوا..**) [الإسراء:٧٦] فقد قرأ بإعمال (إذن) رغم الفصل بالنفي .

وقد توسع بعض النحاة في الفاصل بين (إذن) والفعل ، قال أبو حيان :" وأجاز ابن طاهر وابن بابشاذ الفصل بينهما بالدعاء والنداء ، نحو : إذن يا زَيدُ أُحسنَ إليك ، وإذن يغفرُ اللهُ لَكَ يُدخِلَكَ الجنَّة ، وبعض النحويين بالظرف وإليه ذهب ابن عصفور [٨] ، وشيخنا أبو الحسن الأبذي ، والصحيح أن ذلك لا يجوز "[٩].

وتبع أبا حيان في منع ذلك عددٌ من النحاة [١٠] بعلة عدم السماع.

---

(١) اللباب (٣٦/٢) .

(٢) المساعد (٧٣/٣) .

(٣) الحاشية (١٣٥٦/٣) .

(٤) المساعد (٧٣/٣) .

(٥) وهو رأي : الإربلي في جواهر الأدب (٤٢٠) ، وأبي حيان في الارتشاف (١٦٥٣/٤) ، وابن هشام في المغني (٢٨/١) ، والسيوطي في الهمع (١٠٣/٤) .

(٦) قال الزمخشري في الكشاف (٥١١/١) :" وقرأ ابن مسعود : "فإذًا لا يؤتوا" ، على إعمال (إذاً) عملها الذي هو النصب ، وهي ملغاة في قراءة العامة " .

(٧) قال أبو حيان في البحر المحيط (٦٣/٦) :" وقرأ أُبيّ " وإذاً لا يلبثوا" بحذف النون ، أعمل إذاً فنصب بها على قول الجمهور ، وبأن مضمرة بعدها على قول بعضهم ، وكذا هي في مصحف عبدا لله محذوفة النون".

(٨) وينسب إليه القول بجواز الفصل بـــ النداء ، انظر : المغني (٢٩/١) .

(٩) الارتشاف (١٦٥٣/٤) .

(١٠) منهم : المرادي في توضيح المقاصد (١٢٣٩/٣) ، وابن عقيل في المساعد (٣٤٠/٣) ، والأشموني في شرح الألفية (١٩٥/٣) .

وأكد المالقي على جواز الفصل بين (إذن) ومعمولها بـ(الظرف) مضيفاً إليه الجار والمجرور وعلل لذلك بقوله :" لأن الظرف والمجرور يجوز بهما الفصل لكثرة استعمالهما واتساع العرب فيهما في غير موضع بوقوعهما صفتين وخبرين وحالين لما هو كذلك و إذ يفصل فيهما بين المضاف والمضاف إليه في الشعر في شدة اتصالهما كما قال :

كَما خُطَّ الكتَابُ بكفِ يوماً يهوديٍّ يُقَارِبُ أو يُزيلُ

وقال آخر :

كأَنَّ أَصواتَ مِن إيغَالِهِنَّ بنا أواخِرِ المِيسِ أصواتُ الفَرَاريج .

فأولى الفصل بينهما بين العامل والمعمول " [1]

وأكد ابن أبي الربيع الفصل بالنداء فقال في شروط إعمال (إذن) :" ألاَّ يفصل بينهما وبين الفعل بفاصل عدا القسم والنداء ولا ، فإن الفاصل بهذه الثلاثة كلا فصل ولا يجوز حذفها" [2].

ومن العلماء من جوز الفصل بين (إذن) والفعل بمعمول الفعل قال أبو حيان :" وذهب الكسائي والفراء وهشام إلى جواز الفصل بين (إذن) والفعل بمعمول الفعل ، نحو : إذن زيداً أُكرمُ ، وإذن فيك أرغبُ ، وأجازوا في المضارع الرفع واختاره الفراء وهشام ، والنصب واختاره الكسائي " [3] .

ثانياً : شرط الابتداء لإعمال (إذن) والخلاف فيه :

اشترط النحاة لإعمال (إذن) أن تكون متصدرة فلا تنصب متأخرة بالإجماع [4] مثل : أكرمُك إذن . لكن إذا توسطت واعتمد ما بعدها على ما قبلها فالجمهور على أنها لا تعمل ، قال سيبويه :" واعلم أن (إذن) إذا كانت بين الفعل وبين شيءٍ الفعلُ معتمدٌ عليه فإنها ملغاة

---

(١) رصف المباني (٥٣) .

(٢) البسيط (١/٢٣١) .

(٣) الارتشاف (٤/١٦٥٤) ، وانظر : توضيح المقاصد (٣/١٢٤٠) ، وشرح الأشموني (٣/١٦٩) ، والهمع (٤/١٠٣) .

(٤) انظر : الهمع (٤/١٠٦) .

لا تنصب ألبتة ... ومن ذلك : إن تأتي إذن آتيك .لأن الفعل هو هنا معتمد على ما قبل (إذن) وليس هذا كقول ابن غنمة الضبي :

أُردُد حِمارَك لا تُترَع سَوِيَّتُه إذَن يُرَدَّ وَقَيدُ العَيرِ مَكروبُ

من قبل أن هذا منقطع من الكلام الأول وليس معتمداً على ما قبله لأن ما قبله مستغنٍ " [١].

ويوضح أبو الحسن الوراق الصور التي يحتاج فيها ما بعد (إذن) لما قبلها وبالتالي يبطل عملها بقوله :" الحالة الثالثة : لا يجوز أن تعمل فيها (إذن) وهي تقع بين كلامين لا بد لأحدهما من الآخر ، كالمبتدأ والخبر ،والشرط ، والجزاء ... ، وكذلك إن وقعت بين القسم والمقسم به"[٢].

والإجماع بين العلماء جارٍ على ذلك ما عدا صورة واحدة ظهر فيها خلاف بين العلماء ، وهي إن وقعت (إذن) بين المبتدأ وخبره ، قال الفراء :" وإذا أوقعت (إذاً) على يفعل وقبله اسم بطلت فلم تنصب ، فقلت : أنا إذاً أضربُك ، وإذا كانت في أول الكلام (أن) نصبت بفعل ورفعت فقلت : أنا إذاً أوذيكَ . و الرفع جائز " [٣] فهو لا يشترط الابتداء المطلق كما يراه البصريون بل يستثني من ذلك إن وقعت (إذن) بين اسم إن ، وخبرها فيجوز إعمال (إذن) والبصريون يمنعونه ، ومنهم ابن الأثير حيث منع إعمال (إذن) فيما بعدها مطلقا إن وقعت حشوا،وإليه أشار في نصه السابق حين جعل الابتداء من شروط الإعمال ، ونص عليه في البديع بقوله :" وأما حال ترك العمل ، فإذا فقد من هذه الشرائط شريطة لم تعمل ، وكان ما بعدها مرفوعاً كما إذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها كقولك: زيدٌ إذا يضربُك " [٤] .

وقد نقل أبو حيان والمرادي وابن عقيل والسيوطي هذا الخلاف [٥] .

قال أبو حيان :" فمذهب البصريين أنَّه لا يجوز الإعمال نحو : زيدٌ إذن يكرمُك ، كما إذا توسطت بين الشرط والقسم وجوابهما ، وفَصَّل الكوفيون . فقالوا : إن وقع بين مبتدأ وخبر

---

(١) الكتاب (٣/١٤) .

(٢) علل النحو (١٩١) .

(٣) معاني القرآن للفراء (١/٢٧٤) .

(٤) (١/٦١٦) . مجلد : (٢) .

(٥) انظر : الارتشاف (٤/١٦٥٢) ، والجنى الداني (٣٦٢) ، والمساعد (٣/٧٦) ، والهمع (٤/١٠٦)

نحو : زيدٌ إذن يكرمُك ، فهشام يجيز النصب و الرفع وبعد اسم (إن) فأجاز الكسائي والفراء ذينك نحو : إن عبد الله إذن يزورَك بالرفع والنصب " [١].

وإذا كان لا دليل لهشام على رأيه القائل بجواز إعمال (إذن) بين أي مبتدأ وخبره بإطلاق، فإن الكسائي والفراء استدلوا على مذهبهم بقول القائل[٢] :

لا تَترُكَنِّي فيهِمُ شَطِيرا إني إذاً أهلكَ أو أطِيرا

بنصب (أهلَك) بـ (إذن) مع أنها وقعت حشواً بين اسم (إنّ) وخبرها .وتأول البصريون ذلك ، فقال الرضي :" بأن الخبر هو : (إذن أهلك) لا (أهلك) وحده ، فتكون (إذن) مصدرة كما يقول : زيدٌ لن يقومَ " [٣] .

وتأوله غيره على أن ذلك من باب الضرورة أو على تقدير خبر محذوف لـ(إن) تقديره : إني لا أستطيع ذلك ، أو لا اقدر عليه ثم استأنف بـ(إذن) فنصب [٤] .

ثالثا : إلغاء العمل مع استيفاء شروط الإعمال :

يظهر لنا ختاماً تساؤل مفاده ، هل يمكن أن تلغى (إذن) عن العمل مع استيفاء شروط الإعمال ؟ .

ومنشأ هذا التساؤل ما نقله سيبويه بقوله : "وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون: إذن أفعلُ ذاك، في الجواب " [٥] وفيه دلالة على أن من العرب من يلغي عملها مع توفر شروط الإعمال ، وإذا كان هناك من النحاة من أنكرها فإن ابن الأثير ممن قبل تلك اللغة، فلم يحكم بوجوب النصب بـ(إذن) في النص السابق مع استيفاء الشروط .كما أنه أشار في

---

(١) الارتشاف (١٦٥٢/٤) .

(٢) قائله : مجهول . انظر : معاني القرآن للفراء (٢٧٤/١) ، والإنصاف (١٧٧/١) ، وشرح التسهيل(٣٠٧/٣) ، والغيني (١٣٦٤/٣) ، والدرر (٧٢/٤) ، واللسان (١١٨/٧) (شطر) .

(٣) شرح الكافية (٤٥/٤) .

(٤) انظر : رصف المباني (١٥٤) ، والارتشاف (١٦٥٣/٤) ، والجنى الداني (٣٦٢) ، وشرح (١٩٥/٣)، والتصريح (٣٠٧/٤) .

(٥) الكتاب (١٦/٣) .

البديع إلى أن النصب بإذن مع استيفاء الشروط جائز إشارة إلى قبول تلك اللغة فقال :" فمتى اجتمعت هذه الشرائط جاز لها العمل " [١].

ولذلك احترز ابن مالك في متن التسهيل بقوله :" وينصب غالباً بإذن " ثم ذكر شروط الإعمال ، وقال في الشرح :" وزعم عيسى بن عمر أنّ ناساً يقولون : إذن أكرمُك بالرفع وإليه الإشارة بقوله غالباً " [٢] وفيه قبول هذه اللغة ، والرضي يرى الإعمال مع استيفاء الشروط أفصح إشارة إلى ما نقل سيبويه [٣] . وعبر المالقي بالشذوذ في ذلك فقال : " وحكى عيسى بن عمر أنها تلغى مع التقدم ، وذلك شاذ لا يعتبر " [٤].

والمرادي يثبت هذه اللغة عن العرب ولا ينكرها [٥] . وأبو بكر بن طاهر ينفي أن تلغى (إذن) مع استيفاء الشروط، و لم ينكر ما نقله عيسى بن عمر ،لكنه جعل الإلغاء هنا لانتفاء شرط الاستقبال في الفعل [٦]، وضعف رأيه هذا ابن عقيل فقال :" وقول أبي بكر بن طاهر إن الذي رواه عيسى إنما هو في فعل الحال ، ضعيف ، فلا يلتبس بمثله على سيبويه ويزعم أن ذلك لغة"[٧] .

وبسط السيوطي الخلاف في هذه المسألة فجعله بين البصريين والكوفيين ، فقال :" وإلغاء (إذن) مع اجتماع الشروط لغة لبعض العرب حكاها عيسى بن عمر وتلقاها البصريون بالقبول ووافقهم ثعلب ، وخالف سائر الكوفيين فلم يجز أحدٌ منهم الرفع بعدها ، قال أبو حيان : ورواية الثقة مقبولة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، إلا أنها لغة نادرة جداً ولذلك أنكرها الكسائي والفراء على اتساع حفظهما وأخذهما بالشاذ والقليل " [٨] .

---

(١) (١/٦١٦) . مجلد : (٢) .

(٢) شرح التسهيل (٣/٣٤٣) .

(٣)انظر : شرح الكافية (٤/٤٤) .

(٤) رصف المباني (١٥٣) .

(٥) انظر : الجنى الداني (٣٦٣) .

(٦) ينظر رأيه في: المساعد (٣/٧٢ ، ٧٣) .

(٧) المساعد (٣/٧٣) .

(٨) الهمع (٤/١٠٧) .

الترجيح :

يبدو لي مما سبق ما يلي :

أولاً : أن الفصل بين (إذن) ومعمولها جائز بالقسم وبـ(لا) النافية، بالإضافة إلى جواز الفصل بالظرف والجار والمجرور ، خلافا لرأي ابن الأثير الذي اقتصر على الفصل بالقسم ، والدليل على ذلك مايلي :

١/ السماع في نصوص عدة . خاصة فيما يتعلق بالفصل بالقسم وبـ(لا) النافية .

٢/ أما فيما يتعلق بالفصل بالظرف أو الجار والمجرور فيؤيده قياس النظير ،فهما مما يتوسع فيه إذ يفصلان بين ما اشتد اتصالهما كالمضاف والمضاف إليه، وبالتالي بين (إذن) ومعمولها من باب أولى .

والفصل بغير ما سبق من الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه .

ثانياً : التصدر شرط للإعمال لكثرة المسموع في ذلك، وأما ما ذكر من جواز الإعمال إذا وقعت حشواً فلا يلتفت إليه لأمرين :

١/أن إعمالها إذا وقعت بين المبتدأ وخبره لا شاهد عليه وينفيه السماع، وقول الأئمة من النحاة، كابن الأثير -رحمه الله- .

٢/ قام القول بجواز الإعمال إذا وقعت بين اسم إن وخبرها استناداً على شاهد سمع عن العرب، وهو قول القائل : "...**إني إذن اهلَك أو أطِيرا**"وكثرة التقديرات وتنوعها ترد الاستدلال به وتحكم باطراد القاعدة .

ثالثاً : إعمال إذن مع استيفاء الشروط جائز ،وهو الأشهر والأفصح في لغة العرب ،اعتماداً على كثرة المسموع والإلغاء غير منكر . وهذا رأي جمهور النحاة ، ومعهم ابن الأثير .

❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁

المسألة الثانية : المعاني المستفادة من (ثُمَّ) العاطفة :

قال ابن الأثير : (ثُمَّ) : بالضم : العاطفة للتَّراخي ، وإن فُتِحَتْ كانت بمعنى هُناك " [1]

تمهيد :

إذا كان لا بد في عطف النسق من حرف يربط الثاني بالأول ، فقد وُضعت لذلك حروف معلومة تشرك بين الشيئين ، فمنها ما لا يفيد إلا مجرد التشريك ، ومنها ما يفيد معه غيره ، والأول -بلا شك- أصل للثاني ، قال أبو الحسن الوراق :"اعلم أن (الواو) أصل حروف العطف والدليل على ذلك أنها لا توجب إلا الاشتراك بين الشيئين فقط في حكم واحد ، وسائر حروف العطف توجب زيادة حكم على هذا ، ألا ترى أن (الفاء) توجب الترتيب ، و(أو) للشك، و(بل) للإضراب ، فلمَّا كانت في هذه الحروف زيادة معنى على حكم العطف صارت في المعنى كالمركبة ،و(الواو) مفردة ، فصارت كالبسيط ، والمركب بعد المفرد البسيط ، فلهذا صارت (الواو) أصلاً "[2].

وإذا كان هناك شبه إجماع على اقتصار (الواو) على إفادة التشريك ، فإن الخلاف بين النحاة حاصل في المعاني الإضافية التي تفيدها بعض الحروف ، ومن تلك الحروف (ثم) التي اختلف في إفادتها لمعانٍ أخرى غير التشريك [3] ، وتفصيل ذلك فيما يلي:

المناقشة :

اختلف النحاة في المعاني المستفادة من (ثم) العاطفة على ثلاثة أقوال :

القول الأول : أن (ثم) حرف عطف يفيد معنى (الواو) وهو الإشراك بين الأول والثاني ، ومعنى (الفاء) واللازم للترتيب بينهما ، وبزيادة معنى على ذلك وهو الترتيب بمهلة وتراخٍ .

---

(١) منال الطالب (١/١٧٨) .

(٢) علل النحو (٣٧٧) .

(٣) هناك من النحاة من يرى أنها قد تأتي زائدة لا تفيد التشريك ، لكنها بالتالي لا تكون عاطفة ألبتة ، وعليه فلا مجال لدراستها هنا؛ لاقتصارنا على (ثم) العاطفة . انظر : المغني (١/١٣٥) .

وهذا هو رأي جمهور النحاة كسيبويه [١] والمبرد[٢] وابن السراج [٣] وابن جني [٤] وغيرهم[٥] . قال الزمخشري :"و (الفاء) و(ثم) و(حتى) تقتضي الترتيب ، إلا أن الفاء توجب وجود الثاني بعد الأول بغير مهلة ، و (ثم) توجبه بمهلة ، ولذلك قال سيبويه : (مررت برجل ثم امرأة) فالمرور هنا مروران " [٦] .

قال ابن يعيش مفسراً ذلك ومقارناً بين ثم والفاء :"فنحو قولك :(مررت بزيد فعمرو) .. أخبرت أن مرور عمرو كان عقيب مرور زيد بلا مهلة ، ولذلك قال سيبويه :(فالمرور مروران) يريد أن مروره بزيد غير مروره بعمرو" [٧] وفيه إشارة إلى إرادة المهلة والتراخي المتضمنة للترتيب .وهذا هو رأي ابن الأثير –رحمه الله– كما يتضح من النص السابق حين جعلها عاطفة بتراخ وهو مقتض للترتيب ، إلا أنه خص بذلك عطف المفردات أما الجمل فلها حكم آخر فقال : "وأما (ثم) فمعناها الجمع بمهلة وتراخٍ مع المفردات ، فإذا عطفت بها الجمل لم يلزم التراخي فيها " [٨] .

وقد استدل النحاة هنا على مذهبهم بأدلة منها :

١) **السماع** في آيات وأحاديث ، ومن ذلك : قوله تعالى : (**وَعَصَى ءَادَمُ رَبَّهُ فَغَوَى،ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى**) [طه :١٢١، ١٢٢] ، والتراخي هنا بيِّنٌ بين معصية آدم لله تعالى في الجنة ثم اجتباء الله له بعد أن أُنزل الأرض . وقوله

---

(١) الكتاب (٤٣٨/١) .

(٢) المقتضب (١٠/١) .

(٣) الأصول (٥٥/٢) .

(٤) اللمع (١٥٠) .

(٥) وهو رأي : الصيمري في التبصرة (١٣١/١)، والعكبري في اللباب (٤٢٢/١) ، وابن يعيش في شرح المفصل (١٤/٥) ، وابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية (٩٨٠/٣) ، وابن عصفور في شرح الجمل (١٨٤/١) ، وأبي حيان في الارتشاف (١٩٨٨/٤) ، وابن هشام في المغني (١٣٥/١) . وغيرهم .

(٦) المفصل (٣٦٢) ، وانظر : الكتاب (٤٣٨/١) .

(٧) شرح المفصل (١٣/٥) .

(٨) البديع (٣٥٩/١) .

تعالى :(**فَأَقْبَرَهُ ، ثُمّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُ**) [عبس:٢١ ،٢٢] ، فبين دخول القبر والنشور فترة من الزمن .

ومن الأدلة على ذلك حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم- : أن جبريل نزل فَصَلَّى فَصَلَّى رسول الله –صلى الله عليه وسلم- ثم صلّى فصلّى رسول الله –صلى الله عليه وسلم- ثم صلّى فصلّى رسول الله –صلى الله عليه وسلم- ثم قال : بهذا أُمرت [(١)] .

فالرسول –عليه الصلاة والسلام- تابع جبريل في صلاته لذلك عطف بالفاء بين صلاته وصلاة جبريل وعبر بـ(ثم) دلالة على ما بين الصلوات الخمس من مهلة وتراخٍ .

٢) ومما استدل به النحاة كذلك ما ذكره القاسم الضرير في شرح لمع ابن جني إذ قال : "..يدلك على ذلك أنهم لم يجازوا بها كما جازوا بـ (الفاء) "[(٢)] ، ويوضح ذلك الجرجاني بقوله :"ولتعري (الفاء) من التراخي وقع في جواب الشرط ، نحو : إن تأتني فأنا أكرمك ، و لم يقع (ثم) نحو : إن تأتي ثم أنا أكرمك، لأجل أن الجواب من حقه أن يلحق بالشرط سريعاً،و(ثم) إذا كان يقتضي التراخي لم يكن لائقاً به كما يليق بالفاء" [(٣)] .

٣) وذكر ابن يعيش دلالة أخرى صوتية ، فقال معللاً للتراخي في (ثم) وامتناعه في (الفاء): " لأنه لما تراخى ألفاظها بكثرة حروفها تراخى معناها ؛ لأن قوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى "[(٤)] فالسرعة في نطق (الفاء) دالة على التقارب بين المعطوف والمعطوف عليه ، كما أن كثرة الحروف في (ثم) والمؤذنة بفترة زمنية أطول في النطق فيها دلالة على تراخٍ ومهلة زمنية بين المعطوف والمعطوف عليه .

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه .كتاب مواقيت الصلاة : باب مواقيت الصلاة وفضلها ، حديث رقم (٤٩٩) انظر :الجامع الصحيح(١/١٩٥).

(٢) ص(١٢٠) .

(٣) المقتصد (٢/٩٤١) .

(٤) شرح المفصل (٥/١٤) .

هذا هو رأي جمهور النحاة في (ثم) قال المرادي : "وما أوهم خلاف ذلك تـأولوه " [١] كما سنراه لا حقاً في عرض مذاهب المخالفين .

القول الثاني : أنّ (ثم) تأتي بمعنى (الواو) فلا تفيد الترتيب، وبالتالي لا تفيد التراخي ، وهـذا الرأي منسوب إلى الكوفيين [٢] ، قال أبو حيان :"وذهب الفراء فيما حكـاه السـيرافي عنـه والأخفش ، وقطرب فيما حكاه أبو محمد عبد المنعم بن محمد الفرس في مسائله الخلافيات عنه، إلى أن (ثم) بمنزلة (الواو) لا ترتيب " [٣] .

كما أنه رأي بعض المتأخرين كعباس حسن الذي جعله جائزاً على قلة بشرط القرينة [٤].

وقد استدل أصحاب هذا القول بأدلة سماعية، إرادةُ معنى الترتيب بـ(ثم) فيها توجب اللبس الظاهر ، وقد أوّل الجمهور تلك الأدلة بما يوافق مذهبهم ، ومن تلك الأدلة :

١) قوله تعالى :(**ذَلِكُمْ وَصّاكُمْ بِهِ لَعَلّكُمْ تَتّقُونَ ، ثُمّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَـابَ**) [الأنعـام:١٥٣ ١٥٤] ، ومعلوم أن موسى كان قبل محمد - صلى الله عليه وسلم- بمدة طويلة فكيف جعلـه هنـا بعده؟ ، وأجاب الزمخشري عن ذلك بقوله : "فإن قلت : كيف صح عطفه عليه بـ (ثم) ، والإتياء قبل التوصية بدهر طويل؟ قلتُ : هذه التوصية قديمة ، لم تزل توصاها كل أمة علـى لسان نبيهم كما قال ابن عباس –رضي الله عنهما-: محكمات لم ينسخهن شيء من جميع الكتب ، فكأنه قيل : ذلكم وصاكم به يا بني آدم قديماً وحديثاً " [٥] .

٢) وقوله تعالى : (**وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمّ صَوّرْنَاكُمْ ثُمّ قُلْنَا لِلْمَلآئِكَـةِ اسْـجُدُواْ لآدَمَ**) [الأعراف:١١] . فكيف تدل (ثم) الثانية على الترتيب مع أن الأمر للملائكة بالسـجود لآدم كان سابقاً لتصويرنا ؟ ولإزالة اللبس نحكم على (ثم) هنا بأنها لمجرد الجمع دون ترتيب .

ورد الجمهور هذا الاستدلال وتأولوه بما ذكر ابن عصفور بقوله :"وأما قوله تعالى :

---

(١) الجنى الداني (٤٢٦) .

(٢) ينظر : رصف المباني (٢٥٠) ، المغني (١/١٣٥) .

(٣) الارتشاف (٤/١٩٨٨) ، وينظر : الجنى الداني (٤٢٧) ، والمساعد (٢/٤٤٩) .

(٤) النحو الوافي (٣/٥٧٧).

(٥) الكشاف (٢/٧٧) .

(ثُمّ قُلْنَا لِلْمَلآئِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ) فمعطوف على (خلقناكم) إلا أن الكلام محمول على حذف مضاف لفهم المعنى كأنه قال : ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم ، ومعلوم أن أمر الملائكة بالسجود إنما كان بعد خلقه وتصويره " [١].

٣) وقوله تعالى : (خَلَقَكُمْ مّنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا) [الزمر:٦] .

قالوا : كيف يكون جعل زوج آدم منه بعد خلقنا ، فلا دلالة لـ(ثم) هنا على الترتيب إنما مطلق الجمع . مؤكدين رأيهم في ذلك بما أشار إليه الأزهري بقوله : "أن (ثم) فيها بمعنى (الواو) ، بدليل :(هُوَ الَّذِيْ خَلَقَكُمْ مّنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا) [الأعراف:١٨٩] بالواو –في الأعراف– والقصة واحدة " [٢].

وقد رد ابن هشام الاستدلال بهذه الآية من خمسة أوجه ، فقال :" أحدها : أن العطف على محذوف ، أي من نفسٍ واحدة أنشأها ، ثم جعل منها زوجها . الثاني : أن العطف على (واحدة) على تأويلها بالفعل ، أي من نفس توحدت أي انفردت ثم جعل منها زوجها . الثالث: أن الذرية أخرجت من ظهر آدم عليه السلام كالذَّرِّ ، ثم خلقت حواء من قصيراه .

الرابع : أن خلق حواء من آدم لمّا لم تجر العادة بمثله جيء بـ(ثم) إيذاناً لترتبه وتراخيه في الإعجاب وظهور القدرة ، لا لترتيب الزمانِ وتراخيه . الخامس : أن (ثم) لترتيب الإخبار لا لترتيب الحكم ، وأنه يقال : بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب ، ثم أخبرك أن الذي صنعت أمس أعجب [٣] .

٤) قول الشاعر [٤]: **إنَّ مَن سادَ ثُمَّ سَادَ أبُوه ثُمَّ قد سَاد قَبل ذلك جَدُّه**

---

(١) شرح الجمل (١/١٨٥) .

(٢) التصريح (٣/٥٧٤) .

(٣) المغني (١/١٣٦) .

(٤) القائل : أبو نواس . ينظر:ديوانه(٢٢٢)، وشرح الكافية للرضي (٤/٤١٤) ، ورصف المباني(٢٥٠) ، والجنى الداني (٤٢٨) ، والمغني (١/١٣٦) ، وشرح الأشموني (٢/٣٦٦) ، والهمع (٥/٢٣٦) ، والخزانة (١/٣٩)، والدرر (٦/٩٣) .

والسؤدد جرت العادة أن يكون من الجد إلى الأب ثم الأكبر وليس العكس كما هو في هذا البيت على رأي القائلين بإفادة الترتيب . وقد أجاب ابن عصفور عن ذلك بقوله بعد ذكره لهذا الشاهد :" فينبغي أن يحمل على ظاهره ، ويكون الجد قد أتاه السؤدد من قبل الأب ، وإلى الأب من قبل الأكبر ، وذلك مما يمدح به ، وإن كان الأكثر في كلامهم المدح بتوارث السؤدد ، يكون البيت إذ ذاك مثل قول ابن الرومي :

قالوا : أبو الصقر من شيبان،قلت لهم كلا لعمري ولكن منه شيبان

فكم أبٍ قد علا بابنٍ ذُرى حسب كما علت برسول الله عدنان" (١)

قال المرادي آخذاً على ابن عصفور: " وما ذكره ابن عصفور في تأويل البيت لا يساعد عليه قوله :"قبل ذلك" "(٢).

وتأول ابن أبي الربيع هذا البيت بقوله :" فالمراد ساد عندي : أي نظرت في زيد فرأيته سيداً ، ثم نظرت في أبيه فرأيته كذلك ثم نظرت في الجد فرايته كذلك ... والاتساع في كلام العرب كثير ، فلا يحملك اتساعهم على أن تجعل للكلمات معنى لم توضع له كما يفعل ضعفاء هذه الصنعة " (٣).

أما المالقي فرد الاحتجاج بهذا البيت بأن ذلك ممكن حساً ، فلا يلزم أن تكون سيادة أحدهم قبل الآخر (٤).

و لم يقف الجمهور عند تأويل استدلالات أصحاب هذا القول، بل عقبوا ردهم بأدلة تؤكد أن (ثم) لا تأتي بمعنى (الواو) بل فيها زيادة معنى غير التشريك والجمع وهو الترتيب ،من ذلك ما ذكره ابن عصفور بقوله :" ومما يدل على فساد مذهبهم أن (ثم) لو كانت بمنزلة (الواو) ، لجاز : اختصم زيدٌ ثم عمروٌ " كما يجوز : اختصم زيدٌ وعمروٌ ، بالواو ، فامتناع

---

(١) ينظر : الجنى الداني (٤٢٩) ، والمغني (١٣٧/١) ، والخزانة (٣٩/١١) .

(٢) الجنى الداني (٤٢٩) .

(٣) البسيط (٣٣٨/١) .

(٤) ينظر : رصف المباني (٢٥٠) .

ذلك دليل على أنها ليست بمنزلة (الواو) " [١] . وقال الشاطبي في شرح الألفية :" قال الماوردي : الدليل على أن (ثم) لا تكون بمعنى (الواو) ، إجماع الفقهاء ، على أنه لا يجوز أن يقال : هذا بيمن الله ويمنك بالواو ، ولكن أجازوا أن يقال : هذا بيمن الله ثم بيمنك . قال: ولو كان بمعنى (الواو) ما فروا إليها " [٢] ومثله النهي الوارد في قولك : ما شاء الله وشئت ، واستبدالها بقول : ما شاء الله ثم شئت . كما ذكروا أن خروجها عن الأصل في إفادة الترتيب بمهلة لا يكون إلا بقلة على سبيل المجاز قال الدماميني :" لا خفاء في كون القائل بأن (ثم) تستعمل بدون ترتيب كالواو ، يقول: بأن ذلك استعمال مجازي ، ولا يشترط في آحاد المجاز أن تنقل بأعيانها عن أهل اللغة ، بل يكتفى بالعلاقة على المذهب المختار ، والعلاقة المصححة هنا الاتصال الذي بين هذين الحرفين ، من جهة أن (الواو) لمطلق الجمع ، و(ثم) لجمع مقيد والمطلق داخل في المقيد ، فثبت أن بينهما اتصالاً معنوياً فجاز استعمال (ثم) بمعنى (الواو) مجازاً لذلك ، وحينئذ فالسعي في تأويل تلك الأمثلة مما يصحّح الترتيب فيها ، والنظر في أمر جزئي لا يقتضي بُطلان المدَّعي من أصله [٣].

القول الثالث : أن (ثمّ) قد تأتي بمعنى (الفاء) دالة على الترتيب دون مهلة أو تراخٍ . وهو منقول عن الفراء [٤].وتفرد ابن الأثير حين جعل هذا المعنى لـ(ثم) جائزاً في عطف الجمل خاصة فقال :" فإذا عطفت بها الجمل لم يلزم التراخي فيها " [٥] ، واستدل بآيات منها قوله تعالى : **(وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى)** [طـه:٨٢] . وهو في ذلك متأثرٌ برأي شيخه ابن الدهان [٦]، وتميز عنه حين جعل الذي لا يلزم هو التراخي دون الترتيب في الجمل، في حين أن ابن الدهان يرى عدم لزوم الترتيب والمهلة في الجمل ،وهذا الرأي قريب

---

(١) شرح الجمل (١/١٨٥) .

(٢) ينظر : الخزانة (١١/٤١) .

(٣) ينظر رأيه في: الخزانة (١١/٤١) .

(٤) ينظر : الجنى الداني (٤٢٨) ، والمغني (١/١٣٧) ، والهمع (٥/٢٣٦) .

(٥) البديع (١/٣٥٩) .

(٦) ينظر رأيه في : جواهر الأدب (٤٥٠) .

من رأي الكوفيين ، لذلك رد عليه النحاة رأيه، قال الأربلي بعد عرض رأيه :" ورد بأن الترتيب [في شواهده] للإخبار لا المخبر عنه " [١] ومعلوم أن هذا الرد لايرد على ابن الأثير لأنه عين رأيه ، فكلاهما لا يرى لزوم المهلة ، صرح بها ابن الأثير ، وفهم من رد الإربلي.لذلك فالقائلون بأن (ثم)قد تأتي لمجرد الترتيب الذكري لا ينفون عنها هذا المعنى ، ودليل دخولهم في ذلك ما ذكره ابن عصفور بقوله :" .. لأن (ثم) تقتضي تأخير الثاني عن الأول بمهلة ، ولا مهلة بين الإخبارين " [٢] .

ومن القائلين بذلك ابن مالك إذ قال : "وقد تقع (ثم) في عطف المقدم بالزمان اكتفاء بترتيب اللفظ " [٣] . وجعل منه قوله تعالى :**(ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الكِتَابَ ..)** الآية [الأنعام:١٥٤] .

وقد استدل في شرح الكافية [٤]بجواز دلالة (ثم) على الترتيب دون تراخٍ بقول الشاعر[٥] :

كهز الرديني تحت العجاج جرى في الأنابيب ثم اضطرب

أي فاضطرب ، قال الأزهري :" إذ الهز متى جرى في أنابيب الدمع يعقبه الاضطراب و لم يتراخ عنه –قاله في المغني- واعترضه قريبه فقال : والظاهر أنه ليس كذلك بل الاضطراب والجري في زمن واحد (أي هي هنا بمعنى الواو) وجوابه أن الترتيب يحصل في لحظات لطيفة " [٦].

ومن استدلالات ابن مالك كذلك تعاقبها في نفس الموضع قال : " وقد يتعاقبان : كقوله تعالى : **(فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ)** [الحج:٥] .

فعطف المضغة هنا بـ(ثم) وعطفها في سورة المؤمنين بـ (الفاء) " [٧] .

---

(١) جواهر الأدب (٤٥٠) .

(٢) ينظر رأيه في : الجنى الداني (٤٢٨) ، والخزانة (٣٩/١١) .

(٣) التسهيل (٢١٠/٣) .

(٤) (٥٤١/١) .

(٥) القائل : أبو دؤاد الإيادي .انظر : شرح الكافية الشافية (٥٤١/١) ، الارتشاف (١٩٨٨/٤) ، والجنى الداني (٤٢٧) ، والتصريح (٥٧٥/٣) ، والهمع (٢٣٧/٥) ، والدرر (٩٦/٦) .

(٦) التصريح (٥٧٥/٣) .

(٧) شرح الكافية الشافية (٥٤٠/١) .

من القائلين بهذا الرأي الرضي [١] وخرج عليه بيت أبي نواس السابق ، كما أنه رأي ابن هشام[٢] والأشموني [٣].

الترجيح :

الذي يترجح لي من خلال العرض السابق ما يلي :

أولاً: أن الأصل في (ثم) أنها حرف عطف يفيد الترتيب بمهلة وتراخٍ. يؤكد ذلك أمران:

١/ أنها على هذا المعنى جاءت في أكثر الاستعمال العربي .

٢/ أن ورودها على غير ذلك في أمثلة قليلة نادرة لا ينفي هذا الأصل. خاصة إذا ما علمنا أن النحاة قد ردوا تلك الاستدلالات بردود وجيهة –كما مر في المسألة– .

ثانياً: في مسألة استعمال (ثم) بمعنى (الفاء) دون تراخٍ يترجح لديَّ رأي ابن الأثير في أن ذلك لا يلزم في الجمل؛ لأمرين :

١/ تأييد السماع له ، وفي تأويل المسموع تكلف ظاهر .

٢/ أن القول به لا ينفي ما ذكره كثير من متأخري النحاة :من أن (ثم) قد تأتي للترتيب الذكري ، وعند ذلك لا يلزم إفادتها للمهلة والتراخي .

(١) شرح كافية ابن الحاجب (٤/٤١٤) .

(٢) المغني (١/١٣٦) .

(٣) شرح الألفية (٢/٣٦٥ ، ٣٦٦) .

المسألة الثالثة : الخلاف في حرفية (رُبّ)واستعمالاتها :

قال ابن الأثير -رَحِمَهُ الله- : " و(ربَّ) وإن كانت للتقليل في أصل الوضع ، فقد تستعمل للتكثير كقوله تعالى: (رُبَمَا يَوَدّ الّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ) [الحجر: ٢] ، وإدخال " ما " عليها ليصح وقوع الفعل بعدها ، فإنها حرف جر وهي من خواص الأسماء"[1]

تمهيد :

الاسم المعرب إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، والأفعال تعمل فيه الرفع والنصب، لذلك لم يبق للحرف ما يتفرد فيه سوى الجر . وسواءً سميت حروف الجر بهذا الاسم؛ لأنها تجر معنى الفعل إلى الاسم، أو لأنها تعمل إعراب الجر ،فإن من شأنها عمل ذلك كله .

وإذا كانت حروف الجر قد تعددت تقسيماتها لاعتبارات عدة في كتب النحاة ،فإن الملاحظ أنه ليس بين حروف الجر ما يشبه (ربّ) في تعدد الآراء فيه ، واضطراب المذاهب النحوية واللغوية في أحكامه ونواحيه المختلفة ، ومنها: الاختلاف في معناه ،وحرفيته، ونوع الفعل بعده وغيرها . قال عباس حسن : " وكان من أثر هذا الاضطراب قديماً وحديثاً الحكم على بعض الأساليب بالخطأ عند فريق وبالصحة عند آخر ، وبالقبول بعد التأويل والتقدير عند ثالث.." [2] وإذا كان الحديث في شأن (رب) ذا شجون ، فإن هذه الدراسة ستقتصر على رأي ابن الأثير في النص السابق والمتضمن لمسألتين :

الأولى : الحكم بحرفيه (ربّ) أواسميتها .

الثانية : الخلاف في معنى (ربَّ) بين إفادة التقليل أوالتكثير .

---

(١) منال الطالب (١/١٦٩).

(٢) النحو الوافي (٢/٤٨٢) .

المُنَاقَشَة :

أولاً : (رب) بين الحرفية والاسمية :

اختلف النحاة في (رب) من حيث الحرفية أو الاسمية ، ولكل منهم دليله ، وقد تضمنت كتب النحاة بإسهاب تلك الآراء والأدلة ، وتفصيل ذلك :

أولاً: إن البصريين يذهبون إلى أن (رب) حرف من حروف الجر [١] ، قال سيبويه : " وزعم الخليل-رَحِمَهُ الله- أنه يجوز أن تقول : كم غلاماً لك ذاهب ، تجعل (لك) صفة للغلام و(ذاهب) خبراً لـ (كم) ... ولا يجوز في (رب) ذلك ، لأن (كم) اسم و(رب) غير اسم ، فلا يجوز أن تقول : رُبَّ رجلٍ لك " [٢] .

ووضح ذلك المبرد بقوله : " فأما (كم) التي تقع خبراً فمعناها معنى (رب) إلا أنها اسم ، و(رب) حرف ، وذلك قولك : كم رجل قد رأيته أفضل من زيد ، إن جعلت (قد رأيته) الخبر ... فأما (رب) إذا قلت : ربَّ رجلٍ أفضلُ منك . فلا يكون له الخبر ؛لأنها حرف خفض و (كم) لا تكون إلا اسماً " [٣] وإلى هذا ذهب ابن السراج [٤] والهروي[٥] والصيمري[٦] وغيرهم[٧] .

---

(١) انظر : الإنصاف (٨٣٢/٢) ، وشرح التسهيل (٤٣/٣) ،و البسيط (٨٦٠/٢) ، والارتشاف (١٧٣٧/٤) ، والجنى الداني (٤٣٨).

(٢) الكتاب (١٦٩/٢ ، ١٧٠) .

(٣) المقتضب (٥٧/٣).

(٤) الأصول (٤١٦/١).

(٥) الأزهية (٢٥٩).

(٦) التبصرة والتذكرة (٢٨٦/١).

(٧) وهو رأي ابن الأنباري في الإنصاف (٨٣٢/٢)، والعكبري في الكتاب (٣٦٤)، وابن مالك في شرح التسهيل (٤٣/٣)، وابن الناظم (٢٥٨)، وابن أبي الربيع في البسيط (٨٦١/٢) ، والمالقي في رصف المباني ٢٦٦ ، والمرادي في الجنى الداني ٤٣٨ ، وابن هشام في المغني ١٥٤/١ ، وابن عقيل في المساعد ٢٨٤/٢ وغيرهم .

وهو رأي ابن الأثير -رَحِمَهُ الله- كما هو واضح من قوله السابق:"فإنها حرف جر، وهي من خواص الأسماء " [١] وأكد على هذا أيضاً في كتابه "البديع" [٢] .

وربما كان منشأ الخلاف في ذلك أن متقدمي النحاة كثيراً ما جمعوا بين (كم) و(رب) في كثير من الأحكام ، و (كم) مقطوع باسميتها لذلك اعتمدوا في الاستدلال بحرفية (رب)على أدلة كثيرة منها:

أ / تفردها عن (كم) بامتناع دخول حرف الجر عليها، قال ابن السراج : " ومما يتبين أن (رب) حرف وليس باسم كـ (كم): أن (كم) يدخل عليها حرف الجر ولا يدخل على (رب) تقول : بكم رجلٍ مررت ، وإنك تولي (كم) الأفعال ولا توليها (رب) " [٣] ، فامتناع دخول حرف الجر عليها واختصاصها بالأسماء دليل على حرفيتها .

ب / عدم قبولها لعلامات الأسماء أو الأفعال، قال ابن الأنباري : " والدليل على أنها حرف أنها لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا علامات الأفعال " [٤] مفارقة بذلك (كم) التي تجري عليها علامات الأسماء ، وعبر عن طرف من تلك العلامات ابن مالك ، قال في (كم) : " لكن اسميتها ثابتة بالعلامات اللفظية وهي الإضافة إليها ، ودخول حرف الجر عليها والابتداء بها وإيقاع الأفعال عليها وعود الضمير إليها " [٥] وعليه فإن (رب) لا يحسن فيها شيء من ذلك .

ج/ جر ما بعدها دون وجود معنى الإضافة قال العكبري : " أن ما بعدها مجرور أبداً ولا معنى للإضافة فيها ، فتعين أن تكون حرف جر " [٦] .

---

(١) منال الطالب (١/١٦٩) .

(٢) ينظر : (١/٢٤٨،٢٣٩) . مجلد (١) .

(٣) الأصول (١/٤١٦) .

(٤) الإنصاف (٢/٨٨٣) .

(٥) شرح التسهيل (٣/٤٣) .

(٦) اللباب (١/٣٦٣) .

د/ لا تدل على معنىً في ذاتها وهو ما استدل به ابن يعيش بقوله : " و(رب) حرف ، والذي يدل على ذلك أن (رب) معناه في غيره كما أن معنى (من) في غيرها فكما أنك إذا قلت : " خرجت من بغداد" فقد دلت (من) على أن بغداد ابتداء غاية الخروج ، فكذلك إذا قلت :" ربَّ رجلٍ يقولُ" دلت (رب) على معنى التقليل في الرجل الذي يقول ذلك ، وليس (كم) كذلك لأنها قد دلت على معنى في نفسها وهو العدد " [١] ومعلوم أن الكلمة إن لم تدل على معنى مفهوم في لفظها بل على معنى في غيرها فهي حرف .

هـ/ أنها مبنية دون عارض ، قال المرادي : " ومما يدل على حرفيتها أنها مبنية ، ولو كانت اسماً لكان حقها الإعراب " [٢]

وغير ذلك من الأدلة .

وهم مع تأكيدهم على حرفيتها يؤكدون اختصاصها ببعض الأحكام دون غيرها من حروف الجر قال ابن هشام : " وتنفرد (رب) بوجوب تصديرها ، ووجوب تنكير مجرورها ونعته إن كان ظاهراً ، وإفراده وتوكيده وتمييزه بما يطابق المعنى إن كان ضميراً "[٣]

ثانياً: ذهب الأخفش في أحد قوليه [٤] والكسائي [٥] ومن تابعه من الكوفيين [٦] إلى أن (رب) اسم مبني ، وتبعهم ابن الطراوة [٧] الذي قال في قولك : رب رجل لقيته : " إن (ربَّ) مبتدأ و (رجل) مخصوص بالإضافة ، و (لقيته) خبر عن هذا المبتدأ " [٨] .

---

(١) شرح المفصل (٤/٤٨٢) .

(٢) الجنى الداني (٤٣٩) .

(٣) مغني اللبيب (١/١٥٦) .

(٤) انظر: شرح التسهيل (٣/٤٣)،وجواهر الأدب (٤٥٢)،والجنى الداني (٤٣٩)،والمساعد (٢/٢٨٤).

(٥) انظر : شرح المفصل (٤/٤٨٢) .

(٦) انظر : الإنصاف (٢/٨٣٢)،واللباب (١/٣٦٣)،وشرح المفصل (٤/٤٨٢)،وشرح التسهيل (٣/٤٣) والبسيط (٢/٨٦٠) .

(٧) انظر : البسيط (٢/٨٦٠) ، والارتشاف (٤/١٧٣٧) ، والجنى الداني (٤٣٩) ، والمساعد (٢/٢٨٤)، والهمع (٤/١٧٣) .

(٨) انظر : البسيط (٢/٨٦٠) .

واستدلوا على مذهبهم بأدلة منها :

أ / ما سمع عن العرب من أساليب أُخبر فيها عن (رب) كقول الشاعر [١] :

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عاراً عليك ورُبَّ قتلٍ عارُ

فـ (رب) مبتدأ و (عار) خبر . وكذلك ما سمع عن العرب أنهم يقولون : " ربَّ رجلٍ ظريفٌ" [٢] برفع ظريف على أنه خبر عن (رب) . ويَرِدُ على هذا الاستدلال بعض الأمور منها ما عبر عنه المبرد بقوله في البيت السابق :" فعلى إضمار (هو) لا يكون إلا على ذلك فهذا إنشاد بعضهم ، وأكثرهم ينشده : "وبعضُ قتلٍ عارُ " [٣]. وعلى ذلك رد المرادي الاستدلال بهذا الشاهد بقوله :" وردَّ بأن الرواية الشهيرة " وبعض قتلٍ عارُ " . وإن صحت هذه الرواية فـ (عار) خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو عارٌ ، أو خبرٌ عن مجرور (رب) ، إذ هو في موضع رفع بالابتداء ، ودخل عليه حرف جر هو كالزائد " [٤] .

وأما قول العرب : " ربَّ رجلٍ ظريفٌ " فقد قال ابن يعيش : " وأما ما تعلقوا به من قول بعض العرب : (رب رجلٍ ظريفٌ) برفع ظريف فهو شاذ ، قال ابن السراج : هو من قبيل الغلط والتشبيه ، يريد التشبيه بـ (كم) " [٥].

ب/ أنهم حكموا باسمية (رب) بالنظر إلى نظيرها (كم) قال ابن الأنباري يحكي رأيهم في ذلك: " لأن (كم) للعدد والتكثير و(رب) للعدد والتقليل ،فكما أن(كم) اسم فكذلك (رب)"[٦].

---

(١) القائل : ثابت بن قطنة . انظر : المقتضب (٦٦/٣) ، والأزهية (٢٦٠) ، واللباب (٣٦٤/١٠) ، وجواهر الأدب ، والمغني (١٥٤/١) والخزانة (٥٧٩/٩) ، والدرر (١١٦/٤) .

(٢) ينظر : الأصول (٤١٨/١) ، وشرح المفصل (٤٨٢/٤) .

(٣) المقتضب (٦٦/٣) .

(٤) الجنى الداني (٤٣٩) .

(٥) شرح المفصل (٤٨٣/٤) ، وانظر : الأصول (٤١٨/١) .

(٦) الإنصاف (٨٣٢/٢) .

وقد تعقب بعض العلماء هذا الحمل وردوه من عدة وجوه ، فمن ذلك ما ذكره العكبري فقال : " وأما حملها على (كم) فلا يصح من وجهين :

أحدهما : أن الاسمية لا تثبت بالإلحاق في المعنى . ألا ترى أن معنى (من) التبعيض ولا يقال هي اسم ، لأنها في معنى التبعيض ... **والثاني** : أن (كم) اسم لعدد . ولذلك يخبر عنها وتدخل عليها حروف الجر، ولو جعل مكانها عدد كثير أغنى عنها ، كقولك : مائة رجل

ورب للتقليل ، والتقليل كالنفي ، ولذلك استعملوا (قلّ) بمعنى النفي كقولهم : قل رجل يقول ذلك إلا زيد . أي : ما رجل " [١]

ويُضيف ابن أبي الربيع على ذلك مفرقاً بين (كم) و (رب) بقوله:" إنا وجدنا العرب حكمت لها بأحكام الأسماء فأدخلت عليها حرف الجر فقالوا : بكم رجل مررت ؟ ووجد الكلام يستقل بها مع الاسم فقالوا : كم رجل قائل هذا ؟ وقالوا : كم رجل عندك ؟ .. و (رب) لم تستعمل هكذا ... ومما يدلك على أن العرب فرّقت بين (كم) وبين (رب) أنك تحذف مخفوض (كم) فنقول : كم عندي ، وكم ضربت .. ولا نقول : ربّ عندي " [٢] .

وعليه فيظهر بطلان هذا الاستدلال .

ج/ من أدلتهم كذلك على اسمية (رب) ما ذكره عنهم ابن الأنباري فقال : " والذي يدل دلالة ظاهرة على أنه ليس بحرف أنه يدخله الحذف فيقال في (ربَّ) : (رُبَ) قال الله تعالى :

(رُبَمَا يَوَدّ الّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ) [الحجر:٢] ، قرئ بالتخفيف كما قرئ بالتشديد وفيها أربع لغات ... فدل على أنها ليست بحرف" [٣].

ورد عليهم قولهم مستدلاً بأن الحذف قد جاء في الحرف فإن (إنّ) المشددة يجوز تخفيفها وهي حرف [٤].

---

(١) اللباب (١/٣٦٥) .

(٢) البسيط (٢/٨٦١)

(٣) الإنصاف (٢/٨٣٣) .

(٤) المصدرالسابق (٢/٨٣٤).

د/ واستدلوا على مذهبهم أيضاً بأن (رب) تخالف حروف الجر في أمور ، وهذه المخالفة حين تبعدها من شبه الحروف فهي تقربها من شبه الأسماء ،من ذلك :

١- أنها لا تقع إلا في صدر الكلام مخالفة بذلك حروف الجر التي تقع متوسطة لأنها إنما دخلت للربط بين الأسماء والأفعال .

والبصريون يعللون لذلك كما قال المرادي : " إنما وجب تصديرها لأن التقليل كالنفي ، فلا يقدم عليه ما " [١] على اعتبار إفادتها التقليل – كما سيأتي لاحقاً – .

٢- ومما تخالف (رب) فيه حروف الجر كذلك ، أنها لا تعمل إلا في نكرة ، وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة . ويعلل لذلك المبرد بقوله : " و (رب) معناها الشيء يقع قليلاً ولا يكون ذلك الشيء إلا منكوراً " [٢] وفسر ذلك ابن الأنباري فقال : " لأنها لما كان معناها التقليل – والنكرة تدل على الكثرة – وجب ألا تدخل إلا على النكرة التي تدل على الكثرة ، ليصح فيها معنى التقليل " [٣] .

٣- أنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة ، وحروف الجر تعمل في نكرة موصوفة وغير موصوفة . وعلل ذلك ابن عصفور بحاجة المعنى فقال : " وإنما لزم المخفوض بها الصفة لأنها للتقليل ، والجنس في نفسه ليس بقليل ، وإنما يقل بالنظر إلى صفة ما ، وقد تحذف هذه الصفة إذا تقدم ما يدل عليها " [٤] فالفائدة تحصل من نحو : (رب رجل كريم لقيت) لا من (رب رجل لقيت) ما لم يتقدم ما يقيده .

٤- ومما تخالف فيه (رب) حروف الجر ، عدم جواز إظهار الفعل الذي تتعلق به (رب)، بخلاف باقي حروف الجر ويعلل الفارسي لذلك بقوله : " .. والفعل الذي يتعلق به قد يحذف في كثير من الأمر للعلم به ، لأنها تستعمل جواباً وتقديره : رب رجل يفهم أدركت أو لقيت ، فتحذف كما حذف ما يتعلق به الجار للدلالة عليه

---

(١) الجنى الداني (٤٥٣) .

(٢) المقتضب (١٣٩/٤) .

(٣) الإنصاف (٨٣٤/٢) .

(٤) شرح الجمل (٥٢٢/١) .

في نحو قوله تعالى : (**وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَىَ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوماً فَاسِقِينَ**) [النمل :١٢] .

ولم يذكر مرسلاً لدلالة الحال عليه" [١] وعقَّب على ذلك الجرجاني بقوله : " وأليق من ذا بهذا الموضع قولهم : بسم الله ، إذا المعنى ابتدئ باسم الله وإنما كان هذا أليق لأجل أنه قد غلب ترك الاستعمال على ما يتعلق به (رب) كما أن هذا لا يستعمل في الغالب [٢] .

أما الرضي فله في المسألة رأيٌ متفرد خالف فيه البصريين والكوفيين فقال: " ويَقْوى عندي مذهب الكوفيين والأخفش ، أعني كونها اسماً فـ (رب) مضاف إلى النكرة ، فمعنى (رب رجل) : كثير من هذا الجنس ، وإعرابه رفع أبداً على أنه مبتدأ لا خبر له" [٣] قال البغدادي: "واعلم أن ما اختاره الشارح من جعل (رب) مبتدأ لا خبر له مخالف لبصريين والكوفيين"[٤]مخالف للبصريين الذين يقولون بحرفية (رب) ،والكوفيين الذين جعلوا لها خبراً.

وإنما دعاه لهذا الرأي إشكالان [٥] :

أولهما :/ أن حرف الجر لا بد له من عامل يتعلق به ويربطه بما بعده ، و(رب) لا يظهر لها ما تتعلق به ، بل يشكل تقديره في مثل قولنا : " رب رجل كريم أكرمته " لأن (أكرمت) متعد بنفسه والمعنى لا يقبل أن محذوف يمكن اعتباره متعلق لـ (رب) ، والحكم باسميتها يزيل هذا الإشكال .

الثاني : / إشكال آخر في نفس قولك : (رب رجل كريم أكرمته) فباعتبار (رب)حرف جر يقتضي أن الفعل (أكرمته) يتعدى إلى مفعول بحرف جر ، وفيه بالإضافة للإشكال السابق القول بأن الفعل يتعدى إلى مفعول بحرف جر وإلى ضميره كذلك وهذا لا يكون فلا يقال : (لزيد ضربته) أو (بزيد مررته) أو نحوه .

---

(١) الإيضاح العضدي (١/١٦٥) .

(٢) المقتصد (٢/٨٣١) .

(٣) شرح الكافية (٤/٢٩٧) .

(٤) الخزانة (٩/٥٦٤) .

(٥) انظر : شرح الكافية (٤/٢٩٥، ٢٩٦) .

وقوله مردود بما سبق من أدلة إثبات حرفيتها أما الإشكالات التي أوردها فقد ردها البغدادي بقوله :" وما أورده من الإشكالين على حرفيتها يضمحلان بجعلها حرفاً زائداً لا يتعلق بشيء وهو مذهب جماعة من النحويين (كالباء) و (من) الزائدتين في نحو: (**كَفَى بِاللهِ شَهِيْدَا**) [النساء:٧٩] ، وقوله :(**هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ**) [فاطر:٣] ... فهذه الحروف كلها لا تتعلق بشيء " [١] بمعنى أن تأثيرها لا يتعدى اللفظ .

ثانياً : معنى (رب) بين التقليل والتكثير :

اختلف النحاة في معنى (رب) على مذاهب :

المذهب الأول : أنها تفيد التقليل دائماً ، وهو مذهب جمهور النحاة من بصريين وكوفيين فهو رأي المبرد [٢] وابن السراج[٣] والهروي[٤] وابن الشجري[٥] وغيرهم [٦].

قال ابن عقيل : .. والأكثرون على أنها للتقليل ، وهو منسوب عند كثيرين لسيبويه وغيره من أكابر البصريين والكوفيين كأبي عمرو والخليل والكسائي والفراء .. " [٧].

والصحيح أن سيبويه لم يصرح بأن (رب) تفيد تكثيراً أو تقليلا وإنما ذكر أن (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رب) لأن المعنى واحد [٨] .

---

(١) الخزانة (٥٦٥/٩) .

(٢) المقتضب (١٣٩/٤) .

(٣) الأصول (٤١٦/١) .

(٤) الأزهية (٢٥٩) .

(٥) الأمالي (٤٦/٣) .

(٦) هو رأي : الصيمري في التبصرة (٢٨٦/١) ، والعكبري في اللباب (٤١٣/١) ، و الشلوبين في التوطئة (٢٤٥) ، وابن يعيش في شرح المفصل (٤٨١/٤) ، وابن عصفور في شرح الجمل (٥١٧/١) ، والمالقي في رصف المباني (٢٦٦) ، والمرادي في الجنى الداني (٤٤٠) .

(٧) المساعد (٢٨٥/٢) .

(٨) انظر : الكتاب (٢٧٤/٢) .

وهذا يحتمل عدة تفسيرات ، منها ما فهمه : أرباب هذا المذهب ومنهم العكبري الذي قال عن (كم) :" أنها لغاية التكثير ، كما أن (رب) لغاية التقليل ، والجامع بينهما الغاية في طرفي العدد ... بين الضدين معنى يشتركان فيه " [١] فالمعنى الواحد الذي تشترك فيه (كم) و (رب) الغاية في الطرفين و (كم) بالاتفاق للتكثير لذا فـ(رب) تكون للتقليل .

وابن مالك له في مذهب سيبويه رأي آخر نذكره لا حقاً [٢] وقال ابن يعيش مؤيداً مذهب الجمهور : "وهو نقيض (كم) في الخبر ، لأن (كم) الخبرية للتكثير ، و(رب) للتقليل، نقول : (رب رجل لقيته) أي : ذلك قليل " [٣].

ورجح المرادي هذا الرأي مستدلاً على ذلك بقوله : " والدليل على ذلك أنها قد جاءت في مواضع لا تحتمل إلا التقليل ، وفي مواضع ظاهرها التكثير وهي محتملة لإرادة التقليل بضرب من التأويل . فتعين أن تكون حرف تقليل لأن ذلك هو المطرد فيها " [٤] ولعل ما عناه المرادي من الموضعين السابقين هو ما سبق أن وضحه المالقي بقوله : وهي حرف يكون لتقليل الشيء في نفسه ، ويكون لتقليل النظير " [٥]

فذكر أنها تفيد التقليل من وجهين :

الأول : أن تكون لتقليل الشيء في نفسه كقول الشاعر[٦] :

ألا رُبَّ مَولودٍ وليسَ له أبٌ وذي ولَدٍ لم يَلدَه أبوان

وذي شامةٍ سوداءَ في حُرِّ وجهه مُجَلَّلَةٍ لا تَنقضي لِزَمانِ

ويكملُ في تِسعٍ وخَمسٍ شَبابهُ ويَهرَمُ في سبع مَعَاً وثَمَان

---

(١) اللباب (٤١٣/١) .

(٢) انظر ص ٥٢ من البحث .

(٣) شرح المفصل (٤٨١/٤) .

(٤) الجنى الداني (٤٤٠) .

(٥) رصف المباني (٢٦٦) .

(٦) القائل : رجل من أزد السراة .انظر : شرح الجمل (٥١٧/١) ، وشرح التسهيل (٤٦/٣) ، ورصف المباني (٢٦٦) ، والمساعد (٢٨٥/٢) ، والخزانة (٣٣٧/٢) ، والدرر (١٧٣/١) .

فالمولود الذي ليس له أب عيسى – عليه السلام- ، وذو الولد الذي لم يلده أبوان آدم – عليه السلام- ، والبيتان الأخيران يُقصد بهما القمر ، قال ابن عصفور : "ألا ترى أن (رب) في جميع هذا دخلت على ما هو واحد ولا ثاني له فدل ذلك على أنها للتقليل " [١] ، قال المرادي :" ومما تأتي (رب) فيه للتقليل إتياناً مطرداً ، الأشعار التي في الألغاز ، والأشعار التي يصف بها الشعراء أشياء مخصوصة بأعيانها ، فإنهم كثيراً ما يستعلمون في أوائلها (رب) مصرّحاً بها ، والواو التي تنوب مناب (ربّ) " [٢] .

الثاني : أن تكون لتقليل النظير ، وهو ما أراده المرادي بقوله : وأما ما جاءت فيه (رب) وظاهرها التكثير ، فهو كثير وغالبه في مواضع المباهاة والافتخار " [٣]

ومن ذلك قول الشاعر[٤] :

فيا رُبَّ يومٍ قَد لَهَوتُ ولَيلَة بآنسةٍ كأنها خَطُّ تِمثَال

كأنه أراد أن الأيام والليالي التي لهوت فيها يقل وجود مثلها لغيري .

وقول الآخر[٥] :

رُبَّ رِفدٍ هَرَقتُهُ ذلك اليـو م وأَسرَى من مَعشَرٍ أقتَالِ

فهو يفخر بكرمه ، كأنه أراد أن مثل هذا الصنيع يقل من غيره .

وقد رد ابن عصفور على من جعل في هذه الشواهد دليلاً على أن (رب) قد تفيد التكثير، فقال : "وهذا وأمثاله لا حجة لهم فيه ، لأن (رب) في هذه الأماكن وأمثالها للمباهاة والافتخار، والمباهاة لا تتصور إلا مما يقل نظيره من غير المفتخر ، إذ ما يكثر من المفتخر

---

(١) شرح الجمل (٥١٨/١) .

(٢) الجنى الداني (٤٤٢،٤٤٣) .

(٣) المصدر السابق (٤٤٣) .

(٤) القائل : امرؤ القيس .انظر الديوان(٩٦)، وشرح الجمل (٥١٨/١) ، والمغني (١٥٤/١) ، والهمع (١٧٦/٤) ، والخزانة (٨٠/١) ، والدرر (١١٨/٤) .

(٥) القائل : الأعشى .انظر:الديوان(١٦٩)، وشرح المفصل (٤٨٥/٤) ، وشرح الجمل (٥٢٢/١) ، وشرح التسهيل (٤٤/٣) ، والهمع (٢٥/١) ،و الخزانة (٥٥٩/٩) ، والدرر (٧٩/١) .

وغيره لا يُتصور الافتخار به ، فتكون (رب) في هذه الأماكن التي للمباهاة والافتخار لتقليل النظير " [١]

المذهب الثاني : أنها تفيد التكثير دائماً . وهذا الرأي نسبه أبو حيان للخليل بن أحمد[٢] ، وهو رأي ابن درستويه وجماعة [٣] ، كما جعله ابن أبي الربيع رأي الكوفيين [٤] .

ومن أدلتهم قوله -صلى الله عليه وسلم- : "... ربَّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة" [٥] قال ابن حَجَر :"وفي رواية هشام "كم من كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة" ... فليس مراده أن ذلك قليل بل المتصف بذلك كثير ، ولذلك لو جعلت (كم) موضع (رب) لحسن ... ومما وردت فيه [رب] للتكثير قول حسان :

رُبَّ حُلْمٍ أضَاعَهُ عَدَمُ المَـ ـال وجَهْلٍ غَطَّى عَلَيْهِ النَّعِيمُ

وقول عدي :

رُبَّ مَأمُولٍ ورَاجٍ أملاً قد ثَنَاهُ الدَّهْرُ عَنْ ذَاكَ الأمَل " [٦]

ومن شواهد ذلك قول الأعرابي الذي سمعه الكسائي يقول :" **ربّ صائمه لن يصومه وقائمه لن يقومه** " [٧] . واستدلوا كذلك بالشواهد الدالة على الفخر والمباهاة السابق ذكرها اعتماداً على ظاهر المعنى . قال ابن هشام : "ومعظم شواهدهم إما مسوقة للتخويف أو للمباهاة والافتخار ولا يناسب واحدٌ منها التقليل " [٨]

---

(١) شرح الجمل (٥١٩/١) .

(٢) الارتشاف (١٧٣٧/٤) ، وانظر : الجنى الداني (٤٤٠) ، والهمع (١٧٥/٤) .

(٣) انظر : الجنى الداني (٤٤٠) ، مغني اللبيب (١٥٤/١) .

(٤) البسيط (٨٥٩/٢) ، وقد سبق أن المنقول عن أئمتهم أنها تفيد التقليل دائماً ، انظر ص٥٣ .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الفتن : باب لا يأتي زمان ،انظر الجامع الصحيح(٢٥٩١/٦).

(٦) فتح الباري (٥١٦/١٤،٥١٥) .

(٧) انظر : المغني (١٥٤/١) ، والمساعد (٢٨٥/٢) .

(٨) المغني (١٥٥/١) .

المذهب الثالث: أنها أكثر ما تكون للتكثير وهو الغالب في استعمالها ، والتقليل بها نادر ، وهذا رأي عبد القاهر إذ يقول : "وقد غلب على (رب) الاستعمال بمعنى الكثرة كقولهم : رب بلد قطعت، ورب يوم من شأنه كذا وكذا ، يقصدون بذلك الكثرة " (١)

وهو قريب من رأي الرضي الذي يقول :"... وهذا الذي ذكرنا من التقليل أصلها ثم تستعمل في معنى التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى قرينة " (٢). لكن أبرز من اشتهر عنه هذا الرأي ودلل عليه ابن مالك في التسهيل وشرحه ، إذ قال:" وأكثر النحويين يقولون معنى (رب) التقليل ... والصحيح أن معنى (رب) التكثير ولذا يصلح (كم) في كل موضع وقعت فيه غير نادر كقول الشاعر :

رُبَّ من أنضجت غيظاً قلبه تمنى لِيَ موتاً لم يُطع

وكقول الآخر :

رُبَّ رِفدٍ هَرَقتُهُ ذلك اليـو م وأَسرَى من مَعشَرٍ أقتَالِ

... وهذا الذي أشرت إليه من أن معنى (رب) التكثير هو مذهب سيبويه -رَحِمَهُ الله- " (٣)

وقد نَسب هذا الرأي لسيبويه معتمداً على قوله في (كم) قال ابن مالك :"فمن كلامه الدال على ذلك قوله في باب (كم) :اعلم أن لـ (كم) موضعين : أحدهما ، الاستفهام والآخر الخبر ، ومعناهما معنى (رب) ثم قال بعد ذلك في الباب :"واعلم أن (كم) في الخبر ، لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رب) لأن المعنى واحد " هذا نصه ولا معارض له في كتابه أن مذهبه كون (رب) مساوية لـ (كم) الخبرية في المعنى ، ولا خلاف أن معنى (كم) الخبرية التكثير " (٤).

وأيد مذهبه بأدلة أصحاب المذهب الثاني ، ثم قال :" وقولي (والتقليل بها نادر) أشرت به إلى قول الشاعر :

---

(١) المقتصد (٨٢٩/٢) .

(٢) شرح الكافية (٢٩٤/٤) .

(٣) شرح التسهيل (٤٤،٤٥/٣) .

(٤) المصدر السابق (٤٦/٣) ، وانظر: الكتاب (١٦٨/٢، ١٧٠) .

ألا رُبّ مولود وليس له أب وذي ولد لم يلده أبوان " [١]

وتبع ابن مالك في هذا ابن هشام [١]، والأشموني [٣] .

وقد تصدى المرادي لابن مالك في هذا الرأي منتصراً لرأي الجمهور ، فقال :"ولسنا نشك في أن القائلين بأن (رب) للتقليل ، قد وقعوا على هذه المواضع التي التكثير فها ظاهر لأنها كثيرة جداً ، فوجب على المصنف أن يتهم رأيه ولا يسرع إلى تخطئتهم ويعلم أن لهم في ذلك غرضاً ينبغي أن يبحث عنه ، وقد ذكروا لذلك ثلاثة أوجه :

الأول : أن رب في ذلك لتقليل النظير ، فالمفتخر يزعم أن الشيء الذي يكثر وجوده منه يقل من غيره ، وذلك أبلغ في الافتخار .

الثاني : أن القائل قد يقول : رب عالم لقيت ، وهو قد لقي كثيراً من العلماء ولكنه يقلل من لقيه تواضعاً .

الثالث :أن الرجل يقول لصاحبه : لا تعادِ فربما ندمت .وهذا موضع ينبغي أن تكثر فيه الندامات ، لكن المراد أن الندامة لو كانت قليلة لوجب أن يتجنب ما يؤدي إليها فكيف وهي كثيرة ؟ فصار لفظ التقليل هنا أبلغ من التصريح بلفظ التكثير " [٤] وعليه تخرج شواهد القائلين بأنها للتكثير .

ورد استدلالات ابن مالك فقال : "وأما استدلاله بصلاحية (كم) في كل موضع وقعت فيه غير نادر ، فقد أجاب الشلوبين عن ذلك بما معناه : أن لمجرور (رب) في تلك المواضع نسبتين مختلفتين : نسبة كثرة إلى المفتخر ، ونسبة قلة إلى غيره فتارة يأتي بلفظ (كم) على نسبة الكثرة ، وتارة يأتي بلفظ (رب) على نسبة القلة " [٥] .

---

(١) شرح التسهيل (٣/٤٦) .

(٢) انظر : المغني ١/١٥٤ ، وأوضح المسالك ٣/٥١ .

(٣) انظر : شرح الألفية (٢/١٠٤) .

(٤) الجنى الداني (٤٤٤،٤٤٣) .

(٥) المصدر السابق (٤٤٦) .

ثم تعرض لقوله عن رأي سيبويه بأنه يرى اتحاد المعنى بين (كم) و (رب) ولا معارض لذلك في الكتاب ، فقال : "وأما قوله : (ولا معارض له في كتابه) فغير مسلّم لأن سيبويه إذا تكلم في الشواذ في كتابه ، فمن عادته في كثير منها أن يقول : ورب شيء هكذا : يريد أنه قليل نادر " [١]

المذهب الرابع : أنها تكون للتقليل غالباً وللتكثير نادراً– عكس ما ذهب إليه ابن مالك– وهو رأي ابن الأثير إذ إنه خالف الجمهور في معنى (رب) ؛لأن كلامه مفهم أنها للتقليل غالباً وترد بقلة في التكثير ، قال : و(رب) وإن كانت للتقليل في أصل الوضع ،فقد تستعمل للتكثير " [٢]. وقال في البديع :"وأما (رب) فمعناها التقليل .. وقد جاءت بمعنى التكثير في الشعر حملاً على (كم) " [٣] وهو مذهب أبي نصر الفارابي [٤] واختاره السيوطي [٥] ونقله ابن عقيل عن بعض المغاربة [٦]. وقد يحمل عليه قول ابن الناظم :"... وأما (رب) فحرف تقليل ويستعمل في التكثير تهكماً " [٧].

وقريب من هذا الرأي ما جعله السيوطي في الهمع رأياً مستقلاً وهو قوله :"إنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار وللتقليل فيما عدا ذلك ، وهو قول الأعلم وابن السيد " [٨].

فإطلاق القول بأنها للتقليل ، وتقيده في مواضع بأنها للتكثير فيه إشارة إلى أن التقليل غالب والتكثير نادر وقليل . وقد استدل أصحاب هذا المذهب بأدلة السابقين ، لكنهم رجحوا التقليل وجعلوه الغالب.

---

(١) الجنى الداني (٤٤٦) .

(٢) منال الطالب (١٦٩/١) .

(٣) (٢٤٨/١) .مجلد (١) .

(٤) انظر : الارتشاف (١٧٣٨/٤) ، الهمع (١٧٥/٤) .

(٥) الهمع (١٧٥/٤) .

(٦) المساعد (٢٨٥/٢) .

(٧) شرح الألفية (٢٥٨) .

(٨) الهمع (١٧٥/٤) .

المذهب الخامس : أنها تكون للتقليل والتكثير فهي من الأضداد ، وهو رأي الفارسي[١] كما جعله أبو حيان رأي الكوفيين [٢]. وقريب منه ما حكاه السيوطي عن ابن الباذش وابن طاهر من أنها لمبهم العدد تكون تقليلاً وتكثيراً [٣] .

المذهب السادس: أنها حرف إثبات لم توضع لتقليل ولا لتكثير ، بل ذلك مستفاد من سياق الكلام ، وهو ما اختاره أبو حيان في الارتشاف [٤].

الترجيح :

الذي يترجح لي بعد هذا العرض ما يلي :

أولاً : أن "رب" حرف من حروف الجر يؤيد ذلك ما يلي :

١/ أنه رأي جمهور النحاة ومنهم ابن الأثير ، وقد أيدوه بأدلة قياسية وجيهة .

٢/ ضعف رأي المخالفين واعتمادهم على نصوص مردودة على قلتها . محتملة للتأويل . وقياس يرد عليه مآخذ أَبْرَزَهَا أصحاب الرأي الأول –كما مر في المسألة– .

٣/ أن اختصاصها ببعض الأحكام عن حروف الجر الأخرى لا ينفي هذا القول .

ثانياً: يظهر لي أن "رب" قد تكون للتكثير وقد تكون للتقليل ويوضح ذلك القرينة، وذلك للأسباب التالية :١/ ورود أمثلة كثيرة دلت فيها (رب) على التقليل ، ومثلها دلت فيها على التكثير ، و لم نجزم بهذا التفصيل دون الرجوع إلى دلالة السياق ، وهي القرينة المرادة .

٢/ أن القول بورودها لأحد المعنيين دون الآخر يوجب تتبع النصوص وتكلف التأويل

٣/ أن الحكم بتغليب أحدهما على الآخر استقراء ناقص للغة العرب . ٤/ الحكم بأنها لهما بدلالة السياق أبعد عن التكلف ولا يخرجها عن استخداماتها في الأساليب العربية .

---

(١) انظر : الارتشاف (١٧٣٧/٤) ، والجنى الداني (٤٤٠) .

(٢) انظر : الارتشاف (١٧٣٤/٤) .

(٣) انظر :الهمع (١٧٥/٤) .

(٤) (١٧٣٨/٤) ، وانظر : الهمع (١٧٥/٤) .

المسألة الرابعة : (كأيِّن) معناها وأصلها:

قال ابن الأثير :" وكائن بمعنى (كم) ، وفيها لغات أشهرها "كأيٍ" ، بتشديد الياء والتنوين،و"كائن" بوزن قاضٍ ،وقرئ بهما قوله تعالى :(وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ).وهي في أصلها مركبة من كافِ التشبيه ، وأيٍّ التي للاستفهام والتنوين الذي فيها قد يكتب نوناً ، ولم يظهر له صورة حرف إلا فيها " (١).

التمهيد :

كثيراً ما يعقب النحاة دراستهم لـ (كم) دراسة كلمات جرت مجراها ،وأفادت معناها في كونها تأتي كناية عن العدد المبهم . ومن تلك الكلمات : (كأين) ، و(كذا) واقتصر معظمهم(٢) على هاتين الكلمتين لاختصاصهما بكناية العدد . وزاد آخرون (٣) كلمات تفيد الكناية عن الجمل مثل : (كيت وَ كيت) و (ذَيْتَ و ذَيْت) .

وفي (كأين) لغات (٤)، قال ابن جني :" فيها أربع لغات : كأيٍّ ، وكاءٍ ، وكأْين ، وكإٍ في وزن كعٍ " (٥). فذكر أربع لغات ، وعند ابن يعيش (٦) خمسٍ بزيادة (كيءٍ) بوزن كيْعٍ .

و (كأيّن) و (كائن) هما قراءتان في قوله تعالى :(وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ) [آل عمران:١٤٦] ، قال أبو زرعة : " قرأ ابن كثير :" وكائن من نبي " على وزن (كاعن) وحجته قول الشاعر :

---

(١) منال الطالب (٣٩/١) .

(٢) كابن مالك في شرح التسهيل (٣٣٥/٢) ، وابن هشام في الأوضح (٢٧٣/٤) ، وابن عقيل في المساعد (١١٥/٢) ،والسيوطي في الهمع (٣٨٨/٤) .

(٣) كسيبويه في الكتاب (١٧٠/٢) ، وابن يعيش في شرح المفصل (١٨٣/٣) ، والرضي في شرح الكافية (٢٣٨/٣) ، والأشموني في شرح الألفية (٣٤٣/٣) ، وعباس حسن في النحو الوافي (٥٤٠/٤) .

(٤) ينظر : الكشف (٣٥٧/١) ، والمحتسب (٢٦٩/١) ، وأمالي ابن الشجري (١٦٠/١) ، وشرح المفصل (١٨٢/٣) ، والتبيان (٢٩٧/١) .

(٥) المحتسب (٢٦٩/١) .

(٦) شرح المفصل (١٨٢/٣) .

وكائنْ بالأَبَاطِحِ من صَدِيقٍ يراني لَو أصَبْتُ هو المصابا

وقرأ الباقون :" (وكأيّن) على وزن (كعَيِّن) وحجتهم قول الشاعر :

كأيّن في المعاشر من أناس أخوهم فوقهم وهمُ كرام

وهما لغتان جيدتان يُقرأ بهما " [١]. يقول ابن الشجري فيهما :" لغتان كثر استعمالهما إلا أن الخفيفة أكثر في الشعر والثقيلة أكثر في القراءة " [٢]. وتتفاوت لغات (كأيّن) في الفصاحة ، يقول ابن يعيش :" وأصل هذه اللغات وأفصحها (كأيٍّ) بياء مشددة ، وبعدها في الفصاحة والكثرة (كاءٍ) بوزن (كاعٍ) ... ثم باقي اللغات متقاربة في الفصاحة " [٣].

وقد تعددت آراء النحاة في معنى (كأيّن) كما اختلفوا كذلك في أصلها وهذا ما سنبينهُ فيما يلي :

المناقشة :

أولاً : مَعْنَى (كأيِّن) :

اختلف النحاة في معنى (كأيِّن) ، فهل هي بمعنى (كم) أو بمعنى (رُبَّ)؟ وإذا كانت بمعنى (كم) فهل هي بمعنى الخبرية أو الاستفهامية ؟ وعليه فالنحاة في معناها على أقوال :

القول الأول :

أنها بمعنى (كم) وهذا رأي معظم النحاة . ثم انقسم القائلون بهذا القول على قسمين :

القسم الأول : قصر أصحابه معنى (كأيّن) على معنى (كم) الخبرية دون غيرها ،في الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس والمقدار .

---

(١) حجة القراءات (١٧٤، ١٧٥) .

(٢) الأمالي (١/١٦٠) .

(٣) شرح المفصل (٣/١٨٣) .

وهو رأي الجمهور من النحاة كالفراء [١] والمبرد [٢] وابن الشجري [٣] والعكبري [٤] وغيرهم[٥] .كابن الأثير الذي ذكرها بالإطلاق في المنال [٦] وخصها في البديع [٧]بالخبرية.

ومن شواهدهم في ذلك قوله تعالى : (وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ) [آل عمران :١٤٦] .

وقوله تعالى : (وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ) [الحج:٤٨ – الطلاق:٨] .

وقول الشاعر [٨]:

وَكَائِن رَدَدنَا عَنكُمُ مِن مُدَجَّجٍ يجيئ أمامَ الأَلفِ يَرْدِي مُقَنَّعاً

وقول الشاعر [٩]:

كائن لنا فَضلاً عَلَيكُم وَنِعمَةً قديماً ولا تَدرُون مَا مَنَّ مُنعِمُ .

وقد أخذ النحاة في بيان أوجه الشبه والاختلاف بين (كأيّن) و(كم) الخبرية فمن قائل بالشبه المطلق ومن مخالف له . قال ابن خروف :" ولها حكم الخبرية في جميع أحوالها " [١٠] وخالفه المرادي قائلا :" إنما هو في الدلالة على تكثير العدد المبهم لا في جميع الأحكام لأن

---

(١) معاني القرآن (١/١٣٧) .

(٢) الكامل (٣/١٢٩) .

(٣) الأمالي (١/١٦٠) .

(٤) التبيان (١/٢٩٧) ، واللباب (١/٣١٩) .

(٥) فهو رأي : ابن يعيش في شرح المفصل (٣/١٨٠) ، وابن عصفور في شرح الجمل (٢/١٤٩) ، والرضي في شرح الكافية (٣/٢٣٥) ، والمرادي في توضيح المقاصد (٣/١٣٤٢) ، وغيرهم .

(٦) انظر (١/٣٩) .

(٧) (١/٦٥٧) (مجلد ٢) .

(٨) قائله : عمرو بن شأس .انظر:الديوان(٣٨)، والكتاب (٢/١٧٠)، والكامل (٣/١٣٠)، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي (١/٤١٧) ، والارتشاف (٢/٧٩٢) ، والهمع (٤/٨٥) ، والدرر (٤/٥٢) .

(٩) قائله : الأعشى . انظر : الديوان(١٨٥)، و١الارتشاف(٢/٧٨٩) ، والمغني (١/١٨٧) .

(١٠) انظر :الارتشاف (٢/٧٩٠) .

(كأيّن) لا يحفظ كون مميزها جمعاً بخلاف الدالة على (كم) ..." [١] ثم سرد عددا من أوجه الاختلاف بينهما ،حتى جاء ابن هشام الذي جمع ما تفرق في كتب السابقين من أوجه للشبه والاختلاف فقال :" وأما (كائن) فبمنزلة (كم) الخبرية في إفادة التكثير وفي لزوم التصدير وفي انجرار التمييز إلا أن جره بمن ظاهر لا بالإضافة " [٢].

وزاد في المغني [٣] من أوجه الشبه : الإبهام ، والبناء في كل منهما .

وذكر كذلك أوجه الاختلاف في خمسة أمور [٤]:

١- أنها مركبة ، و (كم) بسيطة على الصحيح .

٢- أن مميزها مجرور بـــ(من) غالباً .

٣- أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور .

٤- أنها لا تقع مجرورة .

٥- أن خبرها لا يقع مفرداً .

وخالف فيما سبق بعض النحاة ومن ذلك:

أولاً : في مسألة لزوم (من) تمييز (كأيّن)، فالجمهور على أنه الغالب لكنه لا يلزم ، ووافقهم ابن الأثير في عدم لزوم من تمييز (كأين) ، إنما هو الأكثر فيها[٥] ،أما ابن عصفور فيراه لازماً حيث يقول :" ويلزم تمييزها (من) " [٦]وهو رأي العكبري [٧]، والصحيح أنه وإن كان معظم الشواهد على لزوم حرف الجر(من) لتمييز (كأيِّن) إلا أن ذلك لا يلزم ، فهو مردود بما نقله

---

(١) توضيح المقاصد (١٣٤٢/٣) .

(٢) أوضح المسالك (٢٧٣/٤ -٢٧٦) .

(٣) (٢١٠/١) .

(٤) ينظر : المغني (٢١٠/١) .

(٥) ينظر البديع (٦٥٧/١) (المجلد ٢) .

(٦) شرح الجمل (١٤٩/٢) .

(٧) اللباب (٣١٩/١) .

سيبويه عن يونس حيث قال : " كأين رجلاً قد رأيت ، زعم ذلك يونس ، وكأين قد أتاني رجلاً . إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع (من) " [١] .

ومن ذلك قول الشاعر:

كائن لنا فَضلاً عَلَيكُم وَنِعمَةً قديماً ولا تَدرُون مَا مَنَّ مُنعِمُ .

فـ(فضل) و(نعمة) تمييز منصوب بـ(كأين) لم يلزما الجر .

ثانياً : في القول بأنها لا تُجر بخلاف (كم)، هذا رأي الجمهور وقد خالف فيه ابن قتيبه حيث نقل عنه أبو حيان ما نصه : "وقال ابن قتيبه في كتابه (الجامع في النحو) : كأين بمعنى (كم) تقول : بكأين تبيع هذا الثوب ، أي بكم تبيعه " [٢] وهذا القول كذلك منسوب لابن عصفور [٣] . وقد رده أبو حيان بأن السماع لا يؤيده [٤].

القسم الثاني: ذهب أصحابه إلى أن (كأيّن) بمعنى (كم) مطلقاً ، خبرية أو استفهامية ويحدد ذلك الأسلوب . وحُقَّ لهذا الرأي أن يكون رأي الجمهور، إلا أن القول بأن (كأيّن) لا تكون استفهامية حصر القائلين به إذ الجمهور على خلافه ، قال السيوطي :" أنكره الجمهور فقالوا : لا تقع استفهامية البتة " [٥] .

وقد نُسب [٦] هذا الرأي لابن قتيبة وابن عصفور . وتبعهم ابن مالك إذ قال :" وانفردت (كأيّن) [عن ذلك] أيضاً بأنها قد يستفهم بها كقول أُبيّ بن كعب لابن مسعود :" كأيّن تقرأ

---

(١) الكتاب (١٧٠/٢) .

(٢) الارتشاف (٧٩١/٢) .

(٣) ينظر : الارتشاف (٧٩١/٢) ، والمساعد (١١٧/٢) ، وشرح الأشموني (٣٤٠/٣) ، والتصريح (٥١٩) .

(٤) الارتشاف (٧٩١/٢) .

(٥) الهمع (٣٨٩/٤) .

(٦) نسبه لهما : ابن هشام في المغني (٢١١/١) ، والأشموني في شرح الألفية (٣٤٠/٣) ، والأزهري في التصريح (٥١٨/٤) .

سورة الأحزاب ؟ ، أو كأيّن تعدُّ سورة الأحزاب ؟ فقال عبد الله : ثلاثاً وتسعين . فقال أُبيّ : قط . أراد ما كانت كذا قط " [١].

قال أبو حيان وهو الذي قد وقف ضد ابن مالك في استشهاده بالحديث النبوي :" وزعم ابن مالك أنها قد يستفهم بها، واستدل بأثر جاء عن أُبيّ على عادته في إثبات القواعد النحوية بما روي في الحديث ، وفي الآثار مما نقله الأعاجم الذين يلحنون " [٢] ، وقد أشار مسبقاً إلى رده لعدم تأييد السماع له .

وممن يرى هذا الرأي ابن هشام [٣] والأشموني [٤] اللذَان حكما بإمكان إتيان (كأيّن) للاستفهام على ندرة ، ويؤكد قولهما بذلك ما ذكره الصبان بعد عرضه لرأي الأشموني إذ قال : " قوله (وأما كأين فإنها توافق كم) أي من حيث هي لا بقيد الاستفهامية ولا بقيد الخبرية ليصح قوله :" وإفادة التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام أخرى وهو نادر " والقلة والندور بالنسبة إلى (كأيّن) لا بالنسبة إلى (كم) ؛لورودها لهما كثيراً ، فالموافقة في أصل إفادة التكثير تارة والاستفهام أخرى، بقطع النظر عن الغلبة والندور فتفطن " [٥].

القول الثاني :

وهو أن (كأيّن) بمعنى (رب) وهذا رأي سيبويه إذ قال :" وكأين معناها معنى رب" [٦]

وأيده في ذلك وعلل له الأعلم حيث قال :" ومعنى (كأيٍّ) عند سيبويه كمعنى (رب) قال الفراء : معناها (كم) وقول سيبويه أصح ، لأن الكاف حرف ، دخوله على ما بعده كدخول

---

(١) شرح التسهيل (٢/٣٣٦) .

(٢) الارتشاف (٢/٧٩١) .

(٣) المغني (١/٢١١) .

(٤) شرح الألفية (٣/٣٤٠) .

(٥) حاشية الصبان (٤/١٥٧٤) .

(٦) الكتاب (٢/١٣٦) .

(رب) ، و(كم) في نفسها اسم ، وأنت تقول : كم لك ؟ ولا تقول كأين لك؟ كما تقول رب لك " [١] .

ويظهر لي أن الخلاف بين سيبويه والجمهور ،لا يتعدى كونه لفظياً، فالجميع متفقٌ على أن (كأيّن) تأتي في الخبر دالة على الكثرة ، وقد جعلها الجمهور بمعنى (كم) الخبرية الدالة على كثرة العدد اتفاقاً . وجعلها سيبويه بمعنى (رب) والتي تدل لديه على الكثرة غالباً [٢].

فقال :" واعلم أن (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رب) لأن المعنى واحد" [٣] فإذا كانت (كأيّن) بمعنى (رب) فهي كذلك بمعنى (كم) وقد نص على ذلك الأعلم :" فـ(كأيّن) بمعنى (كم) وبمعنى (رب) " [٤] بالنظر إلى المعنى ،ورجَّح قول سيبويه بالنظر إلى اللفظ .

ووضح ذلك بأن (كأيّن) في أصلها مكونة من جار ومجرور فهي بذلك تشبه (رب) وما بعدها ، بخلاف (كم) ! . وعليه فإن (كأيّن) تصلح في كل أسلوب تصلح فيه (رب) ولا تصلح دائماً في موضع (كم) ، وعليه فهي أقرب شبهاً لـ (رب) منها إلى (كم) [٥].

ثَانِيـاً :أَصْلُ (كَأيِّن) :

اختلف النحاة في أصل (كأيّن) من حيث الإفراد والتركيب . ولهم في ذلك قولان :

القول الأول :

وهو أن (كأيّن) مركبة من كاف التشبيه و(أيّ) الاستفهامية ،وهو رأي جمهور النحاة كسيبويه إذ قال : "وإنما تجيء الكاف للتشبيه فتصير وما بعدها بمنزلة شيء واحد [٦].

---

(١) النكت (٢/١٣٦) .

(٢) انظر : شرح التسهيل (٣/٤٤-٤٥) .

(٣) الكتاب (٢/١٦١) .

(٤) النكت (٢/١٧١) .

(٥) ينظر : المصدر السابق (٢/١٣٦) .

(٦) الكتاب (٢/١٧١) .

وقوله :" بمنزلة شيء واحد" هو ما فسره ابن الشجري في تركيب (كأيّن) حين قال:" أيّ دخلت عليها كاف التشبيه فعملت فيها الجر وأُزيلتا عن معنييهما فجعلتا كلمة واحدة مضمنة معنى (كم) التي للتكثير " [١] .

وهذا الرأي هو رأي المبرد [٢] والزمخشري [٣] وابن يعيش [٤] وغيرهم [٥] .كابن الأثير الذي يرى أنها مركبة من (كاف) التشبيه الجارة و(أي) الاستفهامية، كما نص على ذلك في "المنال"[٦].وقال في البديع :" وهي (كاف) دخلت على (أي) كما دخلت على (أنَّ) في (كأنَّ) وعلى (ذا) في (كذا) وليس لها متعلق " [٧] .

فحرف التشبيه الجار الداخل على (أي) لا يتعلق بشيء كغيره من حروف الجركما ذكر ذلك ابن الأثير[٨]. قال السمين :" والصحيح أنها [الكاف] لا تتعلق بشيء أصلاً لأنها مع (أي) صارتا بمنزلة كلمة واحدة وهي (كم) فلم تتعلق بشيء ؛ ولذلك هجر معناها الأصلي وهو التشبيه"[٩].

أما ابن عصفور وابن خروف فهما ممن يقول بالتركيب في (كأين) إلا أنهما قد خالفا الجمهور في ماهية هذا المركب !.

---

(١) الأمالي (١/١٦٠) .

(٢) الكامل (٣/١٢٩) .

(٣) المفصل (٢٢١) .

(٤) شرح المفصل (٣/١٨٠) .

(٥) وهو رأي : ابن مالك في شرح التسهيل (٢/٣٣٦) ، والمرادي في توضيح المقاصد (٣/١٣٤٥) ، وابن هشام في المغني (١/٢٠٩) ، وابن عقيل في المساعد (٢/١١٥) ، والأشموني في شرح الألفية (٣/٣٤٠) .

(٦) انظر : منال الطالب (١/٣٩) .

(٧) انظر البديع (١/٦٧٥) (المجلد ٢) .

(٨) خالف في ذلك الحوفي ، ينظر : البحر المحيط (٣/٧٨) ، الدر المصون (٢/٢٢٦) .

(٩) الدر المصون (٢/٢٦٦).

فابن عصفور كما نقل عنه السيوطي يقول :" الكاف فيها زائدة ... ألا ترى أنك لا تريد بها معنى تشبيه قال : وهي مع ذلك لازمة كلزوم (ما) الزائدة في (لا سيّما) ، وغير متعلقة بشيء كسائر حروف الجر الزوائد ، وأي مجرور بها [١].

أما ابن خروف فله رأي آخر . ذكره أبو حيان بقوله :" وأجاز ابن خروف أن تكون مركبة من كافٍ التي هي اسم ، ومن (أيّن) اسم على وزن فيْعل" [٢].

وأما فيما يتعلق بالنون في آخر الكلمة فقد قال السمين الحلبي موضحاً الرأي فيها :" و(كأين) من حقها على هذا أن يوقف عليها بغير نون ، لأن التنوين يحذف وقفاً ، إلا أن الصحابة كتبتها: (كأيّن) بثبوت النون ، فمن ثم وقف عليها جمهور القراء بالنون اتباعاً لرسم المصحف . ووقف أبو عمرو وسوده بن مبارك عن الكسائي عليها :" (كأيٍّ) من غير نون على القياس . واعتل الفارسي لوقف النون بأشياء طوّل بها ، منها : أن الكلمة لما ركبت خرجت عن نظائرها، فجعل التنوين كأنه حرفٌ أصلي من بنية الكلمة " [٣] .

القول الثاني:

وهو أن (كأين) بسيطة غير مركبة ، وهو رأي أبي حيان إذ قال بعد عرضه لرأي الجمهور السابق في أصل (كأين) :" وهي دعوى لا يقوم على صحتها دليلٌ ، وقد ذكرنا رأينا أنها بسيطة مبنية على السكون ، والنون من أصل الكلمة وليس بتنوين ، وحملت في البناء على نظيرها (كم) " [٤] .

وقد جعله رأي بعض البصريين [٥] كما نسبه المرادي [٦] لبعض المغاربة .

---

(١) الهمع (٣٨٨/٤) .

(٢) الارتشاف (٢٤٤/٢) .

(٣) الدر المصون (٢٤٤/٢) .

(٤) البحر المحيط (٧٣/٣) .

(٥) الارتشاف (٧٨٩/٢) .

(٦) توضيح المقاصد (٣٨٨/٣) .

واستدل على رأيه بتلاعب العرب في لغات (كأين) [١].

وقد علل السمين الحلبي لأبي حيان والتمس العذر للنحاة فيما ذهبوا إليه فقال : " واختار الشيخ أن (كأين) كلمة بسيطة غير مركبة ، وأن آخرها نون هي من نفس الكلمة لا التنوين؛ لأن هذه الدعاوي المتقدمة لا يقوم عليها دليل ، والشيخ سلك في ذلك الطريق الأسهل ، والنحويون ذكروا هذه الأشياء محافظة على أصولهم ، مع ما ينضم إلى ذلك من الفوائد وتشحيذ الذهن وتمرينه"[٢].

الترجيح :

أخلص من خلال العرض السابق إلى ما يلي :

أولاً : يبدو لي أن (كأيّن) بمعنى (كم) مطلقاً دون قيد ،على رأي ابن الأثير في نصه السابق، وإن كان الغالب أن تكون بمعنى الخبرية في الدلالة على الكثرة.

ثانياً: إنَّ الندرة في إتيانها بمعنى (كم) الاستفهامية -كما هي في الأثر المروي وما نقله ابن عصفور في قوله : "بكأين تبيع هذا الثوب؟"- لا تمنع القول به حتى وإن قصرنا ذلك على ما سمع عن العرب ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

ثالثاً: الأرجح في أصل (كأيِّن) هو قول الجمهور، وهو أنها مركبة من (كاف) التشبيه و (أيّ) الاستفهامية .

رابعاً: ما ذكره أبو حيان من ادعاء عدم وجود الدليل على التركيب ليس بصحيح؛ ذلك أن النحاة حكموا بالتركيب فيها قياساً على نظائرها، ومنها (كذا) و(لولا) إذ أحدث التركيب في كلٍ منهما معنى جديداً لم يكن في كل جزء من قبل ، قال ابن يعيش :" وهي مركبة . أصلها (أي) زيدت عليها كاف التشبيه وجعلا كلمة ، وحصل من مجموعهما معنىً ثالث لم يكن لكل واحد منهما في حال الإفراد ، ولذلك نظائر من العربية وغيرها " [٣] .

---

(١) انظر : الهمع (٤٣٨٨) .

(٢) الدر المصون (٢٦٧/٢) .

(٣) شرح المفصل (١٨١/٣) .

المسألة الخامسة : حقيقة (لات):

قال ابن الأثير : " ولا حرف نفي ، زيدت التاء فيه كما زيدت في (ثمت) و(رُبّت) وشبهوها بـ (ليس) وأضمروا فيها اسم الفاعل . ولا تدخل (لات) إلا على الحين وقد قرأ بعضهم : " ولات حين مناص " برفع الحين وإضمار الخبر . وقال بعضهم : إنّ التاء إنما زيدت في الحين ، وإن كتبت مفردة ، قال أبو وجزة :

العاطفون تحين ما من عاطفٍ والمسبغون ندىً إذا ما أنعموا" [1]

تمهيد :

عقد النحاة باباً لحروف تشبه الفعل (ليس) في أمرين : المعنى والعمل . فهذه الحروف تفيد النفي وتعمل النسخ ، إذ تدخل على الجملة الاسمية فترفع الاسم وتنصب الخبر ، وأشهر هذه الحروف أربعة : (ما) ، (لا) ، (لات) ، (إن) .

وإنما أفردها النحاة بالبحث مع أنها تعمل عمل كان وأخواتها ؛لأن هذه حروف، وتلك أفعال، فأفردت بباب مستقل .

ونخص الحديث هنا عن (لات) ، فقد حصر كثير من النحاة الاختلاف فيها في أمرين :

الأول : الاختلاف في حقيقتها .

الثاني : الاختلاف في عملها : ولأن هذا الاختلاف في العمل له أثره في تقدير المحذوف في جملة (لات) فقد أُفرد البحث فيها بمسألة مستقلة .

المناقشة :

للنحاة في حقيقة (لات) عدة مذاهب وهي :

المذهب الأول :

أنها كلمة واحدة فعلٌ ماضٍ [2] ، ثم اختلف القائلون بهذا الرأي على قولين :

---

(١) منال الطالب (٣٩٤/٢) .

(٢) انظر : جواهر الأدب (٣٠٥) ، والارتشاف (١٢١٠/٣) ، والمغني (٢٨١/١) ، والتصريح (١٦٠/١)، والخزانة (١٦١/٤) .

الأوَّل: أنها في الأصل فعل ماضٍ بمعنى نقص ، من قوله تعالى : (**وَلاَ يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئاً**) ، ثم استعملت للنفي . ويُنسَب هذا القول لأبي ذر الخشني في شرح كتاب سيبويه [١] . وقد رد ابن هشام ذلك بقوله : " إن التاء قد تكسر على أصل حركة التقاء الساكنين ، وهو معنى قول الزمخشري : " وقرئ بالكسر على البناء كـ(جير) " ولو كانت فعلاً ماضياً لم يكن للكسر وجه " [٢] .

الثاني : أن أصلها (ليس) أبدلت سينها تاء ، يقول ابن أبي الربيع مرجحاً ذلك : " ويمكن أن يدعى أن التاء عوض من السين في (ليس) ، وكرهوا أن يقولوا في (ليس) : (ليت) لما فيها من اللبس في اللفظ بـ(ليت) التي للتمني . والأصل في (ليس) : (لَيِسَ) ، بكسر الياء ، وكان القياس أن يقال (لاس) كما جاء في هاب ، ولكنهم قالوا : (ليس) ؛ لأنها فعل غير متصرف في اللفظ ، وإن جرى مجرى المتصرف في أحكامه ... فلما أبدلوا التاء مكان السين ، ولزم ذلك اللبس المذكور رجعوا إلى الأصل ، فقالوا : (لات) ويلزم من هذا القول أن يُضمر فيها ، لأنها (ليس)" [٣] فهو يرى أن (لات) أصلها (ليس) أبدلت السين تاء . وذاك في لغة العرب فقد قرى شذوذاً [٤] : (**قُلْ أَعُوْذُ بِرَبِّ النَّات ، مَلِكِ النَّات** ..) [الناس:١،٢] فصارت (لَيتَ) ، وإذا كان هناك من رأى إبدال الياء تاء هروباً من الشبه بـ(لَيْتَ) فقد أضاف ابن أبي الربيع هنا علة أخرى جارية على القياس في لغة العرب ، فتحرك الياء وانفتاح ما قبلها يُسوغ قلبها ألفاً فصارت (لَيت) : (لات) من وجهين .

وقد رجح هذا القول المرادي [٥] مستدلاً على ذلك بأنه يقوى بقول سيبويه عن لات :"تضمر فيها مرفوعاً " [٦] أي اسمها ولا يضمر إلا في الأفعال .

---

(١) نسبة إليه : أبو حيان في الارتشاف (١٢١٠/٣) ، وابن هشام في المغني (٢٨١/١) .

(٢) المغني (٢٨٢/١) .

(٣) الكافي في الإفصاح (٨٣٢/٣) .

(٤) ذكرها السمين الحلبي في الدر المصون ٥٢٢/٥ .

(٥) الجنى الداني (٢٨٦،٢٨٥) .

(٦) الكتاب (٥٧/١) .

والحق أن سيبويه لم يرد بالإضمار هنا ما في الأفعال بل أراد به أمراً آخر عبر عنه السيرافي بقوله : " يعني : تضمر بعد (لات) مرفوعاً و لم تعن الإضمار الذي يكون في الفعل مستكناً ، مثل (لست) و (زيد ليس قائماً) لأن (لات) حرف ، والحروف لا يستكن فيها ضمير المرفوع ، ولكن قوله : " وتضمر فيها يعني تضمر في هذه الجملة بعد (لات) في قلبك (الحين) الذي قدرناه غير مستكن في (لات) [١]، وليس بخافٍ على سيبويه أن الإضمار لا يكون إلا في الأفعال وهو القائل بحرفيه (لات) .

أمرٌ آخر ذكره ابن الحاجب موجهاً للاضمار عند سيبويه هو أن قوة شبه (لات) بالفعل بإلحاق التاء لها دون غيرها من الحروف المشبهة بـ(ليس) سوّغ للإضمار فقال : " إن الإضمار في ذلك سائغ لجريه مجرى الفعل في الحاق التاء " [٢].

أمرٌ ثالث فيه تخريج للفظ الإضمار عن سيبويه وهو ما ذكره البغدادي [٣] من أن سيبويه كثيراً ما يطلق لفظ الإضمار على الحذف .

وهذا القول في أصل (ليت) وأن أصلها (ليس) تعقبه الأشموني وضعفه فقال : " وهو ضعيف من وجهين :

الأول : أن فيه جمعاً بين إعلالين ، وهو مرفوض في كلامهم ، لم يجيء منه إلا ماءٌ وشاءٌ ، ألا ترى أنهم لم يدغموا في (يطد) و (يتد) فراراً من حذف (الواو) التي هي (الفاء) وقلب العين إلى جنس اللام .

والثاني : أن قلب الياء الساكنة ألفاً وقلب السين (تاء) شاذّان لا يقدم عليهما إلا بدليل ، ولا دليل . والله أعلم " [٤] .

وهو رد وجيه رغم حكمه بشذوذ قلب (الياء) الساكنة ألفاً إذا انفتح ما قبلها ، وهو كما عرفنا جارٍ على القياس لا شذوذ فيه ؛إلا إن كان المراد الجمع بين القلبين السابقين في كلمة واحدة .

---

(١) شرح الكتاب (٣/١٩) .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل (١/٤٠٠) .

(٣) الخزانة (٤/١٦١) .

(٤) شرح الألفية (١/٢٧٢) .

المذهب الثاني :

أن (لات) مكونة من اجتماع حرفين هما (لا) و (التاء) ولهم في ذلك قولان :

أحدهما : أنه من تركيب الحرف مع الحرف فهي مركبة من : (لا) و (التاء) كـ(إنما) ولهذا تَحكى عند التسمية بها كما تَحكى لو سميت بـ(إنما) . وهذا الرأي ينسب إلى سيبويه [١] ونُقل عنه غير ذلك [٢] .

الثاني : أنها مكونة من (لا) المشبة بـ(ليس) وزيدت عليها تاء التأنيث الساكنة ، كما زيدت في (ثم) و (رب) فقيل : (ثُمّتْ) و (رُبّتْ) . وإنما وجب تحريكها في (لات) لالتقاء الساكنين وهو قول جماعة من النحاة كالسيرافي [٣] والأعلم [٤] والزمخشري [٥] وغيرهم [٦] وهو قول جمهور النحاة [٧]. كما أن هذا هو رأي ابن الأثير [٨] كما هو واضح من نصه السابق .

وقد نقله الزمخشري عن سيبويه فقال : " هي (لا) المشبهة بـ(ليس) ، زيدت عليها تاء التأنيث كما زيدت على (رب) و(ثم) للتوكيد ، وتغير بذلك حكمها حيث لم تدخل إلا على الأحيان، ولم يبرز إلا أحد مقتضياتها إما الاسم وإما الخبر . وامتنع بروزهما جميعاً ، وهذا مذهب الخليل وسيبويه " [٩].

---

(١) نسبه إليه : أبو حيان في الارتشاف (١٢١٠/٣) ، والسيوطي في الهمع (١٢/٢) .

(٢) ينظر : الكشاف (٦٨/٤) ، الدر المصون (٥٢٠/٥) .

(٣) شرح الكتاب (١٨/٣) .

(٤) النكت (٢٨٣/١) .

(٥) المفصل (١٠٣) .

(٦) وهو قول : العكبري في التبيان (١٠٩٧/٢) ، وابن الناظم (١٠٨) ، والرضي (٢٢٨/٢) ، والأشموني (٢٧٢/١) .

(٧) حكاه عنهم : أبو حيان في الارتشاف (١٢١٠/٣) ، والمرادي في الجنى (٤٨٥) ، وابن هشام في المغني (٢٨٢) ، والأزهري في التصريح (٦٦٠/١) ، والسيوطي في الهمع (١٢١/٢) .

(٨) انظر : منال الطالب (٣٩٤/٢) ، والبديع (٥٨٧/١) (مجلد ٢) .

(٩) الكشاف (٦٨/٤) .

والأشموني ممن يرون هذا الرأي إلا أنه ينكر أن يكون تحريك التاء الساكنة في (لات) لعلة التقاء الساكنين فقال : " وحركت فرقاً بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل ، وليس لالتقاء الساكنين ، بدليل (رُبَّتَ) و (ثُمَّتَ) فإنهما فيهما متحركة مع تحريك ما قبلها " [١].

وقد علل السيرافي للحاق التاء وزيادتها في (لا) فقال : " وقد زيدت لأحد وجهين :

أحدهما : أن يكون زادوها على معنى الكلمة ؛ لأن (لا) كلمة ، و(ثم) كلمة ، وإما أن يكون زادوها للمبالغة في معناها من نفي أو غيره كما قالوا : علامة و راوية " [٢] .

وللإربلي زيادة على ما ذكر في دخول تاء التأنيث فقال : " أو لتقوية شبهها بـ(ليس) أو تقويه الشبه بالأفعال " [٣] لذلك فالشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد جعل زيادة التاء في (لا) أحسن من زيادتها في (ثم) ، (رب) وعلل لذلك بقوله : " لأن (لا) بمعنى (ليس) محمولة عليها ، و(ليس) تلحقها تاء التأنيث فنقول : ليست هند مفلحة . ومما يؤكد لك هذا أن تاء التأنيث تلحق (لا) التي تعمل عمل (ليس) ولا تلحق (لا) التي تعمل عمل (إن) " [٤] .

المذهب الثالث :

أن (لات) مكونة من كلمة وبعض كلمة ، فهي مكونة من (لا) النافية والتاء داخلة على الحين . قال أبو حيان : " وذهب ابن الطراوة إلى أن التاء ليست للتأنيث إنما هي زائدة على الحين ، واتبع في ذلك أبا عبيدة " [٥] .

فنسب أبو حيان هذا الرأي لأبي عبيدة وكذا ابن هشام[٦] والأزهري [٧] .

قلت : ولا يُجزم بنسبة هذا الرأي لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢٠٩هـ) إذ الأرجح أن القائل بهذا هو أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٤٤هـ) تدلنا على ذلك أمور:

---

(١) شرح الألفية (٢٧٢/١) .

(٢) شرح الكتاب (١٨/٣، ١٩) .

(٣) جواهر الأدب (٣٠٥) .

(٤) عدة السالك هامش رقم (١) أوضح المسالك (٣٨٧/١) .

(٥) الارتشاف (١٢١٠/٣) .

(٦) المغني (٢٨٢/١) .

(٧) التصريح (٦٦٠/١) .

أولها : أن المنقول عن أبي عبيدة غير ذلك إذ قال في قوله تعالى : (**وَلات حِـيْنَ مَنَـاص**) [ص:٣] : إنما هي و(لا) وبعض العرب، تزيد فيها الهاء فنقول (لاه) فتزيد فيها هاء الوقف فـإذا اتصلت صارت تاء " [١] .

ثانياً : أن المتقدمين من النحاة قبل أبي حيان نسبوا هذا الرأي لأبي عبيد ،ومنهم العكبري في التبيان [٢] والزمخشري [٣]والرضي [٤] .

ثالثاً : أن تقارب لفظ اسميهما وكونهما في زمان واحد وبراعتهما في اللغة مـدعاة لخلـط العلماء في النقل عنهما، وأكثر منه خطأ النساخ .وقد تضارب النقل عنهما في غير ما موضـع من كتب اللغة [٥].

فهذه الأدلة ترجح لديّ أن أول القائلين بهذا الرأي هو أبو عبيد ، وقد استدل أرباب هـذا المذهب على رأيهم بأدلة منها :

أ – قالوا : لم نجد في كلام العرب (لات) [٦]. وهذا استدلال مردود بما عرف عند الأئمـة السابقين من ذكر لها . قال المرادي : " وقول أبي عبيدة : ولم نجد في كـلام العـرب (لات) معارضٌ بنقل الخليل وسيبويه وغيرهما من الأئمة " [٧] .

ب – ومن أدلتهم كذلك أنه قد وجدت في مصحف عثمان –رضي الله عنه– التاء مختلطة بحين في الخط [٨] . ولا دليل لهم في ذلك لقول الزمخشري :" واستشهاده بأن التاء ملتزقة بحين في

---

(١) مجاز القرآن (١٧٦/٢) .

(٢) (١٠٩٧/٢) .

(٣) الكشاف (٦٩/٤) .

(٤) شرح الكافية (٢٢٩/٢) .

(٥) ومن ذلك اختلاف النقل عنهما في كتاب (الصاحبي) لابن فارس . ففي نسخة الكتاب تحقيق السيد أحمد صقر (٤٥) ، نقل قولاً عن أبي عبيدة . وفي النسخة التي من تحقيق الدكتور عمر الطياع (٦٢) نقل نفس القول عن أبي عبيد .

(٦) الجنى الداني (٤٨٦) .

(٧) المصدر السابق (٤٨٧) .

(٨) المغني (٢٨٢/١) .

الإمام لا متشبث به ، فكم وقعت في المصحف من أشياء خارجة عن قياس الخط " [١].

ج – ومن استدلالهم بالمسموع على أن التاء هي الملحقة بالحين قول الشاعر [٢]:

العاطفون تحينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ والمطعمونَ زَمَانَ لا مِن مُطْعِمِ

وقد رد النحاة الاستدلال بهذا الشاهد من أوجه عدة منها قول أبي على الفارسي بعد عرضه للبيت :" فأصحابنا قد أنكروه وذلك أن التاء هاهنا لا تزاد في شيء ، وإن كان مسموعاً فوجهه أنه أراد : العاطفونه ثم جعل الهاء التي للسكت تاء فصارت (لات)" [٣] .

أما ابن مالك فله تخريج آخر إذ قال : " أراد : هم العاطفون حين لات حين ما من عاطف فحذف حين مع لا ، وهذا أولى من قول من قال : إنه أراد العاطفونه بهاء السكت ثم اثبتها وأبدلها تاء " [٤] في إشارة منه لرأي أبي على السابق . وقد عقب السمين على رأي ابن مالك بعد عرضه فقال : " وهو متعسف جداً " [٥].

أما الرضي فقد ضعف الشاهد لعدم شهرة (تحين) في اللغات ، واشتهار (لات حين) [٦].

ومما يؤكد ضعف هذا المذهب ما ذكره بعض النحاة [٧] من أن ذلك إن قيل في (لا) مع (الحين) فكيف يصنع القائلون به في ما سمع عن العرب من قولهم : لات ساعة ولات أوان وقد وجدت فيه التاء مع (لا) دون الحين .

المذهب الرابع :

أن (لات) حرف مستقل ليس أصلها (ليس) ولا (لا) ، وهذا الرأي نقله البغدادي عن الشاطبي في شرح الألفية [٨].

---

(١) الكشاف (٤/٦٩) .

(٢) القائل : أبو وجزة السعدي . انظر : الأزهية (٢٦٤) ، وشرح التسهيل (١/٣٦٢) ، وشرح الكافية (٢/٢٢٩) ، والجنى الداني (٤٨٧) ، والهمع (٢/١٢١) ، والخزانة (٤/١٦٤) ، والدرر (٢/١١٥) .

(٣) المسائل المنثورة (١٠٧ ، ١٠٨) .

(٤) شرح التسهيل (١/٣٦٢) .

(٥) الدر المصون (٥/٥٢٢) .

(٦) انظر : شرح الكافية (٢/٢٢٩) .

(٧) منهم أبو حيان في البحر المحيط (٧/٣٦٨) ، والسمين الحلبي في الدر المصون (٥/٥٢٢) .

(٨) انظر : الخزانة (٤/١٦٢) .

وهذا هو الرأي الذي أخذ به عباس حسن إذ قال بعد عرضه طرفاً من اختلاف النحـــاة في أصلها": فمن الخير ترك الآراء المتشعبة والاقتصار على اعتبار (لات) كلمة واحدة معناها النفي وعملها هو عمل (كان) وليس في هذا ما يسيء إلى اللغة في تركيـــب كلماتهـــا ولا ضـــبط حروفها" (٧) .

الترجيح :

يبدو لي أن القول بأن (لات) حرف نفي زيدت فيه (تاء) التأنيث-وهو رأي ابن الأثير-هو المتجه؛ وذلك للأسباب التالية :

١/ أن أدلة القائلين به، لم يرد عليها شيء.

٢/ الضعف الواضح في رأي المخالفين .

٣/ أن القول به يعني تأكيد شبهها بالفعل فهي تعمل عمله ، وهذا يبعدها من شبه الحـــرف سواءً كان الحرف لنفي الجنس أو للجر .

❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁

(٧) النحو الوافي (١/٥٤٧) هامش رقم (٥) .

المسألة السادسة: دلالة (ما) على العاقل :

قال ابن الأثير :" و(ما) إنـــما يُسأل بها عمّا لا يعقل ، وعن صفة من يعقل " [١].

التمهيد :

(ما) في كلام العرب لفظ مشترك يقع تارة اسماً وتارة حرفاً ، ويحدد ذلك الأسلوب وموضع الاستخدام ، وقد ذكر النحاة [٢] أقسام (ما) والمواضع التي تكون فيها ، وهم كثيراً ما يضمنون حديثهم في (ما) الاستفهامية أو الموصولة خاصة مسألة دلالتها على العاقل أو غيره شـــأنها في ذلك شأن (مَنْ) .

وفي هذه الدلالة لـــ(ما) يتفق النحاة ويختلفون، وبيان ذلك فيما يلي :

المناقشة :

يتفق النحاة على أن (ما) في بابي الموصول والاستفهام يصح إطلاقها في المواضع التالية :

أولاً : إطلاقها على ما لا يعقل وهو الغالب في استخدامها [٣]، ومن أدلتهم على ذلك قولـــه تعالى : (**مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ**) [النمل :٩٦] ، أي الذي عندكم من متاع الدنيا زائل ، ومن ذلـــك قوله تعالى : (**وَمَا تِلْكَ بِيَمِيْنِكَ يَا مُوسَى**) [طـــه:٧٧] فهو سؤال عن العصا عبر عنه بـــ(ما) قال الصيمري :" وكقولك : ما عندك ؟ فالجواب : متاعٌ أو ثيابٌ أو دوابٌ أو ما أشبه ذلـــك ولا يجوز أن يقال : رجال " [٤] .

---

(١) منال الطالب (٢/٦٠٠) .

(٢) ينظر : الجمل (٣٢١) ، الأزهية (٧٥) ، الجنى الداني (٣٢٢) .

(٣) ينظر : المقتضب (٢/٥٢) ، والأصول (٢/١٦٩) ، واللمع (٢٩٥) ، والتبصرة والتذكرة (٤٧٠) ، واللباب (٢/١٣٠) ، وشرح الكافية الشافية (١/١١٦) ، والهمع (١/٣١٥) .

(٤) التبصرة والتذكرة (١/٤٧٠) .

ثانياً : اتفقوا كذلك على جواز إطلاقها على صفات من يعقل وجنسه [١]، قال المبرد : "لأن (ما) إنما تكون لذوات غير الآدميين ولصفات الآدميين . تقول : من عندك ؟ فيقول : زيد . فتقول : ما زيد؟ فيقول : جوادٌ أو بخيلٌ أو نحو ذلك ، فإنما هو سؤال عن نعت الآدميين " [٢] .

وقال ابن أبي الربيع : " وتقع على جنس من يعقل . قال سبحانه : (**فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِسَاءِ**) [النساء:٣١] وتقع على صفة من يعقل ، قال تعالى : (**قَالَ فِرْعَونُ وَمَا رَبُّ العَالَمِينَ**) [الشعراء :٢٣] [٣] .

ثالثاً : جواز إطلاقها على ما اجتمع فيه العاقل بغيره كقوله تعالى :(**سَبَّحَ لِلهِ مَا فِي السَمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ**) [الحشر:١] قال ابن الناظم : " لا تطلق (ما) على من يعقل إلا مع غيره كقوله تعالى : (**وَلِلّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ**) [النمل :٤٩]"[٤]

رابعاً : جواز إطلاق (ما) على المبهم [٥]. قال ابن يعيش : :" وقوله : تقول الشبح رُفِعَ لك من بعيد لا تشعر به : ما ذاك ؟ .

تريد أنك إذا رأيت شخصاً من بعد ، ولا تتحقق أنه من العقلاء أو غيرهم عبرت عنه بـ(ما) لأنها تقع على الأنواع ،فكأن السؤال وقع على نوع الشبح المرئي ، فإذا تحققت أنه إنسان ، قلت : من هو ؟ ، فتعبر عنه بـ(من) إذ كانت مختصة بالعقلاء " [٦].

وأضاف ابن مالك :" وكذا لو علمت إنسانيته و لم تدر أذكر هو أم أنثى ، ومنه قوله تعالى

---

(١) انظر : المقتضب (٥٢/٢) ، والأصول (١٦٩/٢) ، والتبصرة والتذكرة (٤٧٠/١) ، وشرح التسهيل (٢١٢/١) ،والارتشاف (١٠٥٣/٢) ، وتوضيح المقاصد (٤٢٩/١) ، والهمع (٣١٥/١) .

(٢) المقتضب (٥٢/٢) .

(٣) البسيط (٢٨٦/١) .

(٤) شرح الألفية (٥٨) .

(٥) انظر : المفصل (١٧٧) ، وشرح المفصل (٤٠٦/٢) ، وشرح الكافية (١١٦/١) ، وتوضيح المقاصد (٤٢٩/١) ، وأوضح المسالك (١٥٠/١) ، والهمع (٣١٥/١) .

(٦) شرح المفصل (٤٠٦/٢) .

:(إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّراً) [آل عمران:٣٥] [١] .

وقد اختلفوا في مسألة إطلاق (ما) على ذات من يعقل خاصة ولهم في ذلك رأيان :-

- **الرأي الأول :**

وهم القائلون بجواز إطلاق (ما) على ذات من يعقل ، أي أنها قد تقع موقع (مَنْ) في الدلالة على عين العاقل .

ونسب بعضهم [٢] الرأي لسيبويه اعتماداً على قوله : " و(ما) مثلها (من) إلا أنّ (ما) مبهمة تقع على كل شيء " [٣] . قال ابن أبي الربيع : " ويظهر لي من قول سيبويه أنها تقع على الواحد ممن يعقل ، لأنه قال : " إلا أنّ (ما) مبهمة تقع على كل شيء " هكذا قال في باب " عدة ما يكون عليه الكلام" وهذا لا يَبعُد لأن العرب توقع الصفة موقع الموصوف ، ولا يبعد أن توقع (ما) موقع (من) " [٤].

ووقوع "ما" موقع "من" هو رأي الفراء فقد أثبت إتيان (ما) للعاقل في آيات قرآنية [٥]، من ذلك قوله عند قوله تعالى :(**نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ قَبْل**) [الزمر:٨] :" يقول : ترك الذي كان يدعوه إذا مسّه الضر ، يريد الله تعالى : فإن قلت : فهلاّ قيل : نسي من كان يدعو ؟ قلت : إن (ما) قد تكون في موضع (من) قال تعالى : (**قُلْ يَاأَيُّهَا الكَافِرُونَ ، لاَ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ، وَلاَ أَنْتُمْ عَابِدونَ مَا أَعْبُد**) [الكافرون :١،٢،٣] يعني الله " [٦] .

---

(١) شرح التسهيل (٢١٢/١) .

(٢) نسبه إليه ابن أبي الربيع في البسيط (٢٨٨/١) ، وابن خروف كما نقله عنه أبو حيان في التذييل والتكميل (١٢٩/٣) .

(٣) الكتاب (٢٢٨/٤) .

(٤) البسيط (٢٨٨/١) .

(٥) ينظر : معاني القرآن (٢٨/٢ ، ٧٦ ، ٤١٦ ، ٢٦٣/٣) .

(٦) المصدر السابق (٤١٥،٤١٦/٢) .

وهو كذلك رأي ابن مالك [١] والرضي [٢] والسيوطي [٣] وغيرهم [٤].

وقد جعله صاحب البسيط رأي بعض الكوفيين [٥] .

وهم مع ذلك يرونه من باب النادر ، إذ الغالب أن تكون لغير العاقل .

والسهيلي ممن أجاز ذلك باشتراط القرينة فقال :" فإن قيل كيف قال : (**وَلاَ أَنْتُمْ عَابِدونَ مَا أَعْبُد**) [الكافرون :٣] و لم يقل : من أعبد . وقد قال أهل العربية : إنّ (ما) تقع على ما لا يعقل ، فكيف عبر بها عن الباري تعالى ؟ فالجواب : إنا قد ذكرنا فيما قبل أن (ما) قد تقع على من يعقل بقرينة ، فهذا أوان ذكرها ، وتلك القرينة : الابهام والمبالغة في التعظيم والتفخيم ، وهي في معنى الابهام لأن من جلت عظمته حتى خرجت عن الحصر ، وعجزت الأفهام عن كنه ذاته ، وجب أن يقال فيه : هو ما هو . كقول العرب: سبحان ما سبح الرعد بحمده .. " [٦]. وقد استدل أصحاب هذا الرأي بالسماع في عدد من الآيات والأقوال المحكية عن العرب ومن ذلك :

قوله تعالى : (**مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيّ**) [ص:٧٥] حيث دلت (ما) هنا على آدم عليه السلام . وكقوله تعالى : (**والسَمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ..**) [الشمس:٥] وكقوله تعالى : (**وَلاَ أَنْتُمْ عَابِدونَ مَا أَعْبُد**) [الكافرون :٣] .

---

(١) شرح الكافية الشافية (١/١١٦) ، شرح التسهيل (١/٢١٢) .

(٢) شرح الكافية (٣/١٣٩) .

(٣) الهمع (١/٣١٥) .

(٤) قال أبو حيان : " وإطلاقها (ما) على آحاد من يعقل هو مذهب أبي عبيده وابن درستويه ومكي بن أبي طالب ، ومن متأخري أصحابنا الأستاذ أبو الحسن بن خروف وزعم أنه مذهب سيبويه " ينظر : التذييل والتكميل (٣/١٢٩) .

(٥) ابن أبي الربيع (١/٢٨٦) .

(٦) الروض الأنف (٢/١٤٨) .

فدلت (ما) في هاتين الآيتين على الباري تبارك وتعالى : كما استدلوا كذلك بما حكي عن العرب ومن ذلك قولهم :" سُبحَان مَا سَخَّرَكُنَّ لنا " [١].

- **الرأي الثاني :**

وهو رأي القائلين بعدم جواز إطلاق (ما) على أفراد وذوات من يعقل . وهو رأي المبرد إذ قال :" لأن (ما) إنما تكون لذوات غير الآدميين والصفات الآدمية " [٢] ، فحصر استخدام (ما) لغير العاقل فقط . وهو رأي ابن جني [٣] والصيمري [٤]وابن الشجري [٥] وغيرهم [٦] وقد تبعهم في هذا الرأي ابن الأثير الذي حكم بعدم جواز إطلاق (ما) على ذوات من يعقل ، وهذا ظاهر من قوله في النص السابق :" و(ما) إنما يُسأل بها عمّا لا يعقل ، وعن صفة من يعقل " [٧]، وزاد في "البديع" :"وتقع سؤالاً عن أشخاص الأناسي إذا تراءى لك شبحاً ولا تعلم ما هو ، وإن كان إنساناً تقول : ما هذا ؟ " [٨] . وهذا ما عبر عنه النحاة بالمبهم .

وقد جعله ابن أبي الربيع رأي أكثر العصريين [٩] .

---

(١) ينظر : الأمالي الشجرية (٥٤٨/٢) ، وشرح التسهيل (٢١٢/١) ، والبسيط (٢٨٦/١) ، والتذييل والتكميل (١٢٨/٣) .

(٢) المقتضب (٥٢/٢) ، ويظهر لي :أن المبرد لم يوفق في التعبير بلفظ الآدميين لإرادة من يعقل ، ذلك أن هناك من يعقل من غيرهم كرب العزة والجلالة والملائكة والجن .

(٣) الهمع (٢٩٥) .

(٤) التبصرة والتذكرة (٤٧٠/١) .

(٥) الأمالي (٥٤٨/٢) .

(٦) فهو رأي : ابن عصفور في شرح الجمل (١١٥/١) ، وابن الناظم في شرح الألفية (٥٨) ، وابن أبي الربيع في البسيط (٢٨٦/١) ، وأبو حيان في البحر المحيط (١٧٠/٣) ، وابن هشام في الأوضح (١٥٠/١) وغيرهم .

(٧) منال الطالب (٦٠٠/٢) .

(٨) (٢٢٠/٢) مجلد (١) .

(٩)ينظر : البسيط (٢٨٦/١) .

وقد نقل الصبان تأكيداً لهذا الرأي من صريح السنة على لسان المصطفى عليه الصلاة والسلام فقال : " قال في شرح الجامع : رُوى ذلك أي كونها لغير العقلاء عن النبي – صلى الله عليه وسلم-كما في كثير من كتب الأصول وغيرها أن ابن الزبعري لما سمع قوله تعالى : (**إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ**) [الأنبياء :٩٨] قال : لأخصمنّ محمداً . فجاء إلى النبي – صلى الله عليه وسلم-فقال : أليس قد عُبدت الملائكة ؟ أليس قد عُبد المسيح ؟ فيكون هؤلاء حصب جهنم ! . فقال له النبي – صلى الله عليه وسلم-: " ما أجهلك بلغة قومك ! " (ما) لما لا يعقل أ.هـ .وهذا إن صحّ كان نصاً في المسألة " [١] .

وقد استدل أصحاب هذا الرأي بما سبق من آيات كانت (ما) فيها صريحة الدلالة على غير العاقل ، واعتمدوا كذلك على تأييد رأيهم برد وتأويل شواهد أصحاب الرأي الأول ، قال أبو حيان عن مذهب أصحاب الرأي الأول : " وهو مذهب لا يقوم عليه دليل إذ جميع ما احتج به لهذا المذهب محتمل وقد يؤول " [٢] .

ومن تلك التأويلات ، ما أولوا به قول الله تعالى : (**مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ**) [ص:٧٥] إذ قال السهيلي عن تأويل هذه الآية : " فهذا كلام ورد في معرض التوبيخ والتبكيت لِلَّعِين على امتناعه من السجود ، ولم يستحق هذا التبكيت والتوبيخ من حيث كان السجود لما يعقل ولكن لعلة أخرى وهي المعصية والتكبر على ما لم يخلقه ، إذ لا ينبغي التكبير لمخلوق على مخلوق مثله ، وإنما التكبر للخالق وحده ، فكأنه بقوله له سبحانه : لم عصيتني وتكبرت على ما لم تخلقه وخلقته أنا ، وشرفته وأمرتك بالسجود له ؟ فهذا موضع (ما) لأن معناها أبلغ ولقطها أعم . وهو في الحجة أوقع فلو قال : ما منعك أن تسجد لمن خلقت ؟ لكان استفهاماً مجرداً من التوبيخ والتبكيت ، ولتوهم أنه وجب السجود له من حيث كان يعقل ، أو لعلة موجودة في ذاته وعينه . وليس لأمر كذلك فلا معنى لتعيينه بالذكر وترك الإيهام في اللفظ " [٣] .

---

(١) حاشية الصبان (٢٣٩/١) .

(٢) البحر المحيط (٥٣٣/١) .

(٣) نتائج الفكر (١٤١/١٤٠) .

وأما في قوله تعالى : (**وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا**) [الشمس :٥] فقال ابن عصفور في استشهادهم بهذه الآية : " لا حجة فيه ، لاحتمال أن تكون (ما) مصدرية في قوله تعالى : (**وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ، وَالأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا ، وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا**) [الشمس: ٥،٦،٧] كأنه قال : وبنائها وطحوها وتسويتها " [١] . ثم رد على ما قد يرد على هذا التأويل من أن (ما) اسم قطعاً لعود الضمير في الأفعال : بنى ، وطحا ، وسوى ، عليها . والضمير إنما يعود على اسم ؛ لذا فليست (ما) بحرف مصدري على ما زعمت . فقال : " إن الضمير يعود على اسم الله تعالى، وإن لم يتقدم ذكره ، لأنه قد علم أنّ طاحي الأرض وباني السماء ومسوِّي النفس إنما هو الله، فيكون من قبيل الضمير الذي يفسره ما يفهم من سياق الكلام " [٢].

وفي تأويل قوله تعالى : (**لاَ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ، وَلاَ أَنْتُمْ عَابِدونَ مَا أَعْبُد**) [الكافرون:٢،٣] نقل أبو حيان عن أبي الحسن بن الضائع قوله :" وقيل يحتمل أن يكون عبر بالمصدر عن المعبود [أي ولا أنتم عابدون عبادتي] . والأولى أن يكون عبرّ بـ(ما) لأنه في مقابلة (**لاَ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ**) [الكافرون :٢] ، وقد يجوز عند المقابلة ما لا يجوز ابتداءً وهو كثير في القرآن وكلام العرب ومنه : (**وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللهُ**) [آل عمران :٥٤] " [٣] .

وأما ما حُكي عن العرب في قولهم : " سُبحَان مَا سَخَّرَكُنَّ لنا " فتأوله ابن أبي الربيع بأن سبحانه هنا يمكن أن يكون اسم علم منع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، وتكون (ما) مع الفعل بتأويل مصدر وهو في موضع الظرف ، أي : مدة تسخيركن .

وهكذا تعقب القائلون بهذا الرأي كل ما كان في ظاهره دلالة على أن (ما) تدل على ذات من يعقل . وقد كان لابن الأثير في البديع [٤] نصيب من التأويل فيما ظاهره مخالفة لرأيه .

---

(١) شرح الجمل (١/١١٥) .

(٢) المصدر السابق (١/١١٦) .

(٣) انظر : التذييل والتكميل (٣/١٣١) .

(٤)انظر : (٢/٢٢٠، ٢٢١) مجلد(١) .

الترجيح :

يظهر لي من العرض السابق ما يلي :

أولاً: أن ما امتازت به هذه اللغة من دقة في التعبير وقدرة على أداء المعنى بأسهل طريق، يوجب أن تؤدي (مَنْ) دور الدلالة على ذوات من يعقل، و(ما) على ذوات من لا يعقل ، وهذا رأي معظم النحاة ومنهم ابن الأثير ، وهذا لا يمنع -كما ذكر ابن الأثير- من أن (ما) قد تدل على صفة من يعقل ، وعلى المبهم.

ثانياً: أما النصوص مخالفة فيمكن تأويل الآيات القرآنية على نحو فيه إثراء للمعنى وإظهار لجانب الإعجاز. وغير ذلك يقصر على السماع كقول العرب: " سُبحَان مَا سَخَّرَكُنَّ لنا ".

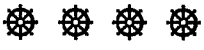

المسألة السابعة : اسمية (مع)، والخلاف في ثنائيتها:

قال ابن الأثير : والأصل في (معاً) : مَعَ . وهي كلمة تدل على المصاحبة ، تقول : جاء زيدٌ مع عمرو، وهو ظرف مكان ، لوقوعه خبراً عن الجثة والألف التي تلحقها في قولك : (معاً) هي بمنزلتها في قولك : صببت دماً ، وقيل : بمنزلتها في قفاً ، على أنه اسم مقصور ، والأول أكثر ، تقول : جاء القوم معاً ، أي مجتمعين " [(١)]

تمهيد :

(مع) عند أهل اللغة كلمة تفيد الضم والجمع بين الشيئين [(٢)]، وقد تناولها النحاة بالدراسة في عدد من الأبواب : كباب الإضافة وباب الظرف وبعضهم مع حروف الجر . ولا شك أن هذا التنوع كان سببه الأوجه المتعددة التي أفادتها هذه الكلمة في لغة العرب وعند النحاة .

وقد اعتمدت الدراسة النحوية لـ(مع) على التأصيل اللغوي لعلماء اللغة ، أكد ذلك الدكتور رياض الخوام بقوله : " وقد استثمر النحاة -وهم يقعدون- المعنى اللغوي لها، إذ رأوا أن الجمع بين الشيئين يقتضي اجتماعهما وتصاحبهما في حكم ما ، ومن ثم ظرفية (مع) " [(٣)] .

وقد تعددت جوانب دراسة (مع) حتى شاع الخلاف في قضايا عدة في هذه الكلمة ، وسنقصر الحديث هنا على مسألتين :

أولهما : (مع) بين الحرفية والإسمية .

الثانية : الاختلاف في ألف(معاً) ، وما ينتج عنه من القول بثنائية (مع) أو ثلاثيتها .

---

(١) منال الطالب (٢٢٢/١) .

(٢) ينظر : العين (٩٥/١) ، لسان العرب (١٤٤/١٢) ، القاموس المحيط (٦٨٨) .

(٣) (مع) في الدرس النحوي (١٢).

المناقشة :

أولاً : الخلاف في اسمية (مع) :

اختلف النحاة في (مع) هل هي حرف أو اسم ؟ وهذا الاختلاف مذكور في كتب النحاة.- رغم أن هناك من المعاصرين [١] من يجزم بعدم وجود الخلاف في كونها اسماً لمكان الاجتماع أو زمانه- .

فمنهم من حكم باسميتها ومنهم من حكم بالحرفية ، ومنهم من فصّل القول وفرق بين مفتوحة العين وساكنتها وتفصيل ذلك فيما يلي :

القول الأول:

أن (مع) اسم لمكان الاصطحاب أو زمانه على حسب ما يليق بالمصاحب ، لازمة للظرفية عند الإضافة ، ويغلب عليها الحالية عند الإفراد ، ولا فرق في ذلك بين مفتوحة العين وساكنتها.

وهذا هو ظاهر كلام سيبويه ، إذ قال :" وسألت الخليل عن مَعَكُم ومعَ ، لأيِّ نصبتها؟ فقال: لأنها استعملت غير مضافة اسماً كجميع ، ووقعت نكرة ، وذلك قولك : جاءا معاً وذهبا معاً ، وقد ذهب معَه ومن معه ، صارت ظرفاً فجعلوها بمنزلة : أمام وقُدَّام ، قال الشاعر - فجعلها كـ (هَلْ) حين اضطر -وهو الراعي- :

وريشي منكمُ وهَوايَ مَعْكُم وإن كانت زِيارتُكُم لِمامَا " [٢]

وهذا أيضاً مذهب الجمهور من النحاة كابن السراج [٣]وابن الشجري [٤]وابن يعيش[٥]

---

(١) وهو محمد محيي الدين عبد الحميد ، انظر عدة السالك ، هامش أوضح المسالك (١٥١/٣) .

(٢) الكتاب (٢٨٦/٣ ، ٢٨٧) .

(٣) الأصول (٢١٢/٢) .

(٤) الأمالي (٣٧٤/١) .

(٥) شرح المفصل (١٤٣/٢) .

وابن مالك [١] وغيرهم [٢] ، إلا أن المتأخرين من النحاة قد خالفوا سيبويه في جعله تسكين العين في الشاهد السابق ضرورة ، قال ابن مالك : " وقد خفي على سيبويه أن السكون لغة"[٣] فالحق أن (مَعْ) بتسكين العين لغة غنم وربيعة [٤] ، قال الأزهري :" نُقل عن الكسائي أن ربيعة تقول:" ذهبت مَعْ أخيك ، وجئت مَعْ أبيك " بالسكون ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ"[٥] .

والقول باسمية (مع) هو رأي ابن الأثير أيضا موافقا للجمهور كما هو في النص السابق ، لكنه اقتصر على جعلها ظرف مكان ، كغيره من النحويين الخالفين لسيبويه الذين قصروا ذكرهامع ظروف الأمكنة حتى نص ابن مالك صراحة أنها تأتي للزمان والمكان بحسب ما يليق بالمصاحب [٦]. فابن الأثير كان في ذلك تابعاً لمن قبله.

ومما استدل به الجمهور على مذهبهم في اسميتها:

١- دخول حرف الجر على (مع) ، ومن ذلك ما حكاه سيبويه :" ذهب مِنْ مَعِه " [٧]، وكذلك قراءة يحيى بن يعمر وطلحة بن مصرف [٨] في قوله تعالى :(**هذا ذِكرٌ مِن مَعِي**)[الأنبياء:٢٤].

---

(١) شرح التسهيل (٢/١٦٤) .

(٢) فهو رأي : الرضي في شرح الكافية (٣/٣١٤) ، وأبي حيان في الارتشاف (٣/١٤٥٧) ، والمرادي في الجنى الداني (٣٠٦) ، وابن هشام في المغني (١/٣٦٥) ، والأشموني في شرح الألفية (٢/١٦٣) ، والأزهري في التصريح (٣/١٨٣) ، والسيوطي في الهمع (٣/٢٧٧) .

(٣) شرح التسهيل (٢/١٦٦) .

(٤) انظر : الارتشاف (٣/١٤٥٧) ، والجنى الداني (٣٠٥) ، ومغني اللبيب (١/٣٦٥) ، وشرح الأشموني (٢/١٦٣) .

(٥) التصريح (٣/١٨٤) .

(٦) انظر: شرح التسهيل (٢/١٦٤) ، و(مع) في الدرس النحوي (١٤) .

(٧) الكتاب (١/٤٢٠) .

(٨) انظر : المحتسب (٢/١٠٥) .

قال ابن جني :" هذا أحد ما يدل على أن (مع) اسم وهو دخول من عليها " [١] .

٢- لحاق التنوين لها حال الإفراد ، قال ابن يعيش :" والذي يدل على أنه اسم أنه إذا أفرد نون ، فيقال :" (جاءا معاً)، و (أقبلا معاً) " [٢] وهي عند إفرادها عن الإضافة أكثر ما تكون حالاً ، وقد تقع خبراً وصلة وصفة [٣] .

وأياً كان الإعراب – وقد اختلف فيه- [٤] فدخول التنوين هو دليل على أن (مع) اسم .

٣- دليل ثالث على اسميتها ذكره ابن السراج في حديثه عن (مع) فقال : " ويدلك على أنها اسم أنها متحركة ، ولو كانت حرفاً لما جاز أن تحرك العين ، لأن الحروف لا تحرك إذا كان قبلها متحرك " [٥] فهي تختلف عن هَلْ ، وبَلْ ، وقدْ .

إلا أن مثل هذا الاستدلال قد يرد عليه ما عرف في لغة ربيعة وغنم ، فهم يبنون (مع) على السكون ، ومعلوم أن الجمهور يرون أن (مع) بالتحريك والتسكين للعين باقية على الاسمية . غير أن هذا الضعف في الاستدلال لا يعني عدم اسميتها ، بل هو دليلٌ على من قال بغير ذلك ممن نص على أنها حرف دائماً ، وهم أصحاب القول الثاني .

القول الثاني :

أن (مع) حرف من حروف الخفض سواءٌ كانت ساكنة العين أو متحركة ، وهذا هو الظاهر من قول النحاس في قوله تعالى : **(قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللهِ)** [آل عمران:٥٢] إذ قال: " قال سفيان أي (مع الله) ، وقد قال هذا بعض أهل اللغة ، وذهبوا إلى أن حروف الخفض يبدل بعضها من بعض ... وهذا القول عند أهل النظر لا يصح لأن لكل حرف معناه.." [٦]. فهو وإن كان ينكر نيابة الحروف عن بعضها يثبت ضمناً أن (مع) حرف خفض ، وأوضح

---

(١) المحتسب (١٠٥/٢) .

(٢) شرح المفصل (١٤٣/٢) .

(٣) انظر : الارتشاف (١٤٥٧/٣) ، الجنى الداني (٣٠٦ ، ٣٠٧) ، المساعد (٥٣٥/١) ، الهمع (٢٢٨/٣).

(٤) انظر : شرح التسهيل (١٦٥/٢) .

(٥) الأصول (٢/ ٢١٢).

(٦) معاني القرآن (٤٠٥/١) .

من ذلك رأي الهروي إذ قال تحت باب دخول حروف الخفض بعضها مكان بعض متحدثاً عن (في) :" وتكون أيضاً بمعنى (مع) قال جَلّ ثناؤه :(**فَادْخُلِي فِي عِبَادِي**) [الفجر: ٣٩][(١)]بل صرح بعد ذلك بأنها من حروف الخفض فجعل لها فصلاً مستقلاً كغيرها من الحروف وقال:" ومنها (مع) .. " [(٢)] أي من حروف الخفض .

و لم أجد فيما اطلعت عليه من مصادر من أثبت حرفية (مع) مطلقاً في غير ما ذكر سابقاً ، وهذا لا يعني عدم القول به من طائفة من النحاة فقد أثبت القول به ابن الشجري فقال: " وأجاز بعض النحويين أن يكون حرفاً " [(٣)] فأثبت أن هناك من قال بحرفيتها مطلقاً ؛لأنه ذكر بعد ذلك من فصَّل بين متحركة العين وساكنتها ، وقال الفيروزآبادي مؤكداً على أن هناك من قال بذلك :" (مع) اسم –وقد يسكن وينون– أو حرف خفض .. " [(٤)] .

وعليه فلا نعلم من استدل على هذا الرأي سوى ما ذكره ابن الشجري من اعتماد القائلين بالحرفية المطلقة على مجيئه على حرفين ، ولا يعلم له أصلٌ في بنات الثلاثة . [(٥)] .

ويرد عليهم بأن دلالة اسميتها ثابتة بالأدلة القاطعة السابق ذكرها والتي لا مجال لردها ، بل حتى ما استدل به ابن السراج من دليل –قد لا يعتد به كثيراً في القول الأول– فيه رد على أصحاب هذا الرأي إذ قال: " وأما (مع) اسم ويدلك على أنها اسم ، أنها متحركة ، ولو كانت حرفاً لما جاز أن تحرك العين " [(٦)]ذلك أن الحروف مبنية وأصل البناء السكون ، فإن استدلوا بلغة غنم وربيعة ، فكيف يردوا لغة سائر قبائل العرب التي تحرك العين ؟! .

---

(١) الأزهية (٢٦٨) .

(٢) المصدر السابق (٢٨١) .

(٣) الأمالي (١/٣٧٤) .

(٤) القاموس المحيط (٦٨٨) .

(٥) ينظر : الأمالي (٣/٣٧٥) .

(٦) الأصول (٢/٢١٢) .

القول الثالث:

وهو التفصيل في المسألة : إذ يرى أصحاب هذا القول أن (مع) إما متحركة العين أو ساكنة ، فأما المتحركة فهي (اسم) وأما الساكنة فهي (حرف خفض) .

وقد زعم أبو جعفر النحاس أنها إذا كانت ساكنة العين فإن الإجماع منعقد على حرفيتها . قال ابن مالك :" وهذا منهُ عجب" [١] .

قال ابن الشجري :" ذهب أبو علي [الفارسي] إلى أن من فتحهُ فهو عنده ظرف ، ومن أسكنه جعله حرفاً ، أراد أن من أسكنه نزله بمنزلة الأدوات الثنائية ، نحو: هَلْ ، بَلْ ، قَدْ " [٢].

وممن يقول بهذا الرأي ، الرضي إذ قال عن لغة ربيعة :" هي في هذه اللغة حرف جر ، إذ لا موجب للبناء فيه على تقدير الاسمية إلا وضع الحروف ، كأنه أراد أن الاسم المكون من حرفين يبنى إذا كان الثاني حرف علة كـ(هو) أما (مع) فليس الثاني حرف علة فبناؤه على السكون من باب الحكم فيه بالحرفية [٣].

وتبعهم المالقي إذ قال :" .. وإذا سكنت عينها فهي إذ ذاك حرف جر معناه المصاحبة "[٤]

واستشهد على ذلك بقول الشاعر [٥]:

وريشي منكمُ وهَوايَ مَعْكُم وإن كانت زِيارتُكُم لِمامَا

وهذا القول رده كثير من النحاة مؤكدين على أن كلام سيبويه مشعر بلزوم (مع) للاسمية على كل حال [٦]، ومما يرد مثل هذا القول ما يلي :

١. ما سبق من أدلة لإثبات اسميتها مطلقاً كدخول حرف الجر ولحاق التنوين .

---

(١) شرح التسهيل (١٦٧/٢) .

(٢) الأمالي (٣٧٤/١) .

(٣) شرح الكافية (٣١٥/٣) .

(٤) رصف المباني (٣٩٤) .

(٥) القائل : الراعي النميري . انظر: الديوان(٢٤٣)، والكتاب (٢٨٧/٣) ، وأمالي ابن الشجري (٣٧٥/١) ، وشرح المفصل (١٤٣/٢) .

(٦) انظر : شرح التسهيل (١٦٧/٢) ، الارتشاف (١٤٥٨/٣) ، والجنى الداني (٣٠٦) ، والمساعد (٥٣٦/١) ، والهمع (٢٢٧).

٢. بما أن أصحاب هذا القول يثبتون اسمية (مع) متحركة العين فإن جمهور النحاة لا يفرقون بين متحركة العين وساكنتها .

أشار إلى ذلك عدد من النحاة كابن مالك إذ قال : "وزعم قوم أن الساكن العين حرف وليس بصحيح ؛ لأن معنى الحركة والسكون واحد فلا سبيل إلى الحرفية " [١]، وقال ابن عقيل:" واسميتها إذا سكنت باقية على الأصح لأن معناها مبنية كمعناها معربة " [٢] ويؤكد ذلك الصبان بقوله :" والصحيح أنها باقية على اسميتها لان المعنى في الحالين واحد ، والمعنى الواحد ، لا يكون مستقلاً وغير مستقل " [٣] .

٣. ما استدل به ابن الشجري رداً على من أنزل (مع) ساكنة العين منزلة :هَل وبَل وقَد ،فقال:" وأقول : إنهم قد استعملوا (عن) اسماً بمعنى الناحيبة إذا أدخلوا عليه (من) كقوله :

جَرَت عَليهَا كُلُّ رِيحٍ سَيهُوج مِن عَن يمينِ الخَطِّ أَو سَماهِيج

أراد : من ناحية يمين الخط ... وهي مع استعمالهم إياها اسماً ، على حرفين ساكنة الآخر "[٤].

كأنه أراد من أن كونها على حرفين ساكنة الآخر لا يعني بضرورة انتقالها من الاسمية إلى الحرفية بل هناك أسماء استعملت على حرفين آخرهما ساكن كما في الشاهد السابق .

وليس في هذا الاستدلال حجة لزاعمي حرفية (مع) كما ذكر الدكتور رياض الخوام [٥]، لأن الدليل الثاني المتمثل في تنوينها حال الإفراد ما زال قائماً .

واختم هذا الخلاف بما أشار إليه ابن منظور وتفرد بذكره وهو رأي ربما يكون قولاً رابعاً لكنه أهمل لتفرد ابن منظور بنقله دون عزو أو استدلال فقد قال :" وقيل : إن بمعناها (أي مَعَ) مَعْ بسكون العين ، غير أن (مَعَ) المتحركة تكون اسماً وحرفاً و(مَعْ) الساكنة العين حرف لا غير"[٦] . وفيما سبق من أقوال من إثبات أدلة ودفع شبهات ما يرد هذا القول فلا يلتفت إليه.

---

(١) شرح التسهيل (٢/١٦٦ ، ١٦٧) .

(٢) المساعد (١/٢٣٦) .

(٣) حاشية الصبان (٢/٥٨٤) .

(٤) الأمالي (٢/٥٨٤) .

(٥) (مع) في الدرس النحوي (٣٤) .

(٦) لسان العرب (١٣/١٤٤) .

ثانياً : (مع) بين الثنائية والثلاثية :

مما اختلف فيه النحاة في (مع) اختلافهم في ألف (معاً) هل هي بدل التنوين ، أم هي حرف من أصول الكلمة ؟ وهذا الخلاف هو ثمرة القول بأن (مع) ثلاثية الأحرف أو ثنائية ولبيان ذلك الخلاف عند النحاة أقول :

للنحاة في ذلك رأيان :

الأول : أن (مع) ثنائية في حال الإفراد والإضافة فهي كيد ودم محذوفة اللام دائماً ، وعليه فإن الألف هي ألف تنوين ، وفتحة العين إعراب شأنها في ذلك فتحة الدال في يد . وهذا هو رأي الخليل وسيبويه [١] . وذِكْرُ الخليل لـ(مع) في باب الثنائي، وتنظير سيبويه لـ (إذ) و (مع) جعل النحاة فيما بعد يقررون أن (مع) عندهما ثنائية إذ لا يوجد نصٌ لأحدٍ منهما ينص على هذه المسألة [٢] ، وتبعهما في ذلك ابن الأثير-رحمه الله- فهو يرى أن الألف في (معاً) بدل من التنوين وهي بمنزلتها في الألف في قول: صببت دماً ، قال في المنال :" وهو أكثر"[٣] وأكده في البديع فقال :" والأول أكثر وأقوى" [٤] ، وعليه فهو يرى أن القول بثنائية (مع) على رأي الخليل وسيبويه أكثر وأقوى من القول بثلاثيتها، كما زعم ذلك آخرون .

قال ابن مالك عارضاً مذهبهم في ذلك :" واختلف في فتحة العين من (معاً) قيل : هي فتحة إعراب كفتحة دال : رأيت يداً ، فيكون الاسم ثنائي اللفظ في حال الإضافة والإفراد ، أو كفتحة تاء فتًى ، فيكون الاسم قد جبر ونقص حين أفرد فالأول مذهب سيبويه والخليل والثاني مذهب يونس والأخفش" [٥].

---

(١) انظر : شرح التسهيل (١٦٥/٢) ، شرح الكافية للرضي (٣١٥/٣) ، الجنى الداني (٣٠٧) ، الارتشاف (١٤٥٨/٣) ، التصريح (١٨٧/٣) .

(٢) انظر : مع في الدرس النحوي (٥١) .

(٣) (٢٢٢/١) .

(٤) (١٦١/١) .مجلد (١)

(٥) شرح التسهيل (١٦٥/٢) .

وتبعهما في هذا الرأي أبو حيان [١] وابن عقيل [٢] والأزهري [٣] .

و لم يُعلم من النحاة القائلين بهذا الرأي استدلالات عليه سوى ما ذكره ابن مالك من شبهات في معرض استدلالاته على ترجيح المذهب الثاني .

ومن أقوى تلك الشبهات (الأدلة) ما ذكره بقوله : " ... القول بلزوم النقص هو الصحيح ، لأنه مستلزم لموافقة النظائر فإن حاصله حكم بنقصان اسم في الإفراد كما هو في الإضافة ونظائر ذلك موجودة كـ(يد) و(دم) ، و(غد) ، والقول بكون (معاً) مقصوراً في الإفراد ثنائياً في الإضافة مستلزم لما لا نظير له ، فلا يصار إليه"[٤] .

وقد يكفي لبيان قوة هذه الحجة أن ابن مالك حين أراد دفعها لم ينكرها بل عمد إلى ذكر العلة في جبر الثنائي حال الإفراد فقال : " والجواب أن يقال مقتضى الدليل كون الإفراد جبر ما غيَّر من الثنائيات في أحدى حالتيه ، لأن الثاني ذي الإضافة متمم لأولهما ... بخلاف المنقوص المفرد فلا متمم له إلا ما يجبر به من رد ما كان محذوفاً ، فإذا جعلناه منقوصاً في الإضافة مقصوراً في الإفراد فعلنا بمقتضى الدليل وسلكنا سواء السبيل " [٥] ومن هنا يظهر لنا الرأي الثاني في المسألة .

الثاني : أن (مع) ثنائية في حال الإضافة ، ثلاثية وهي اسم مقصور في حال الإفراد ، وعليه فإن فتحة العين في (معاً) ليست للإعراب بل هي كفتحة تاء(فتى) والألف هنا لام الكلمة تقدر عليها الحركات للتعذر ، وهذا هو رأي يونس والاخفش [٦] .

وتبعهما ابن مالك إذ قال بعد عرض هذا الرأي :" وهو الصحيح" [٧] ثم أخذ بعد ذلك في الاستدلال على هذا المذهب بأدلة منها ما سبق ذكره في حديثنا عن الرأي الأول ومنها :

---

(١) الارتشاف (١٤٥٩/٣) .

(٢) المساعد (٥٣٦/١) .

(٣) التصريح (١٨٧/٣) .

(٤) شرح التسهيل (١٦٥/٢) .

(٥) شرح التسهيل (١٦٦/٢) .

(٦) ينظر : شرح التسهيل (١٦٥/٢) ، وشرح الكافية للرضي (٣١٥/٣) ، والجنى الداني (٣٠٧) ، والارتشاف (١٤٥٨/٣) ، والتصريح (١٨٧/٣) .

(٧) شرح التسهيل (١٦٥/٢) .

١. أن القول بثنائيتها يستلزم فيها الرفع إن كانت خبراً شأنها في ذلك شأن (يد) في قولك : هم يدٌ واحدةٌ ، لكن الوارد هو استعمالها بلفظ (معاً) كقولك : الزيدون معاً فهي في ذلك مثل : فتى في هو فتىً ، قال مؤيداً مذهب يونس والأخفش :" لأنهم يقولون : الزيدان معاً ، والعمرون معاً ، فيوقعون (معاً) في موقع رفع كما ترفع الأسماء المقصورة ، كقولهم هو فتىً ، وهم عدىً ، ولو كان باقياً على النقص لقيل : الزيدان معٌ ، كما قال : هي يدٌ واحدةٌ على من سواهم وهم جميعٌ " [١] .

ثم ذكر بعد ذلك شاهدين شعريين يستدل فيهما على إتيان (مع) في موضع رفع خبر ، وقد رفعت فيها كما ترفع الأسماء المقصورة ومنها قول الشاعر [٢]:

أَفِيقُوا بني حَربٍ وَأَهواؤُنا معاً وَأَرحَامُنا مَوصُولة لم تُقَضَّبِ

ثم ذكر بعد ذلك ما قد يَرِدُ عليهما فقال :" وانتصر للمذهب الأول بأن قيل : لا نسلم بأن (معاً) في البيتين في موضع رفع ، بل هو منصوب على الحال بعامل محذوف هو الخبر والتقدير وأهواؤنا كائنة معاً ، وشعباكما كائنان معاً " [٣] فـ (مع) هنا ليست الخبر بل الخبر محذوف وانتصاب معاً هنا على الحالية .

ثم عاد ليرد هذا التقدير للخبر بأنه باطل ببطلان النظير فقال : " وهذا التقدير باطلٌ بالإجماع على بطلانه نظيره وهو أن يقال : زيدٌ قائماً ، على تقدير زيدٌ كائن قائماً " [٤] .

٢. واستدل ابن مالك كذلك بأن القول بثنائيتها دائماً مستلزم للقول بالبناء فقال: " وأيضاً ففي الحكم بأن معاً غير ملازم النقص بيان لاستحقاق الإعراب إذ لا يكون ذلك موضوعاً موضع الحروف الثنائية ، بخلاف الحكم عليه بالنقص في حالتي إفراده وإضافته، فإنه يلزم منه استحقاق البناء كسائر الأسماء الثنائية دائماً دون جابر " [٥] .

---

(١) شرح التسهيل (٢/١٦٥) .

(٢) القائل : جندل بن عمرو . انظر : شرح التسهيل (٢/١٦٥) ، الارتشاف (٣/١٤٥٩) ، والجنى الداني (٣٠٧) ، والمغني (١/٣٦٥) ، والهمع (٣/٢٢٨) ، والدرر (٣/١٤٣) .

(٣) شرح التسهيل (٢/١٦٥) .

(٤) المصدر السابق (٢/١٦٥) .

(٥) المصدر السابق (٢/١٦٦) .

وقد جعل الرضي من هذا الاستدلال سبباً لترجيح هذا الرأي فقال: " والألف في (معاً) عند الخليل بدل من التنوين ، إذ لا لام له في الأصل عنده ، وهي عند يونس والأخفش –وهو الحق– مثل ألف فتىً ، بدل من اللام استنكاراً لإعراب الموضوع على حرفين "[1] .

والحق أن مثل هذا الاستدلال مردود بقولهما قبل ذلك بأن (مع) معربة ، إذ قال الرضي : " فمن قال أنها مبنية فلمشابهتها للحرف بقلة التصرف فيها ، إذ لا تكون إلا منصوبة . والأولى الحكم بإعرابه ، لدخول التنوين في نحو : (كنا معاً) ، وانجراره بـ (من) – وإن كان شاذاً– نحو :" جئت من مَعِه" ، أي : من عنده "[2] .

الترجيح :

الذي يترجح لي من العرض السابق :

أولا: أن (مع) اسم سواء كانت متحركة العين أو ساكنتها لما سبق ذكره من أدلة تؤيده وردود على القائلين بغير هذا الرأي.

ثانياً: أن الألف في (معاً) بدل من التنوين ، وعليه فهي ثنائية كـ(يد) و (دم) ، وترجيح ذلك ناتج من قوة أدلة القائلين بهذا الرأي ،وأبرزها ما ذكره ابن مالك نفسه وهو وجود النظير في جعلها ثنائية وامتناعه في جعلها ثلاثية حال الإفراد ثنائية حال الإضافة .

❁❁❁❁❁❁

وبعد هذا العرض لأبرز مسائل الأدوات وحروف المعاني التي تطرق لها ابن الأثير–رحمه الله– في "منال الطالب"، نلحظ أن ابن الأثير لم يخالف رأي سابقيه ، واقتصر التجديد لديه في استثمار هذه الآراء وتطبيقها على النصوص اللغوية مع بعض الاستدراكات التي توضح القاعدة ، وما أورده ابن الأثير في كتاب "المنال" يتطابق مع ما أورده في كتابه "البديع" .

وننتقل الآن إلى دراسة مسائل التراكيب النحوية؛ لنخطو خطوة أخرى في رسم الصورة العامة للفكر النحوي عند ابن الأثير .

❁❁❁❁❁❁

---

(١)شرح الكافية (٣/٣١٥) .

(٢) المصدر السابق (٣/٣١٤) .

الفصل الثاني : مسائل التراكيب النحوية :

- حذف (أن) من خبر "عسى" ، واقتران خبر "كاد" بها .
- تعدي الفعل اللازم للمكان المختص .
- إضافة الموصوف إلى صفته .
- تعريف العدد المضاف .
- إبدال النكرة من المعرفة .
- نداء المعرف بالألف واللام .

المسألة الأولى : حذف "أن" من خبر "عسى" ، واقتران خبر"كاد" بها :

قال ابن الأثير : " وإدخال أن في خبر (كاد) ليس بالفصيح ، وهو محمول على خبر (عسى)،كما حمل خبر (عسى) على (كاد) في حذف أن من خبرها " [(١)].

التمهيد :

يعقّب النحاةُ دراستهم لـ (كان وأخواتها) بابٍ سموه :(أفعال المقاربة) ، وهذه التسمية إما من باب تسمية الكل باسم الجزء أو من باب التغليب ، وحقيقتها أنها تفيد ثلاثة معانٍ: إما مقاربة وقوع الفعل ،أو رجاء وقوعه ،أو الشروع فيه .

وهذه الأفعال محمولةٌ على باب (كان) في العمل ، فهي من نواسخ الابتداء ،إذ ترفع الاسم وتنصب الخبر ، إلا أن خبرهن يجب كونه جملة ، لأن الحكم يتوجه إلى مضمونها .

ومن هذه الأفعال (عسى) وهو :فعل غير متصرف يفيد الترجي ،ومنها (كاد) وهو :فعل متصرف يفيد قرب وقوع الفعل إلا أنه لم يقع . وفي هذين الفعلين وغيرهما أحكامٌ يطول ذكرها ، وسنقصر الحديث هنا على مسألة اختلاف النحاة في دخول (أن) أو حذفها في جملة الخبر لهذين الفعلين .

المناقشة :

أولاً : حذف (أن) المصدرية من خبر (عسى) :

الأكثر في خبر عسى أن يأتي الفعل المضارع فيه مقترناً بـ(أن) ، ولم يرد في القرآن الكريم إلا مقروناً به [(٢)]. ومن ذلك قوله تعالى : **(فَعَسَى اللّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ)** [المائدة :٥٢] وذلك أن (عسى) تفيد الترجي ، والشيء المرجو غير حاصل ولا واقع ، وإذا لم يكن المرجو إلا مستقبلاً

---

(١) منال الطالب (١/١٥٠) .

(٢) وردت في ستة عشر موضعاً . انظر : دراسات لأسلوب القرآن ، محمد عضيمة (١/٤١٩) .

وجب أن يؤتى بالفعل المستقبل الدال بصيغته على الاستقبال، ثم لما كان المضارع مشتركاً في الدلالة على الحال والاستقبال جاءوا بـ(أن) لتمحضه للاستقبال تحقيقاً لمعنى عسى[١].

وقد اختلف النحاة في حذف (أن) من خبر (عسى) على قولين :

القول الأول :

أن حذف أن من خبر (عسى) غير مختص بالشعر ضرورة ، بل قد يرد في النثر على قلة ، وهو الظاهر من كلام سيبويه حيث قال :" واعلم أن من العرب من يقول : عسى يفعل يشبهها بـ(كاد يفعل) " [٢] فأطلق القول ، ولم يقيد ذلك بالشعر .إلا أنه أيضاً ليس مذهب كل العرب. وتبع سيبويه طائفة من النحويين كالمبرد [٣] وأبي على الفارسي حيث قال :" وقد يجوز أن تحمل (عسى) على معنى (كاد) ... وليس هذا بجيد ، وإن كان لا يمتنع " [٤]، ونُقل عنه غير ذلك [٥] .أما ابن الأثير فقد تبع أصحاب هذا الرأي فأجاز حذف (أن) من خبر (عسى) في سعة الكلام على قلة ، قال :" يجوز حذف (أن) من خبر (عسى) ، ويبقى الفعل وحده الخبر،حملاً على (كاد) ، فنقول : " عسى زيدٌ يقوم " وقد جاء في الشعر كثيراً ، ومنه قوله :

عسى الهَمُّ الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرجٌ قريبُ

ولم ترد في التنزيل محذوفة " [٦]

وهذا هو رأي ابن مالك [٧] وغيره[٨] .

---

(١) انظر : النكت (٤٠٩/٢) ، اللباب (١٩٢/١) ، شرح المفصل (٣٧٥/٤) ، شرح الكافية للرضي (٢٢٣/٤) ، الصفوة الصفية (٤٨/٢) ، التصريح (٦٨٦/١) ، حاشية الخضري (٢٧٧/١) .

(٢) الكتاب (١٥٨/٣) .

(٣) الكامل (٢٦٠/١) ، قال :" يجوز طرح (أن) وليس بالوجه الجيد " .

(٤) المسائل المنثورة ص ٢٣٢ .

(٥) انظر : الارتشاف (١٢٢٥/٣) ، الخزانة (٣٣٢/٩) ، نقلاً عن ابن عصفور في (كتاب الضرائر) .

(٦) البديع (٤٨٣/١) . مجلد (٢) .

(٧) شرح الكافية الشافية (٢٠١/١) .

(٨)فهو رأي : ابن هشام في المغني (١٧٤/١) ، والأوضح (٣١١/١) ، ورأي ابن عقيل في شرح الألفية (٢٧٧/١) ، وغيرهما .

القول الثاني :

وهو أن حذف (أن) من خبر (عسى) مختص بالشعر ضرورة ، وينسب هذا القول لجمهور البصريين [١] .

وهو رأي ابن الأنباري [٢] وأبي على الشلوبين [٣]، وابن عصفور الذي قال عن (عسى) : " يستعمل الفعل بعدها بـ (أن) ولا يجوز حذفها إلا ضرورة " [٤]. وقد علل لذلك بأن حمل (عسى) على (كاد) في حذف (أن) من الخبر ضعيف ، وعليه فلا يكون في سعة الكلام . ووجه الضعف أن حذف (أن) من (كاد) لحملها على أفعال الأخذ والشروع ، فلما كانت (عسى) محمولة في استعمالها بغير (أن) على ما هو محمول على غيره ، ضعف الحمل ، فلم يأت إلا في الضرورة [٥].

ومن شواهد ورود خبر (عسى) مجرداً من (أن) ضرورة قول الشاعر [٦]:

عسى الكربُ الذي أمسيتُ فيه يكون وراءهُ فَرجٌ قريبُ

وقوله [٧] :

عسى الله يغني عن بلاد ابن قادرٍ بمنهمر جَوْن الرَّبابِ سكوبِ

---

(١) نسبه : أبو حيان في الارتشاف (١٢٢٥/٣) ، والتذييل (٣٤٠/٤) ، وابن عقيل في المساعد (٢٩٧/١).

(٢) الانصاف (١٦٢/١) .

(٣) التوطئة (٢٩٩) .

(٤) شرح الجمل (٢٨٥/٢) .

(٥) انظر : الخزانة (٣٣٢) ، الدر اللوامع (١٤٥/٢) ، نقلاً عن ابن عصفور في كتاب (الضرائر) .

(٦) قائله : هدبة بن الخشرم . انظر : الكتاب (١٥٩/٣) ، والكامل (٢٦٠/١) ، وشرح أبيات سيبويه (١٠٧/٢) ، والمغني (١٧٤/١) ، والخزانة (٣٣٠/٩) ، والعيني (٤٠٣/١) ، والدرر (١٤٥/٢) .

(٧) قائله : هدبة بن الخشرم . انظر : الكتاب (١٥٩/٣) ، والكامل (٢٦٠/١) ، والمقتضب (٦٩/٣) ، وشرح أبيات سيبويه (١٠٦/٢) ، والتوطئة (٢٩٩) ، والخزانة (٣٣١/٩) .

وقول الآخر [١] :

فأما كيِّسٌ فنجا ولكنْ عسى يَغْتَرُّ بي حَمِقٌ لئيمْ

وقول الآخر [٢] :

عسى فَرَجٌ يأتي به الله إنَّه له كلَّ يومٍ في خليقتِهِ أمرُ

فالشاهد في هذه الأبيات إسقاط (أن) ضرورة من خبر (عسى) ،ورفع الفعل .

ثانياً : اقتران خبر (كاد) بـــ (أن) المصدرية :

أما كاد فعلى العكس من (عسى) فإن الأكثر والأعرف في خبرها أن يتجرد من (أن) ويقل اقترانه بها . ولم يرد خبر (كاد) في القرآن إلا مجرداً من (أن) [٣]ومن ذلك قوله جل ذكره : **(مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيْغُ قُلُوْبُ فَرِيْقٍ مِنْهُمْ)** [التوبة:١١٧] ومن أمثال العرب [٤] قولهم :" كاد النعام يطير" و "كاد العروس يكون أميراً " و " كاد المنتعل يكون راكباً " .

وإنما كثر في خبر (كاد) التجرد من (أن)؛ لأنها على شدة مقاربة الفعل ، وذلك يقرب من الشروع والأخذ فيه ، فهي محمولة في حذف (أن) من خبرها على أفعال الشروع ، وبالتالي فلا مناسبة لدخول (أن) التي تخلص الفعل للاستقبال ، قال العكبري :" وأما (كاد) ففعل متصرف يدل على شدة مقاربة الفعل ، ومن ههنا لم يدخل خبرها (أن) ليكون لفظه كلفظ فعل الحال"[٥].

---

(١) قائله : المرار الأسدي . انظر : الكتاب (١٥٩/٣) ، وشرح أبيات سيبويه (٦١/٢) ، والنكت (٤١١/٢) ، والخزانة (٣٣١/٩) .

(٢) قائله : محمد بن إسماعيل . انظر : شرح شذور الذهب (٢٩١) ، والمساعد (٢٩٦/١) ، والهمع (٣٢١/١) ، والدرر (١٥٧/٢) .

(٣) وردت في القرآن في أربع وعشرين موضعاً ، انظر : دراسات لأسلوب القرآن (٤١٣/١) .

(٤) انظر: مجمع الأمثال للميداني (١٥٨/٢ ، ١٦٢) ، والمستقصى للزمخشري (٢٠٣/٢) .

(٥) اللباب (١٩٤/١) ، وانظر : شرح المفصل (٣٧٦/٤) ، وشرح الكافية (٢٢٢/٤) ، والتذييل والتكميل (٣٣٦/٤) .

وللنحويين في اقتران خبر (كاد) بـــ (أن) قولان :

القول الأول :

أن اقتران خبر (كاد) بـــ(أن) لا يكون في سعة الكلام وإنما يرد في الشعر ضرورةً ، وهـــذا رأي معظم المتقدمين من النحاة ، قال سيبويه : " و (كدت أن أفعل) لا يجوز إلا في شعر"[(١)]، وهو أيضاً رأي المبرد [(٢)]، وعلتهما في ذلك أن خبر (كاد) لا يكون إلا فعلاً ؛ لأنهـــا لمقاربـــة الفعل في ذاته ، و(أن) حين تدخل على الفعل يؤول بالمصدر فيكون الخبر اسماً .

وتبعهما في هذا الرأي ابن الأنباري [(٣)] والعكبري[(٤)] وغيرهما [(٥)]،كابن الأثير-رحمه الله- فقـــد حكم في الحديث السابق بعدم فصاحة الأسلوب ، وقال في البديع :" و لم يلزموا خبرها (أن) ، لأنها لمقاربة الفعل والإشراف على الشيء و(أن) تخلص الفعل للاستقبال ، وقد أدخلوها في خبر (كاد) في الشعر تشبيهاً بـــ(عسى) " [(٦)].

وجعله أبو حيان رأي جمهور البصريين فقال :" وأما اقتران خبر (كاد) بـــ (أن) فهو عنـــد أصحابنا من باب الضرورة ،ولا يقع في الكلام " [(٧)] وقد نُسب هذا الرأي لنحاة الأندلس [(٨)] .

ومن شواهدهم على اقتران خبر (كاد) بـــ (أن) ضرورة قول الراجز [٩]:

قد كَادَ مِنْ طُولِ البِلى أَنْ يَمْصَحا

---

(١) الكتاب (١٢/٣).

(٢) المقتضب (٧٥/٣) .

(٣) الانصاف (٥٦٧/٢) .

(٤) اللباب (١٩٤/١) .

(٥) فهو رأي : أبي علي الشلوبين في التوطئة (٢٩٩) ، وابن الحاجب في شرح الوافيـــة (٣٦٩) ، وابـــن عصفور في شرح الجمل (٢٨٦/٢) وغيرهم .

(٦) (٤٨٤/١) مجلد (٢) .

(٧) الارتشاف (١٢٢٥/٣) .

(٨) نسبه ابن عقيل في شرح الألفية (٢٧٩/١) .

(٩) قائله : رؤبة بن العجاج . انظر : الكتاب (١٦٠/٣) ، والمقتضب (٧٥/٣) ، وشرح المفصل(٣٨٠/٤) ، وتخليص الشواهد (٣٢٩) ، والخزانة (٢٥٠/٩) ، والدرر (١٤٢/٢).

وقول الشاعر [١] :

كادت النَفْسُ أن تفيضَ عليه إذ ثوى حشو رَيطَةٍ وَبُرُودِ

وقول الآخر [٢] :

وجدت فؤادي كاد أن يستَخفَّهُ رجيع الهوى من بعض ما يتذكرُ

وقول الشاعر [٣]:

أبيتم قبول السلم منا فكدتمُ لدى الحرب أن تغنوا السيوف عن السَّلِ

والشاهد في هذه الأبيات دخول (أن) على خبر (كاد) وانتصاب الأفعال بها ضرورة .

والقول الثاني:

جواز اقتران خبر (كاد) بـــ (أن) في سعة الكلام ، وهو رأي ابن يعيش حيث قال :" وقد تُشَبَّهُ (كاد) بـــ (عسى) فيُشفع خبرها بـــ (أن) ، فيقال :" كادَ زيدٌ أن يقومَ " "[٤] وهو رأي ابن مالك الذي قال بعد عرضه لجملة من الأحاديث :" تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر (كاد) مقروناً بـــ (أن) وهو مما خفي على أكثر النحويين ،أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه"[٥]. وكان له تأثيرٌ فيمن جاء بعده من شراح الألفية [٦]، وأما الرضي فهو ممن يرى هذا الرأي على تقدير حرف الجر المحذوف فقال : " وأما (كاد) و (كرب) و (أوشك) فتستعمل أخبارها مع (أن) ومجردة ، والتجريد مع (كاد) و (كرب) أكثر وأعرف ، وإذا كانت مع (أن)

---

(١) قائله : أبو زبيد الطائي . انظر : أدب الكاتب (٢٦٥) ، وأوضح المسالك (٣١٥/١) ، وشرح ابن عقيل(٢٨٠/١) ، وشرح الأشموني (٢٧٦/١) ، وشرح الشواهد للعيني (٤٠٣/١) ، واللسان (نفس) (٢٣٣/١٤).

(٢) قائله : ذوو الرمة . انظر : ديوانه (٣١٠)، والخزانة (٣٥٢/٩) ، واللسان (رسس) (٢٠٩/٥) .

(٣) قائله : مجهول . انظر : شرح ابن الناظم (١١٢) ، وشرح الأشموني (٢٧٧/١) ، وتخليص الشواهد(٣٣٠) ، وشرح الشواهد للعيني (٤٠٤/١) .

(٤) شرح المفصل (٣٨٠/٤) .

(٥) شواهد التوضيح (٩٨) ، وانظر : شرح التسهيل (٣٧٧/١) ، وشرح الكافية الشافية (٢٠١/١).

(٦) فهو رأي : ابن هشام في الأوضح (٣١٤/١) ، وابن عقيل (٢٧٩/١) ، والأشموني (٢٧٦/١) ، وتبعهم كذلك الأزهري في التصريح (٦٩٠/١) ، والخضري في الحاشية (٢٧٩/١).

فهو بتقدير حرف الجر ، أي : (كاد) أو (كرب) من أن يقوم ، وأوشك في أن يقوم ، ثم حذف حرف الجر على القياس ." [١]

وقد أخذ بهذا الرأي عدد من النحاة المحدثين [٢] .

وقد استدل أصحاب هذا القول بجملة من الأحاديث النبوية ، منها ما ورد في صحيح البخاري في شأن أمية بن الصلت " كاد أن يسلم " [٣] ويروى كذلك قوله -صلى الله عليه وسلم: " كاد الفقر أن يكون كفراً " [٤] وقول عمر بن الخطاب-رضي الله عنه- :" ما كدت أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب"[٥] وقول أنس -رضي الله عنه- : " فما كدنا أن نصل إلى منازلنا ..." [٦] وقول جبير بن مطعم :" كاد قلبي أن يطير " [٧] .

وقد رد بعض أصحاب القول الأول بعض هذه الاستدلالات ،قال ابن الأنباري عن الحديث السابق :" وأما حديث " كاد الفقر أن يكون كفراً" فإن صح فزيادة (أن) من كلام الراوي لا من كلامه -صلى الله عليه وسلم- لأنه -صلوات الله عليه- أفصح من نطق بالضاد" [٨] وردّ هذا القول ابن الطيب فقال :" وقال بعضهم في تصحيحه وعلله بأن الصحابة -رضي الله عنهم- كانوا من الفصحاء والبلغاء ، وهم قد التزموا عند روايته بالمعنى أن يوردوا معناه في أفصح عبارة ، وأحسن سياق ، يراعون فيه قواعد الفصاحة والبلاغة ، فيكون كلامهم مقارناً لكلامه

---

(١) شرح الكافية (٤/٢٢١).

(٢) ومنهم : محمد محيي الدين عبد الحميد في "الانتصاف" (٢/٥٦٦) ، وعباس حسن في النحو الوافي (١/٥٥٨) ، ومحمد النجار في ضياء السالك (١/٢٨١) ، و محمود فجال في الحديث النبوي في النحو الوافي (١٨٨) .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الأدب ، باب ما يجوز من الشعر والرجز والحداء وما يكره منه(٣/١٣٩٥). انظر : فتح الباري (١٢/١٧١) .

(٤) رواه أبو نعيم في الحلية عن أنس بلفظ : "كاد الفقر أن يكون كفراً ، وكاد الحسد أن يكون سبق القدر" (٣/٥٣) .

(٥) أخرجه البخاري (١/٢١٤). وانظر : فتح الباري (٣/٢٠٠) .

(٦) أخرجه البخاري (١/٣٤٤)، وانظر : الفتح (٨/١٦٤) .

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه (٤/١٨٩٣)، وانظر : الفتح (٩/٥٨٣).

(٨) الإنصاف (٢/٥٦٧) .

-عليه الصلاة والسلام- " [١] ، والبغدادي يقول :" وأما ما ورد في صحيح البخاري :" كاد أمية ابن الصلت أن يسلم " وجاء في الحديث أيضاً "كاد الفقر أن يكون كفراً " فنادر " [٢] .

وربما يكون منشأ الخلاف في هذه المسألة يعود إلى مدى اعتماد النحاة على الحديث النبوي كمصدر من مصادر التقعيد النحوي ،وفي هذه المسألة دليل وصورة لهذا الخلاف ،خاصة بين عَلَم المجوزين للاستشهاد بالحديث ابن مالك، وعَلَمِ المانعين أبي حيان الذي قال :" وأما (كاد) فزعم ابن مالك أنه يجوز أن تدخل (أن) في خبرها وألا تدخل ، ودخولها في خبر (كاد) و (كرب) عند أصحابنا من باب الضرورة ولا يقع في الكلام " [٣] .

الترجيح :

أولاً : في حذف (أن) من خبر (عسى) ، يبدو لي أن في المسألة تفصيلاً على النحو التالي :

١/ أن (عسى) متى ما استخدمت في معناها الحقيقي للترجي أو للطمع والإشفاق الدال على التراخي والاستقبال فيقترن خبرها بـ(أن) -وهو الفصيح- ، ويكون حذفه مقصوراً على ما ورد في الشعر ضرورة .

٢/ أما إن استخدمت مجازاً في أسلوب يراد للاستقبال فيه أن يكون أقرب إلى الحال ، عند ذلك يمكن حذفها في سعة الكلام وإلى ذلك أشار الأعلم بقوله :" ومما يحتج به لاسقاطها من (عسى) أنها وإن كانت للمستقبل فقد يكون بعض المستقبل أقرب إلى الحال من بعض فإذا قال: " عسى زيد يقوم " فكأنه قرب حتى أشبه قرب (كاد) " [١] ؛وذلك لأن (أن) ما قرنت بالفعل إلا لعلة ، فإذا انتفت العلة لم يلزم الاقتران .

وقد يكون في ذلك معنى القلة التي أرداها ابن الأثير في قوله السابق ، فالمعنى المجازي على قلته هو المسوغ لحذف (أن) من خبر عسى . وتعليله في اقتران خبر كاد بـ(أن) يقوى هذا الرأي،

---

(١) فيض نشر الانشراح (٥٢٤/١)

(٢) خزانة الأدب (٣٥٢/٩) .

(٣) الارتشاف (١٢٢٥/٣) .

(٤) النكت (٤١٠/٢) .

حيث قال :" و لم يلزموا خبرها (أن) ، لأنها لمقاربة الفعل والإشراف على الشيء و(أن) تخلص الفعل للاستقبال .."[1]

ثانياً : في اقتران خبر (كاد) بـــ (أن) يترجح لي جواز دخول (أن) في خبر (كاد) في ســـعة الكلام ، وذلك لأمرين :

الأول : كثرة الأحاديث الصحيحة التي فيها اقتران خبر كاد بـــ (أن) .

ثانياً : أن الأصل في (كاد) دلالتها على المقاربة ، وإنما امتنع دخول (أن) من الأفعال الدالة على الشروع والأخذ في الفعل ؛ لما تقتضيه (أن) من الاستقبال في الفعل بعدها ، وأما المقاربة فهي في حقيقتها وأصلها مستقبل لا حال ، فاقتران خبر (كاد) بـــ (أن) على الأصل والحقيقة .

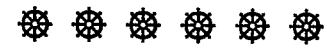

(١) البديع (١/٤٨٤) . مجلد (٢) .

المسألة الثانية : تعدي الفعل اللازم للمكان المختص:

قال ابن الأثير في قول القائل:

جزَى اللهُ رَبُّ النَّاسِ خَيرَ جزائه رَفيقَين قَالا خَيمــتَي أُمِّ مَعــبدِ
هُما نَزَلاهَا بِالهُدَى واهــتَدَى بِهِ فَقَد فَازَ مَن أَمسَى رَفيقَ مَحَمَّدِ

" وقالا : من القيلولة ، وهو النزول في القائلة عند شدة الحر للاستراحة والنوم وغير ذلك، إلا أنه لا يُعدَّى فعله إلى الموضع إلا بحرف الجر . يقول : قلت بمكان كذا ، أو فيه أو عنده ولا يقال قلته . وقال الزمخشري : خيمتي أمّ معبد : منصوب على الظرف ،وأجــرى فيــه المحدد مجرى المبهم ، كما أنشده سيبويه :

لَدنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعسِلُ مَتنَهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعلَبُ

[إلى أن يقول] ... وفي قوله : نزلاها شذوذ لأنه غير متعدٍ ، يقال : نزلت بالمكان وفيــه ، وحكمها حكم (قالا) " [(١)]

التمهيد :

يُجمع النحاة [(٢)] على أن مما يتعدى إليه الفعل اللازم ظرفي الزمان والمكان ، واستثنوا مــن ذلك ظرف المكان المختص ، أما ظرف المكان المبهم [(٣)] والمشتق فيتعدى إليهما اللازم كتعدية لظرف الزمان ، قال ابن يعيش :" فإن كان المكان مخصوصاً ، لم يتعد إليه إلا كما يتعــدى إلى (زيد) و(عمرو) ، فكما أن الفعل اللازم لا يتعدى إلى مفعول به إلا بحرف جر ، كــذلك لا يتعدى إلى أي ظرف من الأمكنة مخصوص إلا بحرف جر " [(٤)] .

---

(١) منال الطالب (١/١٨٩) .

(٢) انظر : الكتاب(١/٣٥)، والمقتضب(٤/٣٣٦،٣٣٥) ،والأصول(١/١٩٠) ،والجمل(٣٣) ، واللمع(١١١) ،والأمالي الشجرية(٢/٥٧٢) ،وشرح الجمل(١/٣٠٨)،وشرح التسهيل(٢/١٢٩).

(٣) وهو ما لم يكن له نهاية ولا أقطار تخصه ، نحو الجهات الست ، ولدى ، وعند ، ووسط ، وبين ، وازاء ، وما هو بمعناها ويدخل ضمن المبهم المعدود كفرسخ وميل ..

(٤) شرح المفصل (١/٤٢٧) .

وعلل النحاة لذلك بأمور ، قال الوراق :" إلا أن الظروف المبهمة يجوز حذف حرف الجر منها ، لأنها قد أشبهت ظروف الزمان ، وذلك أنه ليس لها خلقٌ ، كما أن الزمان لا خلقة له يباين بعضها بعضاً " [١] ، وقال ابن يعيش كذلك معللاً :" والفعل إنما يتعدى بما فيه من الدلالة، فلذلك يتعدى كل فعل إلى كل زمان مبهماً كان أو مختصاً ، وليست الأمثلة كذلك ، لأن دلالة الفعل على المكان ليست لفظية وإنما هي التزام ضرورة أن الحدث لا يكون إلا في مكان"[٢] أي أن الفعل يدل على الزمان بالصيغة والالتزام فهو إمّا ماضٍ أو حاضر أو مستقبل ولا بد أن يقع في زمان بعينه ، أمّا دلالة الفعل على المكان فبالالتزام فقط فالحدث لا بد أن يقع في مكان .

وعلل ابن الحاجب لعدم تعدي الفعل مباشرة للمختص كالمبهم وظرف الزمان فقال : أنه لو فعل ذلك لأدى إلى الالتباس بالمفعول به كثيراً ، ألا ترى أنك تقول : اشتريت يوم الجمعة ، ولا يلبس كونه ظرفاً ، ولو استعملت (الدار) ونحوها هذا الاستعمال فحسن فيه الحذف للكثرة ، وظرف المكان إنما كثر فيه الاستعمال للمبهم دون المختص ، فأجرى المبهم لكثرته مجرى ظرف الزمان وبقي ما لم يكثر على أصله في الاستعمال .[٣]

غير أنه قد جاءت بعض المثل قد عُدِّي فيها الفعل اللازم مباشرة إلى ظرف المكان المختص من غير حرف ، فكيف حكم النحاة على تعدي هذه الأفعال ؟ ، وعلام كان انتصاب هذه الظرف ؟ وهذا ما سنوضحه فيما يلي :

المناقشة :

سُمع عن العرب بعض الأمثلة التي عُدِّي فيها الفعل اللازم مباشرة إلى ظرف المكان المختص من غير حرف ، ومن ذلك قولهم –في السعة– : ذهبتُ الشامَ ، دخلتُ البيتَ ، سكنتُ الدارَ ، توجهتُ مكةَ ، مُطِرنَا السَّهلَ والجَبَلَ ، وضربتُهُ الظَّهرَ والبَطنَ .

---

(١) علل النحو (٣٦٧) .

(٢) شرح المفصل (٤٢٦/١) بتصرف .

(٣) انظر : الأمالي النحوية (٧٥/٤) .

وما سوى هذا المسموع فذكر ابن عصفور أنه لم يصل بنفسه إلا في ضرورة الشعر [١]، ورد هذا الرأي ابن مالك فقال :" وما سوى ذلك يعد نادراً غير مختص بالضرورة " [٢] .

ومما سمع عن العرب في ذلك شعراً ، قول الشاعر [٣] :

فلأ بغِيَنَّكُمُ قَنَاً وعُوارِضاً ولأُقبِلَنَّ الخَيلَ لابَةَ ضَرغَدِ

فقد عُدى الفعل لـــ(قنا وعوارض) وهما مكانان مخصوصان .

ومثله قول الآخر [٤] :

لَدنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعسِلُ مَتنَهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعلَبُ

فعدى (عسل) وهو فعل لازم إلى (الطريق) وهو مكان مختص وزعم ابن الطراوة [٥] أنه لا شذوذ في هذا البيت ، والانتصاب في (الطريق) على الظرفية القياسية ، وذلك لأن لفظهُ صادق على كل مكان صالح لأن يجعل طريقاً . وتعقبه في هذا الرأي ابن مالك فقال : "وهذا الاعتبار فاسد، لأن الطريق اسم لمكان مرور وذهاب ، ولا يطلق على المكان طريق لمجرد صلاحيته أن يكون طريقاً ، كما لا يطلق عليه بيت لمجرد صلاحيته أن يكون بيتاً فالطريق إذن مكان مختص ، كما أن البيت مكان مختص " [٦] .

ومن الشواهد كذلك قول القائل [٧]:

جزَى اللهُ رَبُّ النَّاسِ خَيرَ جزائِه رَفِيقَينِ قَالا خَيمَتَي أُمِّ مَعبَدِ

---

(١) شرح الجمل (١/٣٠٩) .

(٢) شرح الكافية الشافية (١/٣٠٦) .

(٣) قائله : عامر بن الطفيل . انظر :الديوان (٥٥)، والكتاب (١/١٦٣) ، وشرح الأبيات للسيرافي (١/٢٩٧) ، وشرح التسهيل (٢/١٥٥) ، والخزانة (٣/٧٤) ، واللسان (ضرغد) (٨/٥٥) .

(٤) قائله : ساعدة بن جؤية . انظر: الكتاب (١/٢٣٦) ، والكامل (١/٤٣٦) ، والأمالي الشجرية(٣/٥٧٣) ، وشرح الجمل (١/٣١١) ، وتخليص الشواهد (٥٠٣) ، والخزانة (٣/٨٢) ، والدرر (٣/٨٦) ، واللسان (عسل) (٩/٢١٠) .

(٥) رسالة الإفصاح(٦٨) .

(٦) شرح التسهيل (٢/١٥٦) .

(٧) قائله :رجل من الجن سمع صوته و لم يُرَ شخصه . انظر : الروض الأنف(٢/٣٢٤) ، شرح المفصل(٢/٦٦٤) ، والارتشاف (٣/١٤٣٧) ، والدرر (٣/٨٧) .

وكان حقه أن يقول : قالا في خيمتي أمِّ معبد ، لكنه اضطر فأسقط(في) وأوصل الفعل بنفسه.

وكانت نظرة النحاة لمثل هذه الأفعال وفق رأيين :

الأول : حكموا على تعدي بعض هذه الأفعال اللازمة للمكان المختص بالشذوذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه ، ولا يجوز اقتران الظرف بغير هذا الفعل والعكس ، وإلى هذا أشار الصفار بقوله :" ونحن نقول إن العرب شذت في ذهبت مع الشام ، ولا يقال ذهبت العراق ، ولا ذهبت بغداد " [١]، ولا عبرة هنا بما ادعاه بعض النحاة [٢] من أن هذا الأسلوب لا شذوذ فيه ، على اعتبار أن معنى الشام من الشأمة وهو ما كان في جهة الشمال من الكعبة ؛ لأنه بمعنى يمنة، وقد رُدَّ على ذلك بعدة ردود منها ما ذكر ابن عصفور بقوله :" وهذا الذي ذهب إليه فاسد ؛ لأن (يمنة) و (شأمة) أنفسهما لو سُمِّي بهما لخرجا من إبهامهما إلى التخصيص ، ولوجب وصول الفعل إليهما بواسطة (في) فالأحرى أن يكون كذلك في الشام واليمن " [٣] .

ومثل (ذهبتُ الشامَ) قولهم : ضربتُهُ الظَّهرَ والبَطنَ، قال ابن مالك في هذا المعنى :" والأصل ضُرب في الظهر والبطن أو على الظهر والبطن ، فحذف الجار لكثرة الاستعمال ، ولو قيل:ضُرب على الرأس والوجه ، لم يجز الحذف لعدم كثرة الاستعمال " [٤] .

ويدخل ضمن هذا الرأي ما سمع من شواهد شعرية عُدّيَ فيها اللازم للمكان المختص دون واسطة ومن ذلك :" تمرون الديارَ" [٥] " قلن عسفان" [٦] وما سبق ذكره من شواهد . فهذه من الشواذ التي تحفظ ولا يقاس عليها .

---

(١) شرح الكتاب (٦٥٥/١) .

(٢) انظر : شرح السيرافي (٢٩٣/٢) ، وشرح البطليوسي (٦٥٧/٢) ، والصفوة الصفية (٤٧٩/١) .

(٣) شرح الجمل (٣١٢/١) .

(٤) شرح عمدة الحافظ (٤١٢/١) .

(٥) في قول جرير : تمرون الديارَ و لم تعوجوا كلامكم على إذن حرام

انظر : تخليص الشواهد (٥٠٣)و الخزانة (١١٩/٩) ، والدرر (١٨٩/٥) ، واللسان (مرر) (٧٢/١٣) .

(٦) في قول الشاعر : قلنَ عسفان ثم دُحْنَ سراعاً يتطلعن من نقاب الثغور

وهو بلا نسبة في شرح الجمل (٣٠٩/١) ، وشرح التسهيل (١٥٥/٢) ، والارتشاف (١٣٢٧/٣) .

ولا شك أن هذا الاقتصار على المسموع من شأنه ضبط اللغة وإزالة اللبس ، قال عباس حسن : " ولولا هذا كثر الخلط وانتشر اللبس والإفساد ، وفقدت اللغة أوضح خصائصها ، وهو التبيين وأساسه الضوابط السليمة المتميزة التي لا تداخل فيها ولا اختلاط" [١] .

الثاني : حكموا على تعدي بعض هذه الأفعال اللازمة للمكان المختص بالقياس ، وهو ما ورد فيه الحذف كثيراً ، وقد ضبطوا ذلك بأفعال مخصوصة وهي : (دخل) و (سكن) و (نزل) فحذف الجار في هذه الأفعال مطرد مع أي ظرف مكان مختص [٢] .

قال الرضي :" اعلم أن (دخلت) و (سكنت) و (نزلت) تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهماً كان أو لا ، نحو : دخلت الدار ، نزلت الخان ، سكنت الغرفة ، وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة ، فحذف حرف الجر أعني (في) معها في غير المبهم أيضاً"[٣].

وقد اختلف النحاة في انتصاب ظرف المكان المختص في ما سمع من أمثلة سابقة ، ولهم في ذلك آراء :

الرأي الأول :

أن الانتصاب هنا على الظرفية ، وذلك من باب تشبيه المختص بالمبهم ، وهو الظاهر من قول سيبويه :" قال بعضهم : ذهبت الشّام ، يُشَبَّهُ بالمبهم ... ومثل ذهبت الشام : دخلت البيت ، ومثل ذلك قول ساعدة بن جؤية :

لَدنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعسِلُ مَتنَهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعلَبُ" [٤]

---

(١) النحو الوافي (١٥٤/٢) .

(٢) ينظر : شر الجمل (٣٠٩/١) ، وشرح الكافية للرضي (١٥/٢) ، وشرح ابن الناظم (٢٠٠) ، وشرح شذور الذهب (٢٥٩) ، وحاشية الخضري (٤٠٧/١) .

(٣) شرح الكافية (١٥/٢).

(٤) الكتاب (٣٥/١ ، ٣٦) ، وقد نسبه إليه الرضي في شرح الكافية (١٥/٢) ، وأبو حيان في الارتشاف (١٤٣٨/٣) .

كما أنه رأي الزمخشري كما نقل عنه ابن الأثير في النص السابق وكذا هو رأي الصفار[١] والرضي[٢] .

وغيرهم [٣]، وقد نُسِبَ هذا الرأي للجمهور [٤]. والوجه المتأوَّل في هذا التشبيه بين المختص والمبهم ذكره السيرافي بقوله :" إلا أنّ الذين تكلموا بالشاذ الذي ذكرناه قد ذهبوا فيه مذهباً وإن كان ضعيفاً ، وذلك المذهب هو أنك تعلم أن كل بقعة وإن اختصت باسم ما كنحو (المسجد) و (الدار) ، فله اسم يشاركه في سائر البقاع نحو (مكان) و (موضع) ، ألا ترى أن المسجد هو مكان وإن كان مسجداً ، ولو قال قائل : (قمت مكاناً طيباً) وهو يعني المسجد جاز ، لأنه أتى باللفظ الذي يشاركه فيه غيره.."[٥] .

الرأي الثاني :

أن الانتصاب على المفعولية المجازية بعد التوسع باسقاط حرف الجر ، وهذا الرأي نسبه بعضهم [٦] لسيبويه ، والمشهور عنه ما تقدم . وهو رأي ابن السراج[٧] والفارسي[٨] وهو ماذكره ابن الأثير -رَحِمَهُ الله- في (قال) من القيلولة ، و(نزل) . وأن الأسلوب في كليهما من الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه ، قال في البديع :" وأما المؤقت من ظروف المكان ، فلمَّا عدم هذه المشاكلة وهي دلالة صيغة الفعل على خصوصة تُنزِّل منزلة المفعول به في تعدي الفعل إليه ، فلا تقول : "قعدت المسجد" ولا "جلست الكوفة " حتى يجيء بما يُعدِّي الفعل إليها ، فتقول : قعدت في المسجد وجلست في الكوفة ، فأما : دخلت البيت ، وذهبت الشام فهو عند سيبويه

---

(١) شرح الكتاب (٢/٦٥٥) .

(٢) شرح الكافية (٢/١٥) .

(٣) فهو رأي أبي حيان في الارتشاف (٢/١٤٣٥) ، وصاحب حماة في الكناش (١/١٧٨) .

(٤) نسبه أبو حيان في الارتشاف (٣/١٤٣٥) .

(٥) شرح الكتاب (٢/ ٢٩١ ، ٢٩٢) .

(٦) نسبه العكبري في اللباب (١/٢٧٣) ، وابن أبي الربيع في البسيط (١/٤٦٠/٤٦١) ، وابن الأثير في البديع (١/١٦٧) .

(٧) الأصول (١/١٧١) .

(٨) انظر : الارتشاف (٣/١٤٣٨) .

على حذف حرف الجر ، تقديره : دخلت إلى البيت ، وذهبت إلى الشام ، والمبرد يقول : إنه متعدٍ بنفسه " [١] ، في أشارة إلى أخذه بالمنقول عن سيبويه .

وابن مالك [٢] الذي رد على المخالفين فقال :" ولو كان انتصاب المكان بعد (دخل) على الظرفية ، لجاز أن يقع ذلك المنتصب خبر مبتدأ ، أي ليس في الكلام ما يكون ظرفاً لفعل ، ولا يكون ظرفاً لمبتدأ ، ولا يجوز الحكم على (دخل) بأنه متعدٍ بنفسه إلى المكان المختص ؛ لأنه لو تعدى بنفسه إلى المكان على أنه مفعول به لتعدى بنفسه إلى غير المكان و لم يحتج معه إلى حرف جر في نحو قولهم :" دخلت في الأمر" [٣] وقد أثر ابن مالك على من بعده من شراح الألفية ، فأخذ برأيه المرادي [٤] وابن هشام [٥] والأشموني [٦] كما أخذ بهذا الرأي عباس حسن [٧] من المتأخرين.

الرأي الثالث :

أن الانتصاب على المفعولية ، وفي هذا الرأي قولان :

الأول : ما اختصوا به الفعل (دخل) ، إذ إن هذا الفعل يتعدى إلى المفعول مباشرة ، قال الجرمي :" دخلت متعدٍ ، فما بعده مفعول به لا مفعول فيه " [٨] ، ونقل عنه ابنُ أبي الربيع [٩] أنه يرى أن (دخلت الدار) و (دخلت في الدار) أصلان ، وأن دخلت بمنزلة (جاء) تتعدى تارة بنفسها وتارة بحرف الجر ، وليس أحدهما بأصل للآخر .

---

(١) (١٦٧/١) (بجلد١) .

(٢) شرح الكافية الشافية (٣٠٦/١) ، وشرح عمدة الحافظ (٤١١/١) .

(٣) شرح الكافية الشافية (٣٠٦/١ ، ٣٠٧) .

(٤) توضيح المقاصد (٦٧٥/٢) .

(٥) أوضح المسالك (٢٣٦/٢) ، والمغني (٦٦١/٢) .

(٦) شرح الألفية (٤٤٠/١) ، وأكده الصبان في حاشيته (٥٩٤/٢) .

(٧) النحو الوافي (١٥٣/٢) .

(٨) انظر : اللباب (٢٧٣/١) ، وشرح الكافية للرضي (١٥/٢) .

(٩) البسيط (٤٦١/١) .

وهذا الرأي منسوب للأخفش [١].

وصرح به أبو العباس المبرد حين قال :" فأما (دخلت البيت) فإن (البيت) مفعول ، تقول : البيت دخلته ، فإن قلت : فقد أقول : دخلت فيه ، قيل : هذا كقولك : عبد الله نصحت له ونصحته ... قال الله عز وجل :(لَتَدْخُلُنّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَآءَ اللّهُ آمِنِينَ) [الفتح:٢٧] فهو في التعدي كقولك : عمرت الدار ، وهدمت الدار ، وأصلحت الدار، لأنه فعل وصل منك إليها ، مثل : ضربت زيداً ."[٢] وأيد ابن يعيش رأي المبرد هذا فقال :" وهو الصواب لأنه لو كان على تقدير الحرف ؛ لاختص مكاناً واحداً كثر استعماله فيه كما أن (ذهبت) مقصور على (الشام) فلما كان (دخلت) شائعاً في سائر الأمكنة دل على صحة مذهب أبي العباس [٣]،

وقد رد عدد من النحاة [٤] هذا الرأي وحكموا بفساده من وجوه منها :

الأول : أن (دخلت) نفيض (خرجت) ،و (خرجت) غير متعدٍ فكذلك نقيضه ، لأن النقيض يجري مجرى ما يناقصه .

الثاني: أن نظير (دخلت) (عبرت) وهي غير متعدية فكذلك ما يناظرها .

الثالث: أن مصدر (دخلت) (الدخول) ، والفعول غالباً هو مصدر ما لا يتعدى.

الرابع : أنه لو كان (دخلت) يتعدى ، لتعدى في قولنا :" دخلت في الأمر" إذ لا يصح قولنا: " دخلت الأمر" لكي لا نجمع بين تجوزين ، من ناحية استخدام المعنى ، وإسقاط حرف الجر . وغير ذلك .

---

(١) نسبه إليه الصفار في شرح الكتاب (٦٦١/١) ، وابن عصفور في شرح الجمل (٣٨/١) ، وأبو حيان في الارتشاف (١٤٣٥/٣) ، والسيوطي في الهمع (٢٠٠/١) ، وقد رد ذلك الدكتور إبراهيم الحندود فقال:" وقد صرح الأخفش في موضعين من كتابه (معاني القرآن) بأن الفعل (دخل) يتعدى بـ(في) وينصب ما بعده على نزع الخافض " انظر : مسائل الخلاف في كتاب الأصول (١٠٨٤/٢) .

(٢) المقتضب (٣٣٧/٤ ، ٣٣٩) .

(٣) شرح المفصل (٤٢٨/١) .

(٤) منهم ابن السراج في الأصول (١٧٠/١) ، والأعلم في النكت (٢٥٠/١) وابن عصفور في شرح الجمل (٣٠٨/١) وغيرهم .

الثاني : أن الانتصاب على المفعولية حاصلٌ نظراً إلى الفعل ، وذلك بإجراء اللازم مجرى المتعدي توسعاً ، ولم يشتهر هذا الرأي عند النحاة ، وإنما تفرد بذكره -فيما أعلم- ابن الناظم إذ قال :" فعلم أن النصب في (دخلت البيت) ، (سكنت الدار) على التوسع وإجراء اللازم مجرى المتعدي " [1]

الترجيح :

يبدو لي أن ما ذهب إليه ابن السراج وأبو علي الفارسي وابن الأثير وابن مالك ومن تبعهم ، في أن الانتصاب هنا هو على المفعولية المجازية أي بإسقاط حرف الجر اتساعاً جرياً على ما اشتهر عند العرب في ذلك هو المتجه للأسباب التالية :

١/ أن فيه ضبطاً للغة ببقاء اللازم على أصله ، وظرف المكان المختص على دلالته .

٢/ أن في تأويل القائلين بغير ذلك وفي آرائهم ضعفاً ظاهراً كما بان لنا مما سبق .

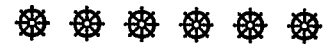

(١) شرح الألفية (٢٠٠) .

المسألة الثالثة : إضافة الموصُوف إلى صفته :

قال ابن الأثير- في قول رجل من الأنصار يروي قصته مع قس بن ساعدة :" ...ومر كالنبلة ، يسبق الريح ، ويقطع عرض الفسيح ، حتى أشرف بي على وادٍ "- ما نصه :" الفسيح : الواسع ، وأضاف العرض إليه ، وهو من باب إضافة الموصوف إلى الصفة " [1] .

التمهيد :

إضافة الاسم إلى الاسم: إيصالُه إليه من غير فَصْل ، وجَعْلُ الثاني من تمام الأوّل يتنزل منه منزلة التنوين .

وقد ذكر النحاة أن الغرض من الإضافة هو تعريف المضاف بالمضاف إليه ، أو تخصيصهُ به ، ومن المعلوم أن الشيء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص ؛ لأن القول بذلك يعد تناقضاً ، ذلك أن طلب التعريف أو التخصيص للمضاف تدل على أنه غير معرف ولا مخصص، وإلا فما الحاجة للإضافة إذن !.

وإذا كانت الصفة هي الموصوف، والموصوف هو الصفة فهما كالشيء الواحد ، فإن النحاة قد اختلفوا في إضافة الموصوف لصفته وهذا ما سنبينه فيما يلي :

المناقشة :

إذا كانت إضافة الموصوف إلى الصفة من إضافة الشيء إلى نفسه للتماثل الحاصل بينهما في المعنى، فقد وقع في هذه الإضافة خلاف بين النحاة ، ولهم في هذه الإضافة مذهبان :

المذهب الأول :

وهو مذهب البصريين [2] ، الذين ذهبوا إلى امتناع إضافة الموصوف إلى صفته ، ويرون في ذلك تناقضاً لعدم تعرف الشيء أو تخصيصه بنفسه ، وإلى ذلك أشار ابن يعيش بقوله :" الصفة

---

(١) منال الطالب (١٥٢/١) .

(٢) انظر : الإنصاف (٤٣٦/٢) ، واللباب (٣٩١/١) ، وشرح الكافية للرضي (٢٧٣/٢) ، والارتشاف (١٨٠٥/٤) ، وتوضيح المقاصد (٧٩٧/٢) ، والمساعد (٣٣٢/٢) ، والتصريح (١٣٢/٣) .

والموصوف شيء واحد ، لأنهما لعَيْنٍ واحدة ، فإذا قلت : (جاءني زيدٌ العاقلُ) ، فـ (العاقل) هو زيد ،و(زيدٌ) هو العاقل ... فإذا كانت الصفة والموصوف شيئاً واحداً ، لم يجز إضافة أحدهما إلى الآخر ، فلا تقول : (هذا زيدُ العاقلِ) ، و (هذا عاقلُ زيدٍ) بالإضافة ، وأحدهما هو الآخر " [1] .

وأورد القائلون بهذا عللاً لمذهبهم منها ما ذكره ابن الحاجب بقوله : " ولا يضاف موصوف إلى صفته لتعذر ذلك لفظاً ومعنى ، فلو ذهبت تضيف الموصوف إلى صفته لكنت معرفاً للشيء بغير ما لم يقصد به الذات ، ألا ترى أنك إذا قلت : مررت بزيد العالم ، فالمقصود بالذات إنما هو (زيد) ، و (العالم) لم يجيء إلا لغرض الحكم عليه بالعلم . وأيضاً فإن كونه صفة يقتضي له حكم التبعية ، وكونه مضافاً إليه يقتضي أنه المقصود بالنسبة إليه ، فكيف يكون الشيء تبعاً غير تبع من جهة واحدة ؟ وأيضاً فإن الصفة تقتضي أن تكون بإعراب الموصوف ، وكونه مضافاً إليه يقتضي أن يكون مخفوضاً بالإضافة ، فيؤدي ذلك إلى أن يكون الشيء مخفوضاً مرفوعاً وهو باطل " [2] ويقول :" ... وأيضاً فكل مضاف مقدر بحرف جر ولا يستقيم في مثل ذلك تقدير حرف الجر " [3] .

إلا أن هناك أساليب وقع فيها إضافة الموصوف إلى صفته ، ومن ذلك : قوله تعالى: **(جَانِبِ الغَرْبِيِّ)** [القصص :٤٤] وقوله : **(حَبُّ الحَصِيْدِ)** [ق:٩] ، وقوله : **(وَلَدَارُ الآخِرَةِ)** [يوسف:١٠٩] ، وقوله : **(حَقُّ اليَقِيْنِ)** [الواقعة:٩٥] وغيرها . ومما سُمع عن العرب [4] قولهم: " مسجد الجامع " و " صلاة الأُولى " و " حبة الحمقاء " وغير ذلك .

وإذا كان أصحاب هذا المذهب قد حكموا على هذه الشواهد بالسماع الذي لا يقاس عليه اتفاقاً ، فإنهم قد اختلفوا في توجيهها على رأيين :

---

(١) شرح المفصل (١٦٨/٢) .

(٢) شرح المقدمة الكافية (٦٠٢/٢) .

(٣) شرح الوافية (٢٥٠) .

(٤) ينظر : الأصول (٨/٢) ، واللباب (٣٩١/١) ، وشرح المفصل (١٦٨/٢) ، وشرح الجمل (١٦٧/٢)، وشرح الكافية (٢٧٣/٢) .

الرأي الأول :

رأي جمهور البصريين وهو أن هذه الإضافة في ظاهرها غير محضة ، لعدم إفادة التخصيص أو التعريف ، وهي في حقيقتها إضافة إلى صفة موصوف محذوف وتقدير ذلك في الشواهد السابقة : " جانب المكان الغربي " و " حب الزرع الحصيد" و " دار الحياة الآخرة " و " حق الأمر اليقين " و " مسجد الوقت الجامع " و " صلاة الساعة الأولى " و " حبة البقلة الحمقاء " فهم يعمدون فيها إلى التأويل .

قال ابن السراج مبيناً رأيهم :" فإن يك من الصفة وقد أُضيف إلى الاسم ، وذلك نحو: صلاة الأولى ومسجد الجامع . من قال هذا فقد أزال الكلام عن جهته ، لأن معناه وحَدَّهُ الصلاة الأُولى والمسجد الجامع ، ومن أضاف فجواز إضافته على إرادة : هذه صلاة الساعة الأولى ، وهذا مسجد الوقت الجامع أو اليوم الجامع ... ولو أراد به نعت الصلاة والمسجد لكانت الإضافة إليهما مستحيلة ، لأنك لا تضيف الشيء إلى نفسه " [١] .

وممن يرى بهذا الرأي الأخفش [٢] والفارسي [٣] وابن الأنباري [٤] والعكبري [٥] وغيرهم [٦].

فأصحاب هذا الرأي يرون أن أيَّ إضافة مسموعة من هذا النوع متأولة بتقدير موصوف محذوف صالحٍ أن تقع عليه الصفة ، ولا يسوغ لهم هذا التأويل الخروج عن المسموع ،قال الصبان مؤكداً ذلك :" قال الدماميني : واعلم أن إضافة الموصوف إلى صفته ، والصفة على

---

(١) الأصول (٨/٢) .

(٢) ينظر رأيه في الارتشاف (١٨٠٦/٤) .

(٣) ينظر رأيه في الارتشاف (١٨٠٥/٤) ، والمساعد (٣٢٢/٢) .

(٤) الإنصاف (٤٣٦/٢) .

(٥) اللباب (٣٩١/١) .

(٦) وهو رأي : ابن يعيش في شرح المفصل (١٦٨/٢) ، وابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية (٦٠٢/٢) ، وابن عصفور في شرح الجمل (١٦٧/٢) ، والمرادي في توضيح المقاصد (٧٩٧/٢) ، وابن هشام في الأوضح (١٠٩/٣) ، وغيرهم .

موصوفها لا تنقاس .أهـ ، ومنه يُعلم أن التأويل الذي ذكره الشارح لا يسَوِّغُ اعتبارُه ارتكابَنا تلك الإضافة ، وإنما هو تخريج للمسموع على وجه جائز " [١] .

على أنهم أيضاً قد حكموا بقبح هذا التأويل ، حيث قال ابن السراج :" وهو قبيح بإقامته النعت مكان المنعوت " [٢] وزاد ابن يعيش :" وليس ذلك بالسهل " [٣] .

الرأي الثاني :

أن الإضافة في هذه الأمثلة المسموعة إضافة محضة لإفادتها التخصيص ، وبالتالي فلا حاجة للتأويل في هذه الأمثلة . وهذا هو رأي السهيلي [٤] والرضي حيث قال: " ويجوز عندي أن تكون أمثلة إضافة الموصوف إلى صفته من باب (طور سيناء) وذلك بأن يجعل الجامع مسجداً مخصوصاً ، والغربي جانباً مخصوصاً ، والأولى صلاة مخصوصة ، والحمقاء بقلة مخصوصة ، فهي من الصفات الغالبة ثم يُضاف (المسجد) و (الجانب) و (الصلاة) و (البقلة) المحتملة إلى المختصة لفائدة التخصيص ، فتكون (صلاة الأولى) كـ (صلاة الوتيرة) و (بقلة الحمقاء) كـ (بقلة الكزبرة) و (جانب الغربي) كـ (جانب اليمين) " [٥] .

وقد نقل ابن عقيل جملة من الأدلة التي تؤكد هذا الرأي فقال :" وذهب الأكثرون إلى أنها محضة بدليل امتناع (أل) مع الإضافة ، لا يقال : المسجد الجامع إلا بالتبعية ، وكذا الباقي ، وكذلك يمتنع دخول (رب) عليها أو نعتها بالنكرة ..." [٦] .

وهذا الرأي هو رأي الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل [٧] .

---

(١) حاشية الصبان (٨٣٨/٢) .

(٢) الأصول (٨/٢) .

(٣) شرح المفصل (١٦٨/٢) .

(٤) نتائج الفكر (٢٨) .

(٥) (٢/ ٢٧٤ ، ٢٧٥) .

(٦) المساعد (٣٢٢/٢) .

(٧) (١٢/٢) .

وأصحاب هذا الرأي يمتازون عن أصحاب هذا المذهب القائلين بالسماع ، بتأكديهم على أن الإضافة في هذه الأمثلة المسموعة لا تخلوا من الفائدة ، فهم يؤكدون وجود فائدة الاختصاص المعنوية في هذه الأساليب ، قال السهيلي :" ... لكن الصفة أفادت معنى ليس في الموصوف ، فصرت كأنك تضيف إلى ذلك المعنى " [١] ، هذا فضلاً عن وجود الفائدة اللفظية وهي التخفيف الحاصل بحذف (أل) من المضاف .

المذهب الثاني :

وهو مذهب الكوفيين [٢] فقد ذهبوا إلى جواز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان ، قال الفراء مبيناً رأيهم :" وقوله : ولدار الآخرة ، أضيفت الدار إلى الآخرة ، وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه ، كقوله تعالى : (**إِنَّ هَـذَا لَهُوَ حَقُّ اليَقِيْن**) [الواقعة:٩٥] والحق : هو اليقين .ومثله : أتيتك بارحة الأولى ،وعام الأول ،وليلة الأولى..." [٣] .

وقد ذهب الفراء إلى ذلك في كثير من الآيات [٤] . وتبعهم في ذلك الزمشخري وابن الطراوة وابن طاهر وابن خروف ، وأبو القاسم بن القاسم وجماعة [٥] . ويظهر أن ابن الأثير ممن يميل إلى هذا الرأي فمن خلال النص السابق نجد أنه قد جعل قول القائل :" عرض الفسيح" — وهو مما لم تتناوله كتب النحاة شاهداً في المسألة — من باب إضافة الموصوف إلى صفته .وهذا هو رأي الكوفيين ، لكنه في البديع بصري المذهب حيث قال في الصنف الرابع من الإضافة غير المحضة ما نصه :" الصنف الرابع : إضافة الموصوف إلى الصفة ، والصفة إلى الموصوف ، على تقدير مضاف محذوف . فالأول : نحو : "مسجد الجامع" و " صلاة الأولى " و " جانب

---

(١) نتائج الفكر (٢٨) .

(٢) انظر : الانصاف (٤٣٦/٢) ،و اللباب (٣٩١/١) ، وشرح كافية ابن الحاجب (٢٧٣/٢)، والارتشاف (١٨٠٥/٢) ، وتوضيح المقاصد (٧٩٧/٢) ، والمساعد (٣٣٢/٢) ، والتصريح (١٣٢/٣).

(٣) معاني القرآن (٥٥/٢ ، ٥٦) .

(٤) انظر : النحو الكوفي (٣١) .

(٥)نقله عنهم أبو حيان ، انظر : الارتشاف (١٨٠٦/٤) .

الغربي" و " دار الآخرة" ، التقدير : مسجد الوقت الجامع ، وصلاة الساعة الأولى ، وجانب المكان الغربي ، ودار الحياة الآخرة ... " [١] ، فإما أن يكون ابن الأثير كوفي المذهب في هذه المسألة ، باعتبار أن الحكم بالجواز في المنال ناسخ للمنع في البديع لتأخر المنال عنه في التأليف ، أو أنه اعتباره بصري المذهب فيكون قوله السابق من تخريج المسموع الشاذ على قول للعرب وإن كان مرجوحاً .

وقد تبع ابن مالك الكوفيين فقال :" ونبهت أيضاً على أن إضافة الاسم إلى ما هو في الأصل صفة كـ (مسجد الجامع) واسطة بين المحضة وغير المحضة على أصح القولين ؛ لأنها إضافة تصل ما هي فيه بما يليه " [٢] .

كما أخذ به بعض المحدثين منهم : عباس حسن [٣] ومحمد محيي الدين [٤] .

وقد استدل أصحاب هذا المذهب بأمرين :

الأول : ورود ذلك في كتاب الله [٥] وكلام العرب كثيراً ، وهي كثرة تكفي للقياس قال عباس حسن بعد عرضه لمذهب الكوفيين :" .. والحاجة قد تدعو لاستخدام القياس ؛ للانتفاع بفائدة تلك الإضافات المتعددة الأنواع ، فإنها لا تخلو من فائدة معنوية كالإيضاح مع التوكيد ، برغم أن هذه الفائدة المعنوية تختلف نوعاً ومقداراً عن الفائدة المعنوية التي للإضافة المحضة..." [٦] .

---

(١) (١/٢٩٠) مجلد (١) .

(٢) شرح التسهيل (٣/٩٤) .

(٣) النحو الوافي (٣/٤٩) .

(٤) الانتصاف (٢/٤٣٧) .

(٥) ذكر الدكتور محمد عضيمة أنها بلغت ما يقرب من (٣٦) آية : دراسات لأسلوب القرآن الكريم.

(٦) النحو الوافي (٣/٤٩).

الثاني : اعتمدوا في إثبات جواز هذه الإضافة على (قياس التنظير) فقد سلك النحاة في ذلك طريقاً من القياس حاصله أن العرب قد جاء في كلامهم عطف الشيء على مرادفه ، كما في قول الشاعر [١] :

أزعمت أنَّك قد قتلـ ـت سراتنا كَذِباً ومَيْنـاً

فالكذب هو المين ، ووجه الدلالة في ذلك أن الأصل في العطف اختلاف المعطوف عليه ، فلما استساغوا في العطف أن يتركوا الأصل ويعطفوا على مترادفين قاسوا باب الإضافة على باب العطف إذ كان الشأن فيهما من هذه الجهة واحداً [٢].

ويؤكد ابن الطراوة هذا الاستدلال حين قاس باب الإضافة في هذه المسألة على باب النعت وباب العطف وباب التوكيد ومثَّل لذلك فقال :" ومنه في النعت (غرابيب سود) وفي العطف (أقوى وأقفر) وفي التأكيد (كلهم أجمعون أكتعون) " [٣].

وقد رأى المتأخرون من النحاة كعباس حسن [٤] ومحمد محيي الدين [٥] في المذهب الكوفي تيسيراً في اللغة تتطلبه حياة الناس، وفيه كذلك بُعد عن التكلف الذي لا داعي له .

الترجيح :

يبدو لي مما سبق أن مذهب الكوفيين –ومعهم ابن الأثير في المنال– هو الراجح للأسباب الآتية:

أولاً : كثرة السماع في الآيات وأقوال العرب .

ثانياً : القياس يؤيد هذا المذهب ، بالنظر إلى جريان ذلك في أبواب : النعت ، والعطف ، والتوكيد .

---

(١) قائله : عبيد بن الأبرص . انظر :الديوان(١٤١)، والشعر والشعراء (٤٨) ، والخزانة (٣٢٤/١) .

(٢) انظر : عدة السالك (١٠٨/٣) .

(٣) رسالة الإفصاح (٩٤) .

(٤) النحو الوافي (٤٩/٣) .

(٥) الانتصاف (٤٣٧/٢) .

وأخيراً : فهناك من كبار النحاة من استحسن رأي الكوفيين –وإن لم ير رأيهم– قال الرضي : " والإنصاف أن منه كثيراً لا يمكن دفعه ..." [١] ، وقال العيني :" ... والأحسن ما قاله الفراء : " إن العرب تضيف الشيء إلى نفسه عند اختلاف اللفظين كقوله تعالى : (حق اليقين).." [٢]

(١) شرح الكافية (٢/٢٧٥) .

(٢) شرح الشواهد (٢/٨٢٨) .

المسألة الرابعة : تعريف العدد المضاف :

قال ابن الأثير :" وقوله (المائة البقرة) و (المائة الضائنة) بتعريف (المائة) مع الإضافة ، مما لا يجيزه نحاة البصرة ، وإنما يقولون : أخذت مائة الدرهم لا غير ، لأن الألف واللام لا يجتمعان مع الإضافة ، وأجاز ذلك نحاة الكوفة في العدد خاصة " [(١)].

التمهيد:

العدد على أربعة أنواع [(٢)] : الأول : المفرد ، وهو : (واحد) و (اثنان) في المذكر ، و (واحدة) ، (اثنان) في المؤنث ، والعشرون والثلاثون وسائر العقود . والثاني : المضاف ، وهو من ثلاثة إلى عشرة ، ومائة ، وألف . والثالث : المركب ، وهو من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر) . والرابع : المعطوف : ويقصد به العقود المعطوفة على النيف من (واحد وعشرين) إلى (تسع وتسعين) .

وإذا كان الإجماع بين النحاة منعقد في طريقة تعريف المفرد والمعطوف ، فإن الخلاف بين النحويين حاصل في تعريف المضاف والمركب ، ففي كل منهما اتفاق واختلاف . وسيكون الحديث هنا مقتصراً على بيان الخلاف في تعريف العدد المضاف لاقتصار نص ابن الأثير السابق عليه .فأقول وبالله التوفيق :

المناقشة :

اتفق النحاة في تعريف العدد المضاف واختلفوا ، وقد بيّن ابن عصفور [(٣)] أن النحاة مجمعون في تعريف العدد المضاف على صورتين :

الأولى : إدخال الألف واللام على الثاني وتعريف الأول به ، نحو قولك :

" ثلاثة الرجال" فهذه الصورة جائزة باجماع أهل البصرة والكوفة .

---

(١) منال الطالب (١/١٢٦) .

(٢) انظر : شرح الجمل لابن عصفور (٢/١٢٢) .

(٣) المصدر السابق (٢/١٣٢) .

الثانية: وهي إدخال الألف واللام على الأول وإضافته إلى الثاني ، فهذه الصورة غير جائزة بالإجماع نحو قولك : "الثلاثة رجال" وعلل الرضي لها بقوله :" لإضافة المعرفة إلى النكرة ، ولا نظير له، لا في المعنوية ،ولا في اللفظية " [١] .

وهناك صورة ثالثة هي محل خلاف بين النحويين ، وهي ادخال الألف واللام على الأوّل والثاني نحو قولك :" الثلاثة الرجال" وللنحاة في هذه الصورة رأيان :

الرأي الأول :

وهو رأي البصريين [٢] الذي يمنعون هذه الصورة ولا يجيزونها ، ويرون أن العدد المضاف لا يتعرف إلا بإدخال الألف واللام على الثاني وإضافة الأول إليه ، قال سيبويه :" وتدخل في المضاف إليه الألف واللام ، لأنه يكون الأول به معرفة ، وذلك قولك : ثلاثة أبواب ، وأربعة أنفس ، وأربعة أثواب . وكذلك تقول فيما بينك وبين العشرة ، وإذا أدخلت الألف واللام قلت : خمسة الأثواب ، وستة الأجمال " [٣] وتبعهم ابن الأثير -رحمه الله-فلا يجيز مثل:(المائة البقرة) أو (المائة الضائنة) قال -رَحِمَهُ الله- في البديع في تعريف العدد المضاف :" تعريف الاسم الثاني منهما نحو : ثلاثة الأثواب وخمسة الرجال وسبع النسوة " [٤] وعلل لذلك في المنال فقال: " لأن الألف واللام لا يجتمعان مع الإضافة " [٥] .

وهذا هو شأن الإضافة المعنوية فالمعنى قي قولك : ثلاثة دراهم ، أي ثلاثة من دراهم وكذا في قول : مائة ثوب أي مائة من ثوب ، قال الجرجاني:" فإذا أردت التعريف عرفت الثاني بالألف واللام ، تقول : ثلاث الأثواب التي تعلم ، وألف الثوب بمنزلة ألف الثياب ، وذاك أنك

---

(١) شرح الكافية (٢/٢٤٧) .

(٢) انظر : المخصص (٥/٢٠٩) ، وشرح المفصل (٢/١٣١) ، وشرح الجمل (٢/١٣٢) ، والمساعد(٢/٩٠) .

(٣) الكتاب (١/٢٠٦) .

(٤) البديع (٢/٣٠٣) ، مجلد(١).

(٥) (١/١٢٦) .

لو أدخلت (أل) على الأول ، فقلت : الثلاثة : امتنع من الإضافة إلى المميز " [١] . و العلة في الامتناع عبر عنها ابن الأثير في نصه السابق وفصل القول فيها ابن يعيش فقال :" ولذلك لا يجمع بين الألف واللام والإضافة ، لأن ما فيه الألف واللام لا يكون إلا معرفة ولا يمكن اعتقاد التنكير مع وجودهما " [٢] .

وهذا الحكم جارٍ حتى مع تعدد الإضافات ، قال في المخصص :" فإن زاد على واحد وأكثر أضفت بعضاً إلى بعض ، وجعلت آخره بالألف واللام ، تقول في تعريف ثلاث أثواب : ثلاثة الأثواب ، وفي مائة درهم : مائة الدراهم ، وفي مائة ألف درهم ، مائة ألف الدرهم " [٣] .

ولذلك عبر ابن مالك عن الثاني بالآخر وهو يراه اللفظ الأدق، حيث قال في دخول الألف واللام :" وقلت على الآخر و لم أقل على الثاني ؛ليتناول ذلك ما تضمن إضافة واحدة ،وما تضمن إضافتين أو أكثر، نحو: قبضت خمس مائة ألف دينار " [٤] .

وقد أكد أصحاب هذا الرأي مذهبهم بأنه لم يسمع عن العرب الثقات في تعريف العدد المضاف إلا هذه الصورة ، ومن ذلك قول ذي الرمة [٥] :

وهل يُرجع التسليمَ أويَكْشفِ العنا ثلاثُ الأثافي والدِّيار البلاقع

فالشاهد فيه تعريف (الأثافي) حيث أراد تعريف ما أضيف إليه ، وهو الثلاث ، و لم يحتج مع ذلك إلى الألف واللام بل الإضافة إلى ما فيه الألف واللام .

---

(١) المقتصد (٢/٧٣٥) .

(٢) شرح المفصل (٢/١٣٠ ، ١٣١) .

(٣) (٥/٢١٠) .

(٤) شرح التسهيل (٢/٢٣١) .

(٥) انظر :الديوان(٤٢٢)، والمقتضب (٢/١٧٦) ، والمخصص (٥/٢١٠) ، وشرح المفصل (٢/١٣١) ، وشرح التسهيل(٢/٣٢١) ، والهمع (٥/٣١٤) ، والخزانة (١/٢١٤) ، والدرر(٦/٢٠١).

ومنه أيضاً قول الفرزدق [١]

ما زال مُذ عقدتْ يَداهُ إزارَهُ فَسَما وأَدْرَكَ خمسةَ الأشبارِ

حيث عرف (خمسة) بإدخال الألف واللام على ما أضيفت إليه (الأشبار) ،والاكتفاء بذلك عن تعريفها .

وقد صاغ ابن الأثير في ذلك قاعدة متفردة جمعت رأي نحاة البصرة في تعريف العدد بأدق عبارة وأوجزها فقال :" كل معدود منصوب فالتعريف يقع فيه للعدد ، وكل معدود مجرور فالتعريف له وإن كان آخراً " [٢] .

الرأي الثَّاني :

وهو رأي الكوفيين [٣] الذين يجوّزون دخول الألف واللام على الأول والثاني ، قال ابن مالك:" وروى الكوفيون إدخال حرف التعريف على العدد المضاف إلى مافيه الألف واللام ، كقول : قبضت العشرة الدنانير ، واشتريت الخمسة الأثواب " [٤] .

وقد اعتمدوا في تأييد رأيهم على النقل والقياس .

فقد نُقل عن الكسائي [٥] أنه روى قول بعضهم : (الخمسة الأثواب) وقد تصدى البصريون لمثل هذه الرواية ، ومن ذلك قول المبرد :" ومما يبطل هذا القول أن الرواية عن العرب الفصحاء خلافه، فرواية برواية "[٦] فرد هذا النقل بما عرف عن الفصحاء، وكذلك رُدّ بعدم اطراده حتى

---

(١) انظر :الديوان(١/٣٠٥)، والمقتضب (٢/١٧٦) ، وشرح المفصل (٢/١٣١) ، والصفوة الصفية (٢/٢٦٦) ، وشرح الأشموني(١/١٧٤) ، والهمع (٥/٣١٤) ، والخزانة (١/٢١٣) ، والدرر (٦/٢٠٣) .

(٢) البديع (٢/٣٠٣) ، مجلد(١) .

(٣) انظر : المخصص (٥/٢١٠) ، وشرح المفصل (٢/١٣١) ، وشرح الجمل (٢/١٣٢) ، وشرح التسهيل (٢/٣٢١) ، والارتشاف (٢/٧٦٢) ، والمساعد (٢/٩٠) ، والهمع (٥/٣١٤) .

(٤) شرح التسهيل (٢/٣٢١) ، وانظر : شرح الكافية الشافية (٢/١٩٤) .

(٥) انظر : المفصل (٢٥٨) .

(٦) المقتضب (٢/١٧٥) . وانظر: شرح الكافية (٢/٢٤٦) .

عمن نُقل عنهم هذا القول ، قال ابن يعيش :" وقد روى أبو زيد فيما حكى عنه أبو عمر الجرمي: أن قوماً من العرب يقوله غير فصحاء ، و لم يقولوا :(النصف الدرهم) ولا (الثلث الدرهم) وامتناعه من الاطراد في أجزاء الدرهم يدل على ضعفه في القياس " [١] .

وأما القياس ، فقد قاسوا ادخال الألف واللام على الأوّل والثاني ، بقول العرب :" الحسن الوجه " حيث دخلت أداة التعريف على المضاف مع الإضافة ، قال ابن عصفور في قول : (الثلاثة رجال) : " وأهل الكوفة يجيزونه قياساً على (الحسن الوجه) " [٢] . وقد رد البصريون هذا الاستدلال ببيان ضعفه وأن القياس على خلافه حيث قال المبرد :" والقياس حاكم بعد أنه لا يضاف مافيه الألف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال ... فعلى هذا نقول: هذه ثلاثة أثواب ، كما تقول : هذا صاحب ثوب . فإن أردت التعريف قلت : هذه ثلاثة الأثواب ، كما تقول : هذا صاحبُ الأثواب ؛ لأن المضاف إنما يعرفه ما يُضاف إليه " [٣] .

كما ردوا هذا القياس من جهة أن اتفاق الحكم في قول العرب :(هذا الحسنُ الوجه) وقولهم: (الثلاثة الأثواب) غير صحيح ، قال ابن عصفور :" وهذا خطأ لأنه إنما جاز الجمع بين الألف واللام والإضافة في باب : (الحسن الوجه) لأن الإضافة فيه غير محضة ، والإضافة هنا محضة فلا يجوز الجمع بينها وبين الألف واللام أصلاً " [٤] .

وهكذا يُفَسَّر قول الزمخشري :" والخمسة الدراهم فبمعزلٍ عن أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء " [٥] .

وقد وجه ابن الحاجب هذا الرأي على ضعفه فقال :" وأما من قال : الثلاثةُ الأثواب ، فقد تقدّم رده ، ووجهه : أن الثلاثة هي المرادة بالذات المقصودة بالتعريف فصَحّ تعريفها لذلك ، وجاز إضافتها إلى المعرفة لإفادة غرض آخر ، وهو تبيين هذه الذات المبهمة ، فصار في الإضافة

---

(١) شرح المفصل (١٣١/٢) ، وانظر : الارتشاف (٧٦٣/٢) ، والمساعد (٩٠/٢) .

(٢) شرح الجمل (٢١٠/٥) .

(٣) المقتضب (١٧٥/٥) .

(٤) شرح الجمل (١٣٢/٢) .

(٥) المفصل (١٠٤) .

معنى غير معنى التعريف فجاز الجمع بينهما " [١] وفسر الرضي ذلك فقال :" كأنك كنت ذكرت أولاً أن عندك ثلاثة : مثلاً : ولم تذكر من أي نوع هي ، ثم رجعت إلى ذكرها فقلت : بعت الثلاثة ، أي تلك الثلاثة ثم بينت نوعها ، فقالت : (الثلاثة الأثواب) "[٢] . ثم عاد وردّ هذا التوجيه والاعتذار للكوفيين فقال :" لأن المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المميز ، وإنما جيء بالعدد لنصوصية كمية المميز ، ألا ترى أن المفرد والمثنى نحو : (رجل) و (رجلان) لما دلاّ على النصوصية لم يؤت بالعددين ، وأيضاً الأغلب وصف المضاف إليه لا المضاف كقوله تعالى: **(سَبْعَ بَقَراتٍ سِمَانٍ)** " [٣] .

الترجيح :

يظهر لي من خلال العرض السابق ما يلي :

أولاً: أن رأي البصريين أقوى والحجة فيه أبلغ ، ففي تعريف العدد المضاف تدخل الألف واللام على المعدود ، فأقول : اشتريت بثلاثة الدراهم ، قولاً واحداً لأمرين :

١/ أنها ستعمال الفصحاء من العرب ، وغير الفصحاء يقولون غيره كما نص عليه النحاة في المسألة .

٢/ أن هذا الرأي مؤيدٌ بالقياس . واعتماد المخالفين على القياس واهٍ كما ذكرنا في المناقشة.

ثانياً: ما ورد مخالفاً لذلك في استعمال العرب فالأولى الأخذ فيه برأي ابن مالك الذي قال عنه:" هذا شاذ يحفظ ، لا يقاس عليه " [٤] .

---

(١) الإيضاح (١/٦١٧) .

(٢) شرح الكافية (٢/٢٤٧) .

(٣) المصدر السابق (٢/٢٤٦ ، ٢٤٧) .

(٤) شرح التسهيل (٢/٣٢١) .

المسألة الخامسة : إبدال النكرة من المعرفة :

قال ابن الأثير في قول القائل :

دعاها بشاةٍ حَائلٍ فَتَحلَّبت عَلَيه صَرِيحاً ضُرةُ الشاةِ مُزبدِ

" وقيل : إنّ (مزبد) بالجر على البدل من الشاة ، وإنما لم يؤنثه حيث لم يجعله وصفاً لها ، لأن الشاة معرفة فلا توصف بالنكرة ، وإنما جعله بدلاً لجواز إبدال النكرة من المعرفة ، والمذكر من المؤنث.." (١) .

التمهيد :

ذكر النحاة جواز إبدال النكرة من المعرفة، والمعرفة من النكرة ، قال ابن السراج :"يجوز إبدال المعرفة من النكرة والنكرة من المعرفة ، والمضمر من المظهر، والمظهر من المضمر ، والبدل في جميع ذلك سواء ... [ثم يقول] وأما إبدال النكرة من المعرفة فنحو قولك : مررت بزيد رجل صالح ، كما قال الله عز وجل : **(كَلاَّ لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ)** [العلق:١٥، ١٦] فهذا إبدال نكرة من معرفة " (٢) .

قال ابن خالويه في إعرابه لهذه الآية :" (ناصية) بدلٌ من الأولى (كاذبة) نعت لها ، والعرب تبدل النكرة من النكرة والنكرة من المعرفة والمعرفة من النكرة " (٣) .

فالبدل لا يشترط فيه أن يتبع المبدل منه في شيء مما كان يتبع النعت فيه المنعوت، فالمعرفة لا تنعت إلا بالمعرفة والنكرة كذلك لا تنعت إلا بالنكرة ، وليس البدل والمبدل منه كذلك ، وقد علل لذلك ابن أبي الربيع فقال :" لأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد ، وليس البدل والمبدل

---

(١) منال الطالب (١/١٩٢) .

(٢) الأصول (٢/٤٦، ٤٧) .

(٣) إعراب ثلاثين سورة من القرآن (١٢٦) .

منه كالشيء الواحد ، لأنه في تقدير تكرار العامل ، فهما جملتان ، فيجوز أن تكون إحداهما معرفة والأخرى نكرة " [١] .

إنما وقع الخلاف بين النحويين في مسألة الاشتراط لإبدال النكرة من المعرفة خاصة ولهم في ذلك رأيان :

الرأي الأول :

وهو رأي البصريين [٢] إذ أجازوا إبدال النكرة من المعرفة مطلقاً دون اشتراط بأن تكون النكرة موصوفة أو تكون من لفظ المعرفة كما يرى ذلك آخرون .

وهو مذهب جمهور النحاة [٣] على رأسهم سيبويه حيث قال في قولك : مررت بأخويك مسلماً وكافراً :" ومن جعلهما بدلاً من النكرة جعلهما بدلاً من المعرفة كما قال الله عز وجل :(لَنَسْفَعاً بِالنّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ) [العلق:١٥، ١١٦]" [٤] يريد أن (مسلم) و (كافر) نكرتان ، وكما أنهما قد تكونان بدلاً من النكرة فيمكن جعلهما هنا بدلاً من المعرفة (أخويك)، وهذا أيضاً هو رأي المبرد [٥] وابن السراج [٦] وغيرهما [٧] .

وابن الأثير -رحمه الله- ممن يرى رأي الجمهور بجواز إبدال النكرة من المعرفة دون الحاجة إلى وصفها أو أن تكون من لفظ المعرفة ، وعلى هذا وجه رواية الجر في قول القائل:

---

(١) البسيط في شرح الجمل (٣٩٤/١) .

(٢) انظر : الارتشاف (١٩٦٣/٤) ، المساعد (٤٢٨/٢) .

(٣) نسبه إليهم السيوطي في الهمع (١٥١/٣) .

(٤) الكتاب (٩/٢) .

(٥) المقتضب (٢٩٦/٤/٤) .

(٦) الأصول (٤٦/٢) .

(٧) فهو رأي : الزجاج في الجمل (٢٣) ، وابن رضي في اللمع (١٤٤) ، والشلوبين في التوطئة (٢٠٢) ، وابن عصفور في شرح الجمل (٢٥٧/١) ، وابن مالك في شرح الكافية الشافية (٥٧٧/١) ، والرضي في شرح الكافية (٤٠٥/٢) ، وأبو حيان في البحر المحيط (٤١٩/٨) ، وابن هشام في شرح شذور الذهب (٤٤٧) ، وغيرهم .

دعاها بشاةٍ حائلٍ فتحلَّبتْ له بصريح ضَرَّةُ الشاة مُزْبِدِ

فجعل (مزبد) بدلاً من (الشاة) وهي نكرة أبدلت من المعرفة دون أن توصف أو تكون من لفظها . وقد أجاز الإبدال في البديع [١] دون تفصيل مستدلاً بقوله تعالى : (**لَنَسْفَعاً بِالنّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ**) [العلق:١٥، ١١٦].

وقد استدل الجمهور على مذهبهم بجملة من الآيات القرآنية والشواهد الشعرية منها :

- قوله تعالى : (**يَأَيُّهَا الّذِينَ آمَنُواْ إِذَا جَآءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ**) [الممتحنة:١٠] قال أبو حيان :" وقُرئ (مهاجراتٌ) بالرفع على البدل من المؤمنات " [٢] فـ (مهاجرات) لم توصف وليست من لفظ (المؤمنات) .
- وقول الشاعر[٣] :

فإلى ابن امِّ أُناسٍ أرحلُ ناقتي عمرٍو فتبلغُ حاجتي أو تزحفُ
ملكٍ إذا نَزَلَ الوفودُ بِبَابِهِ عرضوا مَوَارِدَ مُزْبَدٍ لا يُتْرَفُ

فـ(ملك) نكرة أبدلت من (أم أناس) أو من (عمرو) وكلاهما معرفة ، لم توصف والنكرة هنا (ملك) ليست من لفظها .

وهو من شواهد سيبويه [٤] في هذا الباب ، قال الأعلم :" الشاهد فيه جري (ملك) على ما قبله بدلاً منه ، وهو من بدل النكرة من المعرفة لما فيه من زيادة الفائدة ، ولو رفع على القطع لكان حسناً " [٥] .

---

(١) (١/٣٤٦) مجلد (٢) .

(٢) البحر المحيط (١/٢٥٤) .

(٣) قائله : بشر بن حازم الأسدي . انظر : الكتاب (٢/٩) ، وشرح الأبيات للسيرافي (٢/٢٧) ،والخزانة (١/١٥٨) ، والدرر (٦/٦٨) ، اللسان (٦/٢٦) [زحف] . وأم أناس: هي بنت ذهل بن شيبان ، إحدى جدات الممدوح عمرو بن هند .

(٤) انظر :الكتاب (٢/٩) .

(٥) النكت (٢/٣٧) .

• وقول الآخر [١]:

فلا وأبيك خيرٍ منك إنِّي ليؤذيني التَّحَمْحُمُ والصهيلُ

فـ (خير منك) بالجر على البدل من (أبيك) ، والبدل هنا نكرة غير موصوفة ، وليست من لفظ المبدل منه ، وقيل فيه غير ذلك [٢].

• وقول الآخر [٣]:

ولا يلبث العَصْرَان يومٌ وليلةٌ إذا طَلَبَا أنْ يُدْرِكا ما تيمَّمَا

فـ (يومٌ) و (ليلةٌ) نكرتان مبدلتان من (العصران) المعرفة ، والنكرة هنا لم توصف وليست من لفظ المبدل منه .

• وقول الآخر [٤]:

إنَّا وَجَدْنا بني خَوْلاَنَ قَاطبةً كسَاعدِ الضبِ لا طُولٍ ولا قِصَرِ

حيث أبدل (لا طول ولا قصر) من (ساعد الضب) دون وصف ، أو كونها من لفظها .

ويلحق أصحاب هذا الرأي من النحويين من استحسن أن توصف النكرة حين تبدل من المعرفة، على أن ذلك ليس شرطاً في الإبدال ، وهذا رأي الزمخشري حيث قال :" وليس بمشروط أن يتطابق البدل والمبدل منه تعريفاً وتنكيراً ، بل لك أن تبدل أي النوعين شئت من الآخر ،

---

(١) قائله : شمير بن الحارث الضبي . انظر : شرح الجمل لابن عصفور (٢٥٨/١) ، وشرح التسهيل (١٩١/٣) ، والمساعد (٤٢٩/٢) ، والخزانة (١٧٧/٥) ، واللسان (١٠٦/١) [أذن].

(٢) قيل : (خير) بالجر على البدل من (أبيك) بتقدير الموصوف ، أي : (رجل خير من أبيك) ، وهذا البدل بدلُ كل من كل ، ومع اعتبار الموصوف يكون الإبدال جارياً على القاعدة : إذا كان البدل نكرة من معرفة يجب وصفها ، وعليه فبهذا الاعتبار لا شاهد هنا فيه . وقيل :(خير) بالرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف ، نقله الأخفش في شرحه لنوادر أبي يزيد . انظر : الخزانة (١٧٧/٥) .

(٣) انظر : شرح الجمل (٥٨/١) ، وشرح الكافية للرضي (٤٠٥/١) ، والخزانة (١٨١/٣) ، واللسان (٣٨٨/٢) [رجل].

(٤) قائله : حميد بن ثور . انظر : الكامل (٢٨١/١) ، وشرح التسهيل (١٩١/٣) ، واللسان (٢٣٦/٩) [عصر].

قال الله تعالى : (**إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللهِ**) [الشورى: ٥٢، ٥٣] وقال : (**بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ**) [العلق:١٥ ، ١٦] خلا أنه لا يحسن إبدال النكرة من المعرفة إلا موصوفة كناصية "[١] .

وتبعه ابن يعيش [٢] وابن أبي الربيع [٣] وقد نُقل عنه غير ذلك كما سيأتي .

الرأي الثاني :

ذهب أصحابه إلى اشتراط أن توصف النكرة إذا أُبدلت من المعرفة ، أو أن تكون من لفظ المبدل منه المعرفة .

وقد اختلف النحاة في نسبة هذا الرأي ، فابن عصفور [٤] نسب إلى البغداديين اشتراطهم في إبدال النكرة من المعرفة أن تكون من لفظها بدلالة قوله تعالى : (**لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ**) [العلق:١٥ ،١١٦] وقول الشاعر [٥] :

وكنت كذي رِجْلَين رجْلٍ صحيحةٍ ورِجْلٍ رمى فيها الزمان فَشلَّتِ

ونسب إليهم كذلك القول باشتراط وصف النكرة إذا أُبدلت من المعرفة ثم قال :" ووافقهم على هذا الشرط أهل الكوفة " [٦] .

وقد وافق ابن عصفور فيما ذكره : أبو حيان [٧] وابن عقيل [٨] والسيوطي [٩] .

---

(١) المفصل (١٤٩) .

(٢) شرح المفصل (٢/٢٦٦) .

(٣) البسيط (١/٣٩٨) .

(٤) شرح الجمل (١/٢٥٧) .

(٥) قائله : كثير عزة . انظر : الكتاب (١/٤٣٢) ، والمقتضب (٤/٢٩٠) ، وشرح الأبيات للسيرافي(١/٤٤٣) ، وشرح المفصل (٢/٢٦٦) ، والمغني (٢/٥٤٤) ، والمساعد (٢/٤٣١).

(٦) شرح الجمل (١/٢٥٧) .

(٧) انظر : الارتشاف (٤/١٩٦٢) .

(٨) انظر : المساعد (٢/ ٤٢٨، ٤٢٩) .

(٩) انظر : الهمع (٣/١٥١ ، ١٥٢) .

أما ابن مالك [١] فقد نسب اشتراط اتحاد اللفظين إلى الكوفيين .

ويظهر لي ضعفُ نسبة هذا الرأي للكوفيين وذلك لأمرين :

الأول : أن هذا لا يتفق مع ما عرف عن المنهج المتبع عند هذه المدرسة في التقعيد النحوي ، وذلك باعتمادهم في التقعيد على القياس على ما ندر من شواهد فكيف وقد بلغ من كثرته الحدّ الذي جعل البصريين يجيزون هذا الإبدال دون اشتراط .

الثاني : ما ذكره أبو حيان بقوله :" وكلام الكوفيين على خلاف النقل ، قال الكسائي والفراء في قوله تعالى : (**قِتَالٍ فِيْه**) من قوله تعالى : (**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ**) [البقرة:٢١٧] ، خفضهُ على نية (عن) مضمرة ... ومعلوم أن الخفض على نية تكرار العامل هو البدل ، والمعنى أنهم يرون في هذه الآية إبدال مع أن البدل هنا لم يوصف و لم يكن من لفظ الأول " [٢] .

وقد اشترط وصف النكرة إذ أُبدلت من المعرفة جماعة من البصريين منهم : السهيلي وقد علل لذلك فقال : " وكذلك حكم المعرفة إذا أبدلت منها النكرة أن تكون النكرة منعوتة ، وإلا لم يقع بها فائدة ، ولا كانت بياناً لما قبلها " [٣] . كما أنه رأي العكبري الذي أكد ذلك معللاً بقوله :" لأن المعرفة أبينُ من النكرة ، فإذا لم تصف النكرة انتقض غرض البدل ، وإذا وصفتها حصل بالصفة بيان لم يكن في المعرفة " [٤] .

وقد نقل عنهم ابن عصفور قولهم في ذلك :" ألا ترى أنك إذا قلت : " مررت بمحمد رجلٍ" لم يكن مفيداً إذ معلوم أن (محمدًا) رجلٌ فإذا وصفته أفاد " [٥] ثم رد هذا القول لهم بأمرين :

الأول :عام حيث قال :" لا يشترط عندنا أن يكون في البدل فائدة " [٦] .

---

(١) انظر : شرح التسهيل (٣/١٩١) .

(٢) البحر المحيط (٢/١٥٤) . وانظر : معاني القرآن للفراء (١/١٤١) .

(٣) نتائج الفكر (٢٣٢) .

(٤) اللباب (١/٤١٢) .

(٥) شرح الجمل (١/٢٥٧) .

(٦) المصدر السابق (١/٢٥٧) .

الثاني :خاص يتعلق بمثالهم السابق فقال :" وأيضاً فإن قولك : (مررت بمحمد رجلٍ) مفيد لأنه قد يمكن أن يكون (محمد) اسم امرأة ؛لأن الرجل يسمى باسم المرأة ، وكذلك المرأة تسمى باسم الرجل " [١] وأكد ذلك السيوطي فقال :

" وأجيب عما ذكر من عدم الفائدة بأنه قد علم من طريقة العرب أنهم يسمون المذكر بالمؤنث وعكسه ، ففائدة الإبدال رفع اللبس ، نحو : مررت بهندٍ رجلٍ ، وبجعفرٍ امرأةٍ " [٢] .

الترجيح :

يترجح لي في المسألة جواز إبدال النكرة من المعرفة دون اشتراطٍ بأن تكون هذه النكرة موصوفة أو من لفظ المعرفة وهو رأي الجمهور . ومنهم ابن الأثير وذلك لأمرين :

أولاً: أن هذا الرأي مؤيَّدٌ بالسماع في كثير من الشواهد التي لا مجال لردها أو تأويلها .

ثانياً: أن قول المانعين بعدم وجود الفائدة في إبدال النكرة من المعرفة مردود بأمرين :

١/ ما ذكره ابن عصفور من أن الإفادة ليست شرطاً في الإبدال .

٢/ أن إظهار الفائدة ممكن في شواهد المجوزين ففي مثل :" مررت بمحمدٍ رجلٍ" فائدة ظاهرة كما مر معنا ، وأكد ذلك صاحب حماة فقال : " أنه تحصل من اجتماعهما فائدة لم تحصل في الانفراد ..." [٣] فلو لم يكن إلا هذه لكفت في إظهار الفائدة .

(١) شرح الجمل (٢٥٩/١) .

(٢) الهمع (١٥٢/٣) .

(٣) الكُناش (٢٣٨/١) .

المسألة السادسة : نداء المعرف بالألف واللام :

قال ابن الأثير -رَحِمَهُ الله- " الأصل في قولهم : اللهم اغفر لي : يا الله اغفر لي ، فحذفوا (يا) من أوله ؛ لأنها لا تدخل على اسم فيه الألف واللام ، فلا تقل : (يالرجل) ، ولا (يا الغلام) ، ولم تدخل إلا على اسم الله تعالى خاصة لكثرة الاستعمال " [(١)] .

التمهيد :

النداء من خواصّ الأسماء ، والغرض منه تنبيه المدعوِّ ليقبل عليك ويجيبك ؛ لذا فهو يُعرِّف المنادى بالقصد والإشارة . وحيث إن الاسم يتعرف بالألف واللام ، فقد وقع خلاف بين النحاة في نداء ما فيه (أل) ، ومنشأ الخلافِ الإجماع على أن الاسم لا يتعرف من وجهين مختلفين ، فكما أنه لا يجمع بين حرفي جر أو استفهام ، فكذلك لا يجمع بين تعرفين ، ولولا وجود أمثلة جمع فيها بين حرف النداء و(أل) لانعقد الإجماع بعدم جواز ذلك كما انعقد في عدم جواز الجمع بين حرفي جر أو استفهام .

المناقشة :

اختلف النحاة في نداء ما فيه (أل) ، ولهم في ذلك رأيان :

الرأي الأول :

وهو منسوب [(٢)] إلى الكوفيين والبغداديين ، ومن النحاة [(٣)] من قصر نسبته على الكوفيين ،

---

(١) منال الطالب (٣٧١/٢) .

(٢) نسبه : أبو حيان في الارتشاف (٢١٩٣/٤) ، والمرادي في توضيح المقاصد (١٠٦٨/٢) ، والأزهري في التصريح (٤٤/٤) .

(٣) انظر : الأنباري في الإنصاف (٣٥٥/١) ، والعكبري في التبين (٤٤٤) ، وابن مالك في شرح التسهيل (٢٥٤/٣) ، والرضي في شرح الكافية (٣٤٩/١) ، والسيوطي في الهمع (٤٧/٣) .

ومنهم [١] من جعله رأي البغداديين فقط .

وهم يرون جواز الجمع بين حرف النداء و(أل) مطلقاً في الشعر والنثر وقد استدلوا على مذهبهم بالسماع والقياس [٢] .

فأما استدلاهم بالسماع فمنه :

قول الشاعر [٣] :

بحبِّك يالتي تيَّمْتِ قَلبي وأَنْتِ بخيلةٌ بالودّ عَنِّي

فقد جمع الشاعر هنا بين حرف النداء (يا) و(التي) .

وقول الشاعر [٤] :

فيا الغُلامان اللّذانِ فَرَّا إيّاكُما أن تُكْسِبَانا شَرَّا

حيث جمع الشاعر بين (يا) و (الغلامان) المعرفة بـ (أل) .

وقول الآخر [٥]:

عباسُ يالملكُ المتوَّجُ والّذي عَرَفَتْ له بيتَ العُلا عدنانُ

فأدخل الشاعر هنا (يا) على مافيه (أل) الملك .

وأما استدلالهم بالقياس فمن ثلاثة أوجه :

---

(١) انظر : ابن الناظم في شرح الألفية (٤٠٦) ، وابن هشام في الأوضح (٣٢/٤) ، والأشموني في شرح الألفية (٣٠/٣) .

(٢) انظر : التبيين (٤٤٥) ، التصريح (٤٤/٤) .

(٣) انظر : الكتاب (١٩٧/٢) ، والمقتضب (٢٤١/٤) ، والانصاف (٣٣٦/١) ، واللباب (٣٣٥/١) ، والهمع (٤٧/٣) ، والخزانة (٢٥٦/٢) ، والدرر (٣١/٣) .

(٤) انظر: المقتضب (٢٤٣/٤) ، والانصاف (٣٣٦/١) ، وشرح المفصل (٣٤٥/١) ، وشرح الأشموني (٢٩/٣) ، والخزانة (٢٥٧/٢) ، والدرر (٣٠/٣) .

(٥) انظر: شرح الاشموني (٢٩/٣) ، الهمع (٤٧/٣) ، الدرر (٣١/٣) .

الأول: ما ذكره عنهم الأنباري حين قال : " والذي يدل على صحة ذلك أنّا أجمعنا على أنّه يجوز أن تقول في الدعاء : (يا الله اغفر لنا) والألف واللام فيه زائدتان ، فدل على صحة ما قلناه " [١] .

الثاني : نقل العكبري قولهم : " إنَّ (يا) تدخل على المضاف إلى معرفة مع أن الاسم الأول معرفة بالإضافة ، فكذلك الألف واللام " [٢] . قلتُ : ويؤيد ذلك نداء العلم المتفق على جواز ندائه .

الثالث: أن التعريف بحرف النداء غير حاصل به ألا ترى أنك تقول : (يا رجلاً كلمني) فتناديه وهو نكرة وتنصبه ، ولو كانت (يا) للتعريف لم يجز ذلك . [٣]

وقد أجاب أصحاب الرأي الثاني عن هذه الاستدلالات وردوها كما سيمر معنا لاحقاً .

الرأي الثاني :

وهو رأي البصريين [٤] ومعهم ابن الأثير الذي منع دخول (يا) على ما فيه الألف واللام ونص عليه في النص السابق ، وقد علل البصريون لذلك بأمرين :

الأول : أن النداء يعرف الاسم بالقصد والإشارة و(أل) تعرفه بالعهد ، ولا يجتمع على الاسم تعريفان . قال سيبويه :" زعم الخليل-رَحِمَهُ الله- أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء من قِبل أن كل اسم في النداء مرفوع معرفة ، وذلك أنه إذا قال : يا رجلُ ويا فاسقُ ، فمعناه كمعنى : يا أيها الفاسق ويا أيها الرجل ، وصار معرفة لأنك أشرت إليه وقصدت قصده ، واكتفيت بهذا عن الألف واللام ، وصار كالأسماء التي هي للإشارة ، نحو : هذا وما أشبه ذلك، وصار معرفة بغير الألف واللام ؛ لأنك إنما قصدت قصد شيءٍ بعينه ، وصار هذا بدلاً

---

(١) الإنصاف (١/٣٣٧) .

(٢) التبيين (٤٤٦) .

(٣) انظر : المصدر السابق (٤٤٦) .

(٤) انظر : الانصاف (١/٣٣٥) ، الارتشاف (٤/٢١٩٣) ، المساعد (٢/٥٠٣) ، والتصريح (٤/٣٩) ، والهمع (٣/٤٧) .

في النداء من الألف واللام ، واستغنى به عنهما " [١] ، قال ابن مالك :" وحاصل كلامه : أن رجلاً من قولك : يا رجلُ ، معرفة بالقصد والإشارة إليه ، فاستغنى عن الألف واللام كما استغنى اسم الإشارة .. " [٢] . وقد ذكر ابن الأثير علة عدم جواز اجتماع (أل) والنداء بعبارة موجزة فقال: "لاشتراكهما في التخصيص"[٣]

والثاني : ما ذكره ابن يعيش بقوله : إن الألف واللام تفيدان تعريف العهد ، وهو معنى الغيبة ، وذلك أن العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب والنداء خطاب لحاضر ، فلم يُجمع بينهما لتنافي التعريفين " [٤] .

وعليه فأصحاب هذا الرأي إذا أرادوا نداء ما فيه (أل) فإنهم يتوصلون لذلك بـ (أي) قال الزجاجي : " واعلم أنه لا ينادى اسم فيه الألف واللام إلا بـ (أيّ) كقولك :" يا أيها الرجلُ" و "يا أيها الغلام " و " يا أيها الراكب" ، فـ (أيّ) منادى و (الرجل) : نعت لـ (أيّ) في قولك : (يا أيها الرجل) ، وهو نعت لا يستغنى عنه ، ولا يجوز فيه إلا الرفع " [٥]

وهذه الصورة في نداء ما فيه (أل) عند البصريين ليست مطلقة فهناك بعض الصور التي أجازوا فيها نداء مافيه (أل) دون التوصل بـ(أيّ) ومن ذلك :

أولاً : نداء لفظ الجلالة (الله) قال سيبويه : " واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسماً فيه الألف واللام ألبتّة ؛ إلا أنهم قد قالوا : يا أَللهُ اغفر لنا " [٦] .

وقد علل سيبويه لذلك بأمرين فقال :" وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام ولا يفارقانه ، وكثر في كلامهم ... " [٧] .

---

(١) الكتاب (١٩٧/٢) .

(٢) شرح التسهيل (٢٥٥/٣) .

(٣) (٣٨٩/١) مجلد (٢) .

(٤) شرح المفصل (٣٤٣/١) .

(٥) الجمل (١٥٠) .

(٦) الكتاب (١٩٥/٢) .

(٧) المصدر السابق (١٩٥/٢) .

فأما لزوم الألف واللام فقد أكده المبرد فقال :" لأنهما كأحد حروفه ألا ترى أنهما غير بائنتين منه ، وليستا فيه بمنزلتهما في (الرجل) ، لأنك في (الرجل) تثبتهما وتحذفهما ، وهما في اسم الله ثابتين " [١] ووجه ثباتهما في لفظ الجلالة أنهما عوض عن همزة (إله) فنزلت منزلة حرف من نفس الكلمة ، قال ابن الأنباري :" والذي يدل على أنهما بمنزلة حرف من نفس الكلمة أنه يجوز أن يقال في النداء : "يا أَللهُ" بقطع الهمزة ... ولو كانت كالهمزة التي تدخل مع لام التعريف لوجب أن تكون موصولة فلما جاز فيها هنا القطع دلّ على أنها نزلت منزلة حرف من نفس الكلمة كما أن الفعل إذا سمي به فإنه تقطع همزة الوصل منه نحو : اضرب واقتل ، تقول : جاء لي إضرب ورأيت إضرب ... بقطع الهمزة " [٢] .

وأما مسألة كثرة الاستعمال فأكدها ابن الأنباري بقوله :" إن هذه الكلمة كثر استعمالها في كلامهم فلا يقاس عليها غيرها .." [٣] .

وهناك علل أخرى ذكرها العكبري منها : أن الألف واللام ليست في لفظ الجلالة للتعريف ؛ لأن اسم الله تعالى معرفة بنفسه لانفراده سبحانه ، وكذلك لأن اسم الله متفرد بخصائص دون غيره مما يمنع القياس عليه [٤].

ثانياً : ما سُمِّي به من الجمل المصدرة بـ (أل) والمحكية نحو : " يالمنطلق زيد " ، وقد نص على ذلك سيبويه فقال :" ولو سميتهُ :" الرجل منطلق " جاز أن تناديه فتقول : يا ألرجل منطلق "[٥] وينادى بقطع الهمزة ، وقد علل لذلك الصبان فقال :" لأن المبدوء بهمزة الوصل فعلاً أو غيره إذا سمي به يجب قطع همزته" [٦] .

والصورتان السابقتان اتفق عليهما جمهور البصريين بالإضافة إلى ما قد يرد نداؤه وهو مبدوء بـ (أل) في ضرورة الشعر ، وقد قاس بعض النحاة عليها صوراً أخرى من ذلك :

---

(١) المقتضب (٤/ ٢٣٩ ، ٢٤٠) .

(٢) الانصاف (١/ ٣٤٠) .

(٣) المصدر السابق (١/ ٣٤٠) .

(٤) انظر : التبيين (٤٤٧) ، واللباب (١/ ٣٣٦) .

(٥) الكتاب (٣/ ٣٣٣) .

(٦) الحاشية (٣/ ١١٦٣) .

أ- ما سمّي به من موصول مصدر بالألف واللام ، وقد خالف المبردُ سيبويه فيه فالأخير لا يجيز نداؤه حيث قال :" وإذا سمّيت رجُلاً : (الذي رأيته) ، (الذي رأيت) لم تغيره عن حاله قبل أن يكون اسماً ... ولا يجوز لك أن تناديه " [١] .

واعترض على ذلك المبرد فقال: " وهذا خطأ من قبل أنه لو كان كذا خرج عن حد الأسماء لأن الاسم وقع بتقصد صاحبه به ، وقد صار اسماً فخرج من أن تقول فيه :يا أيها ، ولكن تقول : يا الذي رأيته كما تقول : يا ألله اغفر لي " [٢] .

وصحح ابنُ مالك هذا القياس فقال :"... وأجاز سيبويه أن يُقال : يا الرجل قائم في المسمى بالرجل قائم ، لأن معناه : يا مقولاً له الرجلُ قائم ، وقاس عليه المبرد دخول (يا) على ما سمي به من موصول مصدر بالألف واللام نحو : يا الذي قام ، لمُسمّى به ، وهو قياس صحيح " [٣] .

واشترط لذلك وجود الصلة مع الموصول ، قال عباس حسن :" فإن لم توجد الصلة مع الموصول المبدوء بـ (أل) ، وكانت التسمية بالموصول وحده لم يصح نداؤه ، فلا بد لصحة ندائه أن تكون الصلة جزءاً من العلم " [٤] .

ب- أجاز ابن سعدان [٥] نداء اسم الجنس المشبه به نحو : " يا الأسد شدةً " و " يا الخليفة هيبةً" بشرط أن يذكر معه وجه الشبه ، وعليه فلا يجوز : (يا القرية) على إرادة : يا أهل القرية لأن الشرط مفقود [٦] .

---

(١) الكتاب (٣/٣٣٣) .

(٢) نقله عنه ابن ولاد في الانتصار (٢٠٨) .

(٣) شرح التسهيل (٣/٢٥٥) .

(٤) النحو الوافي (٤/٣٧) .

(٥) ينظر رأيه في : شرح التسهيل (٣/٢٥٥) ، والارتشاف (٤/٢١٩٣) ، وتوضيح المقاصد (٢/١٠٦٨)، والأوضح (٤/٣٢) .

(٦) انظر : حاشية الصبان (٣/١١٦٣ ، ١١٦٤) والنحو الوافي (٤/٣٧) .

وقد منع الجمهور [١] هذه الصورة وأجازها ابن مالك فقال : " وأجاز ابن سعدان : يا الأسد شدة، ويا الخليفة جوداً ، ونحو مما فيه تشبيه ، وهو أيضاً قياس صحيح ؛ لأن تقديره : يا مثل الأسد ، ويا مثل الخليفة ، فحسن لتقدير دخول (يا) على غير الألف واللام " [٢] .

فهذه هي الصور التي استثناها البصريون من القاعدة، وقد تفرد ابن الأثير بعدم قبول أي صورة أُخرى من السابق ذكرها عند النحاة سوى نداء لفظ الجلالة حيث قال في البديع :" وقد جاءت (يا) مع الألف واللام في غير اسم الله تعالى شاذاً في الشعر " [٣] .

وما سمع غيرها فهم يتأولونها ومن ذلك ما سمع من شواهد لأصحاب الرأي الأول كقول الشاعر :

بحبِّك ياالتي تيَّمتِ قلبي وأَنْتِ بخيلةٌ بالودّ عنّي

وقول الآخر :

فيا الغُلامان اللّذانِ فرَّا إيَّاكُما أن تُكْسِبَانا شرًّا

وقول الآخر :

عباسُ يا الملك المتوَّجُ والّذي عَرَفتْ لَهُ بيتَ العُلا عدنانُ

فقد رد البصريون مثل هذه الشواهد وخرجوها بتخريجات عديدة:

فالجمهور جعلوها ضرورةً شعريةً لا يقاس عليها[٤] ، أما ابن الأنباري فقد جعل هذه الأبيات من باب حذف الموصوف (أيّ) وإقامة الصفة مقامه ثم قال :" على أن هذا قليل إنّما يجيء في

---

(١) انظر : توضيح المقاصد (١٠٦٨/٢) ، وشرح الأشموني (٣٠/٣) .

(٢) شرح التسهيل (٢٥٥/٣) .

(٣) (٣٩٠/١) مجلد (٢) .

(٤) انظر : المقتضب (٢٤١/٤) ، وشرح الجمل (١٨٧/٢) ، وشرح ابن الناظم (٤٠٦) ، والارتشاف(٢١٣٩/٤) .

الشعر فلا يكون فيه حجة " [١] . وذهب بعض النحاة إلى شذوذها ومنهم ابن مالك حيث قال :" والذي أراه في (فيا الغلامان) أن قائله غير مضطر ،لكنه استعمل شذوذاً ما حقه ألا يجوز"[٢]

وأما قياس أصحاب الرأي الأول بجواز نداء (الله) فمردود بما سبق ذكره .

أما قولهم : أن (يا) تدخل على المعرف بالإضافة و لم يُردّ بعلة اجتماع أداتي تعريف . فقد رد العكبري هذا الاستدلال والقياس فقال :" وأما دخولها (يا) على المضاف فلأن تعريف الإضافة غير تعريف الخطاب فجاز أن يجتمعا " [٣] في إشارة إلى أن اشتراك (أل) مع (يا) في عدد الحروف والموقع من الجملة وكونهما علامتين لفظيين كل ذلك سببٌ في امتناع اجتماعهما بخلاف (يا) والإضافة .

وأما استدلالهم بجواز نداء العلم فقال الأنباري :" لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية في الاسم المنادى العلم نحو : (يا زيد) بل يُعرى عن تعريف العلمية وُيعرّف بالنداء " [٤] وذكر العكبري وجها آخر قائلاً : " إنه [العلم] يبقى على تعريفه ، ودخول (يا) عليه تزيل الاشتراك في العلم ، وذلك أن قولك : جاءني زيدٌ يتفق فيه اشتراك ولذلك وصفته فيما يزيل عنه الاشتراك ، لا أصل التعريف " [٥] .

الترجيح :

يبدو لي من العرض السابق ما يلي :

أولاً: أن رأي الجمهور في امتناع نداء ما فيه (أل) مباشرة هو الراجح ،باستثناء الصور التي أجازوا فيها النداء؛ وذلك للأسباب الآتية :

١/ وجاهة العلل التي ساقوها تأييداً لرأيهم ، ولا مجال لردها .

---

(١) الإنصاف (١/٣٣٨ ، ٣٣٩) .

(٢) المصدر السابق (٣/٢٥٥) .

(٣) التبيين (٤٤٧) .

(٤) الإنصاف (١/٣٣٨) .

(٥) التبيين (٤٤٥) .

٢/ أن استثناءهم لصور مسموعة كما بينا في المناقشة يقوي القاعدة ويجعلها بالعموم لا تعرف الشواذّ .

٣/ أن تعدد التخريجات لأدلة المخالفين – كما سبق- يضعف رأيهم.

ثانياً: إن الحكم على شواهد المخالفين أنها من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه كما ذكر ابن الأنباري – أولى من غيره؛ وذلك لأمرين :

١/ امتناع اطراد الضرورة الشعرية في كل شواهد المخالفين، كما ذكر ذلك ابن مالك.

٢/ أن الحكم بالشذوذ غير مقبول مع تعدد الشواهد .

هذ هي أهم مسائل التراكيب النحوية في كتاب "المنال"، رأينا فيها ابن الأثير قد أحسن التعامل مع نصوص الأحاديث، واستثمر موطن الشاهد لعرض القضية النحوية،مبرزاً رأيه بوضوح .

ونعرض في الفصل القادم مسائل لها علاقة بالأصول النحوية التي اعتمد عليها النحاة في التقعيد النحوي ، وكانت أيضاً مدار خلاف بينهم ،كالمسائل التي تتعلق بالقياس والعلل والتقدير والعامل؛ لنتعرف من خلالها على الأصول التي بنى عليها ابن الأثير نزعته النحوية .

وتجدر الإشارة إلى أن ذكر هذه المسائل في هذا الفصل ليس دليلاً على أن الخلاف بين النحاة جرى حول الأصل الذي سيقت من أجله المسألة ، فذلك لا يلزم .

الفصل الثالث : مسائل الأصول النحوية :

- مخالفة القياس في قول عثمان : "أُراهمني الباطل شيطاناً" .
- علة المجاورة في قول العرب : "هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ" .
- علة التعويض في قول : "اللهُمَّ" .
- حذف اسم (لات) في : ﴿ ولاتَ حينَ مَنَاصٍ ﴾ [ص:٣] .
- استتار (أن) بعد واو المعية .
- إعمال (إذن) في الفعل المضارع .

المسألة الأولى : مخالفة القياس في قول عثمان "أُراهمني" :

قال ابن الأثير :" وقوله (أُراهمني) فيه شذوذان خارجان عن القياس :

أحدهما : أن ضمير الغائب إذا وقع متقدماً على ضمير المتكلم والمخاطب ، فالوجه أن يجاء بالثاني منفصلاً ، نحو : أعطاهُ إيّاي ، وأعطاه إيّاك ، والمجيء به متصلاً غير مستعمل والأولى ألا يتقدم ضمير الغائب على المتكلم والمخاطب .

الثاني : أن (الواو) حقها أن تثبت مع الضمائر ، كقوله تعالى :" أنلزمكموها " ، فكان ينبغي أن يقول : " أُراهموني" " [1] .

التمهيد :

اختلف النحاة في مراتب المعارف ، فهي مع اشتراكها في أصل التعريف إلا أنها تتفاوت فيه، فسيبويه [2] يرى أن أعرف المعارف الاسم المضمر ؛ لأنه لا يضمر إلا وقد عُرف . وقال غيره غير ذلك [3] .

وإذا كان رأي جمهور النحاة أن أعرفها الضمائر ، فإنهم قد ذكروا أن المضمرات أيضاً تتفاوت في التعريف فبعضها أعرف من بعض ، قال ابن يعيش :" فأعرفها وأخصها ضمير المتكلم ، نحو : (أنا) والتاء في (فعلت) ، والياء في (غلامي) و (ضربني) ؛ لأنه لا يشارك المتكلم أحد ، فيدخل معه ، فيكون ثمّ لَبْس . ثُمَّ المخاطب ، وإنّما قلنا : إن المخاطب منحط في التعريف عن المتكلم ؛ لأنه قد يكون بحضرته اثنان أو أكثر ، فلا يعلم أيُّهم يخاطب . ثمّ

---

(١) منال الطالب (٣٤٣/٢) .

(٢) انظر : الكتاب (٢٦/٢) ، وانظر : الانصاف (٧٠٧/٢) ، وشرح المفصل (٣٥٠/٣) ، والارتشاف (٩٠٨/٢) .

(٣) انظر تفصيل المسألة في : الانصاف (٧٠٧/٢) ، وشرح المفصل (٣٥٠/٢) ، والارتشاف (٩٠٨/٢) ، والتصريح (٣٠٥/١) .

الغائب، وإنما انحط ضمير الغائب عنهما ، لأنه قد يكون كناية عن معرفة وعن نكرة ، حتى قال بعض النحويين : إنّ كناية النكرة نكرة " [١] .

وقد رجح النحاة في ضميري المفعولين إذا اتصلا بعامل واحد أن يتقدَّم الأعرف على غيره ، كقولك : أعطانيك زيد ، وأعطاكه ، فقُدِّم المتكلم على المخاطب ، وقُدِّم المخاطب على الغائب .

ولكن ماذا لو قُدِّم غيرُ الأعرف على الأعرف فما الحكم في ذلك وما رأي النحاة فيه ؟ هذا ما سنبينه فيما يلي :

المناقشـــــة :

إذا اجتمع ضميرا مفعولين أو أكثر ، واختلفا في التعريف على نحو ما سبق فإن الأولى تقديم الأعرف على غيره ، وقد علل لذلك سيبويه فقال :" وإنّما كان المخاطب أولى بأن يُبدأ به من قبل أن المخاطب أقربُ إلى المتكلم من الغائب ، فكما كان المتكلم أولى بأن يبدأ بنفسه قبل المخاطب ، كان المخاطب الذي هو أقرب من الغائب أولى بأن يُبدأ به من الغائب " [٢] .

فإذا تقدّم الأعرف على غيره فإن سيبويه [٣] يوجب فيه الاتصال ، وقد روي عنه غير ذلك[٤].

ومن النحاة [٥] من جوَّز الاتصال والانفصال ، نحو : (أعطاكه زيد) و (أعطاك إيّاه زيد) وكذا (خلتكه) و (خلتك إيّاه) ، قال الرضي :" والانفصال في باب (خلت) أولى منه في باب (أعطيت) لأن المفعول الأول في باب (أعطيت) فاعل من حيث المعنى ، كما مضى في باب ما لم يُسمَّ فاعله ، فكأن الثاني اتصل بضمير الفاعل، وفي مفعولي (خلت) ، فإذا بعد

---

(١) شرح المفصل (٣/٣٥١) .

(٢) الكتاب (٢/٣٢١) .

(٣) المصدر السابق (٢/٣٦٤) ، وانظر : شرح الكافية (٣/٣٩) ، والارتشاف (٢/٩٣٤) .

(٤) قال السمين : ويجوز : فسيكفيك إيّاهم ، وهذا الذي قاله الزمخشري ظاهر قول سيبويه. انظر : الدر المصون (٤/٩٤) ، وهذا مخالف لصريح لفظ سيبويه في الكتاب . ولما نقله عنه الاثبات من النحاة .

(٥) منهم : أبو علي الفارسي ، والزمخشري وغيرهم . انظر : الكشاف (٢/٣٧٥) ، والارتشاف (٢/٩٣٤) .

رائحة المبتدأ والخبر اللذين حقهما الانفصال ، ووجب اتصال أولهما لقربه من الفعل ، فالأولى في الثاني الانفصال رعاية لأصله " [١] .

ولكن لو تقدم غير الأعرف على الأعرف في باب (أعطيت) خاصة ، فإن النحاة في ذلك على ثلاثة أراء :

الرأي الأوّل :

وهو رأي سيبويه[٢] وابن مالك [٣] وأبي حيان [٤] والمرادي [٥] وغيرهم [٦] . إذ ذهبوا إلى وجوب فصْل المتأخر من غير تخيير ، فلا يجوز : أعطاكني ؛ لتقدم ضمير المخاطب على المتكلم، وكذا لا يجوز : أعطاهوك ؛ لتقدم ضمير الغائب على المتكلم ، والصحيح فيما سبق : أعطاك إياي وأعطاه إياك .

قال سيبويه مشيرا إلى ذلك :" فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال : أعطاكني ، أو بدأ بالغائب قبل نفسه فقال : قد أعطاهوني ، فهو قبيح لا تكلم به العرب ، ولكن النحويين قاسوه" [٧] .

وقد علل الرضي لأصحاب هذا الرأي فقال : " وإنّما لم يجيء في الثاني الاتصال ههنا سماعاً؛ لأنّ الثاني أشرف من الأوّل بكونه أعرف ، فيأنف من كونه متعلقاً بما هو أولى منه " [٨]

---

(١) شرح الكافية للرضي (٣/٣٩) .

(٢) الكتاب(٢/٣٤٦) .

(٣) انظر : شرح التسهيل (١/١٤٨) .

(٤) انظر : البحر المحيط (٥/٢١٧) .

(٥) انظر : توضيح المقاصد (١/٣٧٥) .

(٦) فهو رأي : السمين الحلبي في الدر المصون (٤/٩٤) ، وابن هشام في الأوضح (١/١٠٤) ، والأشموني في شرح الألفية (١/٩٨) ، والأزهري في التصريح (١/٣٤٥) ، والخضري في الحاشية (١/١٢٢) ، وغيرهم.

(٧) الكتاب (٢/٣٦٤) .

(٨) شرح الكافية (٣/٣٩) .

وابن الأثير ممن يرى هذا الرأي إلا أنه-رَحِمَهُ الله- تفرد عن القائلين به بأنه يرى أن الاتصال مع تقدم غير الأعرف خارج عن القياس ،حيث قال في قول عثمان : (أراهمني) : " فيه شذوذان خارجان عن القياس " [١] وذكر منهما الاتصال مع تقدم غير الأعرف .في حين أن سيبويه وإن كان يوجب الانفصال إلا أنه يرى أن الاتصال غير خارج عن القياس فقال :" وأمّا قول النحويين : قد أعطاهوك ، وأعطاهوني ، فإنّما هو شيء قاسوه لم تكلّم به العرب " [٢] فكأن سيبويه يرى ذلك شاذاً في الاستعمال ممكن في القياس ، في حين أن ابن الأثير يراه شاذاً في القياس والاستعمال .

وجمعاً بين ما ظاهره اضطراب في القياس وهو حاصل بين النحاة في بعض أبواب النحو [٣] ، يمكن القول: إن سيبويه حكم بالقياس ونقله عمن قاسه من النحاة ؛بالاعتماد على القياس العقلي وهو ما فسره الرضي بقوله : " والذي جوّز ذلك قياساً لا سماعاً ، نظر إلى مجرد كون الأول متصلاً " [٤] .

أما ابن الأثير فقد اعتمد في القياس على السماع في لغة العرب وقد ربط بين الأمرين هنا إذ ربط بين قوله : (خارج عن القياس) ثم قوله : (غير مستعمل) ، فالضعف الشديد في قول عثمان وشذوذه من أكثر من وجه ، فضلاً عن أنه لم يسمع في هذا الباب غيره ،لذا جعله مردودًا لا يقاس عليه .

الرأي الثاني :

وقد حكاه سيبويه عن بعض النحويين أيضاً ، ويتمثل في جواز الانفصال والاتصال مع استحسان الانفصال إلا أنه غير ملزم ، وقال بعد ذكره لهذا الرأي :" فهو قبيح لا تكلّم به

---

(١) منال الطالب (٣٤٣/٢) .

(٢) الكتاب (٣٦٤/٢) .

(٣) انظر : أصول النحو العربي . د. محمد عيد (١٠٤) .

(٤) شرح الكافية (٣٩/٣) .

العرب لكن النحاة قاسوه " [١] وقال : " وأما قول النحويين : قد أعطاهوك ، وأعطاهوني فإنما هو شيء قاسوه لم تكلّم به العرب " [٢] .

وهو رأي المبرد وقدماء النحاة [٣] ، قال ابن يعيش : " وقد أجاز غيره [سيبويه] من النحويين تقديم الضمير الأبعد على الأقرب قياساً ، وهو رأي أبي العباس محمد بن يزيد ، وكان يسوي بين الغائب والمخاطب والمتكلم في التقديم والتأخير ، ويجيز : (أعطاهوك) و (أعطاهوني) و (أعطاكني) ويستجيده " [٤] . وقال أبو حيان :" والثاني مذهب طائفة من القدماء وتبعهم المبرد : جواز الاتصال والانفصال ، والانفصال أحسن " [٥] .

وقد نقل ابن مالك نصاً يعضد من قول القائلين بهذا الرأي، قال :" يعضد قول من أجاز القياس في ذلك ما روي ابن الأنباري في غريبه من قول عثمان – رضي الله عنه – : " أُرَهُمُني الباطلُ شيطاناً " ، فقدم ضمير الغائب على ضمير المتكلم المتصل " [٦] .

وقد نقل عدد من النحاة [٧] القائلين بالقول الأول هذا القول لعثمان ، وجعلوه من باب النادر ، وقال الأزهري : " والأصل : أراهم الباطل إيّاي شيطاناً ، والمعنى : أرى الباطلُ القومَ أني شيطان" [٨] .

---

(١) الكتاب (٢/ ٣٦٣، ٣٦٤) .

(٢) المصدر السابق (٢/٣٦٤) .

(٣) نسبه : الرضي في شرح الكافية (٣/٣٩) ، والمرادي في توضيح المقاصد (١/٣٧٥) ، والأزهري في التصريح (١/٣٤٦) ، والسيوطي في الهمع (١/٢٢٠) .

(٤) شرح المفصل (٢/٣٢٢) .

(٥) الارتشاف (٢/٩٣٥) .

(٦) شرح التسهيل (١/١٤٨) .

(٧) منهم : المرادي في توضيح المقاصد (١/٣٧٥) ، وابن عقيل في المساعد (١/١٠٦) ، والأزهري في التصريح (١/٣٤٥) ، والسيوطي في الهمع (١/٢٢٠) .

(٨) التصريح (١/٣٤٥ ، ٣٤٦) .

وفسّر الرضي قول المجيزين فقال : " والذي جوّز ذلك قياساً لا سماعاً نظر إلى مجرّد كون الأول متصلاً " [١] .

الرأي الثالث :

وهو رأي الكسائي[٢] والفراء [٣]، وفيه تفصيل : إذ ذهبا إلى وجوب الانفصال إذا تقدم غير الأعرف على رأي سيبويه، ويستثنى من ذلك إذا كان الضمير المتقدم ضمير مثنى أو ضمير جماعة ذكور أو ضمير جماعة الإناث،واقتصر الفراء على الأول والثاني ،فالانفصال هنا غير واجب بل هو جائز وإن كان الانفصال أحسن .

فهما يجيزان نحو : الدرهمان أعطيتهماك ، والغلمان اعطيتهموك ، حيث جاز الاتصال لتقدم ضمير المثنى والجمع الغائبين على ضمير المخاطب .

والكسائي يجيز نحو : الدراهم أعطيتهنكن . فقَدَّم الغائبات على ضمير المخاطبة .

وإن كانا يريان أن الأحسن فيما سبق : الدرهمان أعطيتهما إيّاك ، والغلمان أعطيتهم إيّاك ، والدراهم أعطيتهن إيّاكن بالانفصال في جميع ما سبق .

بقي في ختام هذه المسألة أن أشير إلى ما أخذه ابن الأثير على قول عثمان السابق : (أراهمني) حيث قال-رَحِمَهُ الله-:" إن (الواو) حقها أن تثبت مع الضمائر كقوله تعالى : " أنلزمكموها" فكان ينبغي أن يقول : أراهموني " [٤] وهذه المسألة مما لم يتطرق لها النحويون في مناقشة هذه المسألة ، وخلاصة القول فيها : إن هذه (الواو) هي واو الإشباع التي تنشأ من إطالة الضمة ، قال أبو البقاء في قوله تعالى : (**أَنُلزِمكُمُوْهَا**) [هود:٢٨] : " دخلت (الواو) هنا تتمة للميم وهو الأصل في ميم الجمع " [٥] وأكّد كونها الأصل في هذه الميم ابن الأثير حيث قال :" ضمير

---

(١) شرح الكافية (٣/ ٣٩) .

(٢) ينظر رأيه في : الارتشاف (٢/٩٣٥) ، والهمع (١/٢٢٠) .

(٣) ينظر رأيه في : الارتشاف (٢/٩٣٥) ، والهمع (١/٢٢٠) .

(٤) منال الطالب (٢/٣٤٣) .

(٥) التبيان (٢/٦٩٦) .

جماعة المذكر بعد ميمه في الأصل واو ، نحو: قمتمو ، وأنتمو ... وهذه (الواو) يجوز إثباتها وقد قرئ به وحذفها أكثر استعمالاً طلباً للخفة " [١] .

ويؤكد وجوب إثباتها في هذا التركيب السمين فقال : " وإشباع الميم في مثل هذا التركيب واجب ، ويضعف سكونها وعليه : أراهمني الباطل " [٢] .

الترجيح :

مما سبق يظهر لي أن الأرجح هو ما رآه سيبويه وتبعه ابن الأثير . وهو أنه إذا تقدم غير الأعرف على الأعرف فالواجب الفصل ؛ وذلك للأسباب التالية :

١/ أنه المسموع في لغة العرب .

٢/ ضعف قياس المجوزين؛ إذ السماع يخالفه . واعتمادهم على قول عثمان لا يسوغ الجواز لأن المشهور عن النحاة المتقدمين والمتأخرين الحكم على قوله بأنه من النادر الذي لا يقاس عليه.

٣/ أن التفصيل في رأي الفراء والكسائي لا دليل عليه .

(١) البديع (٢/ ١٦ ، ١٧) . المجلد (١) .

(٢) الدر المصون (٤/٩٤) .

المسألة الثانية : علة المجاورة في قول العرب :"هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ"

قال ابن الأثير –رحمه الله– في قول القائل :

دَعَاهَا بِشاةٍ حَائلٍ فَتَحلَّبَتْ عَلَيه صَرِيْحاً ضُرَّةُ الشاةِ مزبدِ

" فيكون (مزبد) مجروراً على الجوار ، كقولهم :" جحرُ ضبٍّ خربٍ" وإنما هو خربٌ لأنه صفة الجحر ، و (مزبد) صفة (للصريح) فينبغي أن يكون منصوباً " [١] .

التمهيد :

من مظاهر حياة اللغة وميلها لليسر والسهولة تأثر الألفاظ ببعضها إذا تجاورت ، ومن ذلك ما يسميه النحاة " الجر على الجوار " إذ يجر فيه الاسم بتأثير اسم سابق له ، لمجرد استحسان لفظي دون علاقة لذلك بالمعنى .

وتأثير المجاور لم يعرف عند النحاة إلا في حركة الجر [٢] ، ولم يخرج عن أبواب التوابع [٣] وهي: النعت والتوكيد والعطف والبدل على تفصيل في ذلك سيأتي لاحقاً .

وقد اتفق النحاة على أن الجر على الجوار لم يقع في باب البدل ، قال أبو حيان :" وأما في البدل فلا يحفظ ذلك من كلامهم ، ولا خرّج عليه أحدٌ ممن علمناه " [٤] ، وعلل لذلك ابن هشام فقال :" وينبغي امتناعه في البدل ؛ لأنه في التقدير من جملة أخرى ، فهو محجوزٌ تقديراً"[٥] أي أنه يفصل بين المتجاورين تقديراً العامل في البدل .

---

(١) منال الطالب (١٩٢/١) .

(٢) وهناك من النحاة من جعله وارداً في حركة الرفع بمسمى "الرفع على الجوار" ومنهم الأصمعي وابن شقير النحوي ، وتعقب البغدادي هذا الرأي وجعله رأي ضعفه النحاة . انظر : المحلى لابن شقير (١٥١) ، الخزانة (٩٩/٥) .

(٣) توسع ابن شقير فجعله وارداً في باب الفاعل وباب الحال . انظر : المحلى (١٥٠/١٥١).

(٤) الارتشاف (١٩١٤/٤) . وانظر: الهمع (٣٠٤/٤) ، والخزانة (٩٣/٥) .

(٥) شرح شذور الذهب (٣٤٧) .

إنما الخلاف بين النحاة في حدوثه في غير البدل من باب التوابع وتفصيل ذلك فيما يلي :

المناقشة :

اختلف النحاة في وقوع الحمل على المجاور في أبواب : النعت والتوكيد والعطف ، وللنحاة في ذلك ثلاثة آراء :

الرأي الأول:

وهو رأي سيبويه[١] وأبي عبيدة [٢] والأخفش [٣] والمبرد [٤] وغيرهم [٥] ، وهو رأي جمهور النحاة [٦] من بصريين وكوفيين ، فهم يجيزون الجر على الجوار مطلقاً ، حيث يرونه وجهاً في العربية وإن خالف الأصل في متابعة التابع المتبوع ، قال سيبويه :" ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) فالوجه الرفع ، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم ، وهو القياس ، لأن الخرب نعت الجحر والجحر رفع ، ولكن بعض العرب يجره " [٧] وقال الفراء في قوله تعالى : (**اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَومٍ عَاصِفٍ**) [إبراهيم : ١٨] : "وإن نويت أن تجعل (عاصف) من نعت الريح خاصَّة فلما جاء بعد اليوم أتبعته إعراب اليوم وذلك من كلام العرب أن يتبعوا الخفض الخفض إذ أشبهه " [٨] .

وابن الأثير-رحمه الله- ممن يجيز الجر على الجوار في باب النعت كما هو واضح في النص السابق موافقاً للجمهور من النحاة . فقد جعل (مزبد) في قول القائل :

---

(١) الكتاب (٤٣٦/١) .

(٢) مجاز القرآن (١٥٥/١) .

(٣) معاني القرآن (٤٦٦/٢) .

(٤) المقتضب (٧٣/٤) .

(٥) فهو رأي : العكبري في التبيان (٤٢٢/١ ، ٤٢٣) وابن مالك في شرح التسهيل (١٧١/٣، ١٦٩) وابن عقيل في المساعد (٤٠٣/٢ ، ٤٠٥) والسيوطي في الهمع (٣٠٤/٤) ، والبغدادي في الخزانة (٨٤/٥).

(٦) انظر : الارتشاف (١٩١٤/٤) ، الهمع (٣٠٤/٤) .

(٧) الكتاب (٤٣٦/١) .

(٨) معاني القرآن (٧٤/٢) ، وانظر : (١٢٣/٣ ، ١٤٤) .

دَعَاها بِشاةٍ حائلٍ فتحلَّبت عليه صريحاً ضُرَّةُ الشاةِ مزبدِ

فكلمة (مزبد) صفة لـ (الصريح) وهو اللبن الخالص الذي يعلوه الزبد ، وحق هذه الكلمة النصب إنما جرت هنا للمجاورة لكلمة (الشاة) . ولا نعلم بالتحديد رأيه في الحمل على المجاور في غير باب النعت لأن هذه المسألة من المسائل القليلة التي لم يتطرق إليها ابن الأثير في البديع ، واكتفى هنا بذكر موطن الشاهد دون التطرق للقضية بشكل عام .

أما الجمهور فيجيزونه في باب النعت والعطف وبندرة في باب التوكيد وشرطهم في ذلك أن يؤمن اللبس، وقد أكد ذلك السمين بقوله :" وهذه المسألة عند النحويين لها شرط وهو أن يؤمن اللبس كما تقدم تمثيله [أي بقول : هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ] ، بخلاف : (قام غلام زيدٍ العاقلِ) إذا جعلت (العاقل) نعتاً للغلام امتنع جره على الجوار لأجل اللبس " [(١)] .

وقد استشهد القائلون بهذا الرأي على مذهبهم بالسماع في كثير من الآيات والشواهد الشعرية،حتى قال العكبري:" وهذا موضع يحتمل أن يكتب فيه أوراق من الشواهد"[(٢)]فمن ذلك:

- **في باب النعت:**
  - قوله تعالى :(**عَذَابَ يَوْمٍ مّحِيطٍ**) [هود:٨٤] فاليوم ليس بمحيط ، إنما المحيط هو العذاب ، وكان حق كلمة (محيط) الرفع ؛ ولكن الجر هنا لمجاورة (يوم)
  - وقوله تعالى : (**مّثَلُ الّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدّتْ بِهِ الرّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ**) [إبراهيم :١٨] إذا أريد بكلمة (عاصف) أن تكون وصفاً للريح ، فالأصل فيها (الرفع)؛ إنما جرت لمجاورة المجرور .

---

(١) الدر المصون (٢/٤٩٤) .

(٢) التبيان (١/٤٢٣) .

○ وقوله تعالى : (**إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ**) [الذاريات:٥٨] في قراءة [١] من جر (المتين) ، وهو صفة لـ (ذو) الأصل فيه الرفع ؛لكنه جُرَّ لمجاورته (القوة) .

○ قول الشاعر [٢] :

كأنّما ضُربتْ قُدَّام أعينها قطناً بمستَحْصِد الأَوْتَارِ محلوجِ

فـ(محلوج) نعت للقطن ، الأصل فيه النصب ، لكنه جر لمجاورة (الأوتار) .

○ وقوله [٣] :

تُريك سُنَّةَ وجهٍ غَيْرِ مَعرفةٍ مَلْسَاءَ ليس بها خالٌ ولا نَدَبُ

فـ (غير) صفة لـ (سنة) الأصل أن تنصب ، لكن جرت لمجاورتها (وجه) المجرورة .

○ وقول الشاعر [٤] :

وإيّاكم وَحَيَّةَ بطن وادٍ هموزِ النَّاب ليس لكم بسيِّ

فـ (هموز) صفة لـ (حيه) حقها النصب ، لكن جرت المجاورة (وادٍ) المجرورة .

○ وقول الراجز [٥] :

(كأنَّ نَسْجَ العَنْكبُوتِ المُرمِّلِ)

---

(١) وهي قراءة الأعمش ويحيى بن وثاب . انظر : المحتسب (٣٣٨/٢) ، والكشاف(٣٩٦/٤) ، والبحر المحيط (١٤١/٨) ، والدر المصون (١٩٤/٦) .

(٢) قائله: ذو الرمة . انظر : الديوان(١٠٥)، ومعاني القرآن للفراء (٧٤/٢) ، والإنصاف (٦١٥/٢) ، ، والخزانة (٨٩/٥) ، واللسان (٣٢٥/٣) [حمش] برواية : بمستحمش الأوتار

(٣) قائله : ذو الرمة . انظر :الديوان(٨)، ومعاني القرآن للفراء (٧٤/٢) ، وشرح التسهيل (١٧٠/٣) ، والخزانة (٨٩/٥) ، واللسان (١٢٦/١١ ،١٢٧) [قرف]

(٤) قائله : الحطيئة . انظر : الديوان (٣٨)، ومعاني القرآن للفراء (٧٤/٢) ، والخصائص (٢٢٠/٣) ، وشرح التسهيل (١٧٠/٣) ، والخزانة (٨٤/٥) ، واللسان (٤٤٥/٦) [سوا].

(٥) قائله : العجاج . انظر :الديوان(١٥٨)، والكتاب (٤٣٧/١) ، والخصائص (٢٢١/٣) ، وشرح التسهيل (١٧١/٣) ، والخزانة (٨٥/٥) ، واللسان (٢٦٩/٣) [حكل].

فـ (المرمل) نعت لـ (نسج) ، والأصل أن تنصب ، لكن جر لمجاورة (العنكبوت) المجرورة .

○ وقول العرب [١] : " **هذا جُحرُ ضَبٍّ خربٍ**"

إذ الأصل في (خرب) الرفع ، وعليه أكثر الروايات لأنه صفة للجحر لا للضب ، لكنه جر لمجاورة المجرور.

- **في باب العطف :**

وقد حصره النحاة في حرف واحد وهو (الواو) ، قال ابن مالك :" وتنفرد (الواو) بجواز العطف على الجوار ... " [٢] فالخفض على الجوار في باب العطف مقصور على حرف (الواو) دون غيره من حروف الجر . ومن شواهد النحاة في ذلك :

١-قوله تعالى : (**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاَةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ**) [المائدة: ٦] في قراءة [٣]من قرأ بجر : " أرجلكم" إذ الأصل أن الأرجل تغسل ، لذلك جعلوها في المعنى معطوفة على وجوهكم فحقها النصب إلا أن قراءة الجر كانت حملاً على المجاورة لـ (رؤسكم) .

٢-قوله تعالى :(**وَحُورٌ عِينٌ**) [الواقعة:٢٢] فيمن جرَّهُما [٤] ، فإن العطف حقيقة على : (**وِلْدانٌ مُخَلَّدُونَ**) [الواقعة: ١٧] لا على : (**أَكْوَابٍ وَأَبَارِيْقَ**) [الواقعة:١٨] إذ ليس المراد أن الولدان يطوفون بالحور .

---

(١) ينظر : الكتاب (٤٣٦/١) ، ومعاني القرآن للفراء (٧٤/٢) ، والمقتضب (٧٣/٤) ، والخصائص (١٩١/١) ، والأنصاف (٦٠٧/٢) ، وشرح التسهيل (١٦٩/٣) ، والارتشاف (١٩١٢/٤) ، والمغني (٧٨٨/٢) ، والهمع (٣٠٤/٤) .

(٢) شرح عمدة الحافظ (٦٣٨/٢) .

(٣) وهي قراءة أبي جعفر وأبي عمرو وابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة وخلف . انظر : الكشف عن وجوه القراءات السبع (٤٠٦/١) ، وحجة القراءات (٢٣٣) ، والنشر (١٩١/٢) .

(٤) وهي قراءة أبي جعفر حمزة والكسائي . انظر : الكشف (٣٠٤/٢) ، وحجة القراءات (٦٩٥) ، والنشر(٢٨٦/٢) .

٣-قوله تعالى : (**لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىَ تَأتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ**) [البينة:١] فـ (المشركين) مجرور بالجوار . وحقه الرفع لأنه في المعنى معطوف على اسم (يكن) .

١- قول الشاعر [(١)]:

يا صاحِ يا ذا الضامر العنسِ والرحلِ والاقتابِ والحلسِ

برواية الرفع في (الضامر) ، والشاهد فيه جر(الرحل) للمجاورة وحقه الرفع للعطف على الضامر " . وقد تفرد ابن مالك [(٢)] بالاستشهاد به في هذه المسألة .

٢- وقول الآخر[(٣)] :

لَعِبَ الرياحُ بها وغيَّرها بَعْدي سَوَافي المورِ والقطرِ

فالأصل في (القطر) الرفع بالعطف على (سوافي) إلا أنه جر لمجاورة (المور).

- **في باب التوكيد :**

وقد حكموا على الجر للمجاورة فيه بالندرة ، إذ لم يُحفظ عن العرب في هذا البـــاب سوى بيت واحد ، وهو قول الشاعر [(٤)] :

يا صاحِ بَلِّغ ذوي الزوجاتِ كُلِّهِمُ أنْ ليس وصلٌ إذا انحلت عرى الذنب

فجَّر (كل) اتباعاً لـــ (زوجات) ، وحقه النصب لأنه توكيد لـــ (ذوي) .

---

(١) قائله : قيل : ابن لوذان السدوسي ، وقيل : خالد بن المهاجر . انظر : الكتاب (١٩٠/٢) ، والمقتضب (٢٢٣/٤) ، والخصائص (٣٠٢/٣) ، والأمالي الشجرية (٨١/٣) ، وشرح عمدة الحافظ (٤٦٠/٢) ،والخزانة (٢٠١/٢) .

(٢) شرح عمدة الحافظ (٤٦٠/٢) .

(٣) قائله : زهير بن أبي سلمى . انظر : الديوان(٢٧)، والإنصاف (٦٠٣/٢) .

(٤) قائله : أبو الغريب النصري . انظر : معاني القرآن للفراء (٧٥/٢) ، وشرح التسهيل (١٧١/٣) ، والارتشاف (١٩١٣/٤) ، والمعنى (٧٨٩/٢) ، وشرح شذور الذهب (٣٤٦) ، والمساعد (٤٠٤/٢) ، والخزانة (٨٨/٥) ، والدرر (٦٠/٥) .

الرأي الثاني :

وهو رأي الزمخشري [١] وأبي حيان [٢] وابن هشام [٣] والسمين الحلبي [٤] وهم يجيزون الجر على الجوار ، إلا أنهم قصروه على باب النعت ، ولا يجيزونه في باب العطف وبخاصة عطف النسق .

وقد ردوا شواهد من أجاز ذلك في باب العطف ، فقال الزمخشري في قوله تعالى : (**وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ**) [المائدة :٦] : " قرأ جماعة "وأرجلكم" بالنصب، فدلَّ على أن الأرجل مغسولة . فإن قلت : فما تصنع بقراءة الجر ودخولها في حكم المسح ؟ ، قلت : الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تُغْسل بصب الماء عليها ، فكانت مظنة للإسراف المذموم المنهي عنه ، فعُطفت على الثالث الممسوح لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صبِّ الماء عليها " [٥] فجعل الجر هنا حقيقة بالعطف على المجرور لا لتأثير المجاور لحكمة سامية أرادها المعنى .

ونقل ابن هشام في هذه الآية تأويلين يستبعد فيهما أن يكون الحمل هنا على المجاورة فقال :" أحدهما : أن المسح هنا الغُسْل ، قال أبو علي : حكى لنا مَنْ لا يُتَّهم أن أبا زيد قال : المسح خفيف الغسل ، ليُقْتَصَد في صب الماء عليهما ؛ إذ كانت مظنة الإسراف ، والثاني : أن المراد هنا المسح على الخفين ، وجعل ذلك مسحاً للرِّجْل مجازاً ، وإنما حقيقته أنه مسح للخف الذي على الرِّجل ، والسُّنَّة بينت ذلك " [٦] ثم رجح هذا الرأي معتمداً على ثلاثة أمور :" أحدها : أن الحمل على المجاورة حمل على شاذ فينبغي صون القرآن عنه ، والثاني : أنه إذا حمل على ذلك كان العطف في الحقيقة على الوجوه والأيدي ؛ فيلزم من ذلك الفصل بين المتعاطفين بجملة أجنبية (وامسحوا برؤوسكم) ، وإذا حمل على العطف على الرؤوس لم يلزم

---

(١) الكشاف (١/٥٩٨ ، ٤/٤٤٨) ، وقال الصبان :" وصاحب الكشاف ممن يمنعه " الحاشية(٣/١٠٣٠)

(٢) البحر المحيط (٣/٤٥٢) .

(٣) شرح شذور الذهب (٣٤٦، ٣٤٧) ، والمغني (٢/٧٨٩) .

(٤) الدر المصون (٢/٤٩٤) .

(٥) الكشاف (١/٥٩٨ ، ٥٩٩) .

(٦) شرح شذور الذهب (٣٤٧) .

الفصل بالأجنبي ، والأصل ألا يفصل بين المتعاطفين بمفرد فضلاً عن الجملة . الثالث : أن العطف على هذا التقدير حمل على المجاور ، وعلى التقدير الأول حمل على غير المجاور ، والحمل على المجاور أولى " [١] .

وأكد ذلك السمين بقوله : " وإذا لم يرد [الجر على الجوار] إلا في النعت ، أما ما شذ من غيره ، فلا ينبغي أن يخرج عليه كتاب الله تعالى " [٢] .

وقد علل أصحاب هذا الرأي لقولهم بأمرين :

الأول : ما ذكره أبو حيان [٣] من أن الخفض على الجوار لم يرد إلا في النعت لعدم اللبس ، مما يعني أن منعه من العطف لأنه مظنة اللبس ، وهذا ظاهر كما في الآية السابقة .

الثاني : ما ذكره ابن هشام [٤] من أن الخفض على الجوار لا يحسن في المعطوف لأن حرف العطف حاجز بن الاسمين ومبطل للمجاورة .

وعليه فقد عمدوا إلى تخريج القراءات الموهمة بالخفض على الجوار بتخاريج عدة ، منها ما ذكره السمين الحلبي في قوله تعالى :(**وَحُوْرٍ عِيْنٍ**) [الواقعة:٢٢] فقال : " فأما الجر فمن أوجه : أحدها : أنه عطف على "جنات النعيم " كأنه قيل : هم في جنات وفاكهة ولحم وحور ، قاله الزمخشري . قال الشيخ [أبو حيان] : وهذا فيه بُعْد وتفكيك كلام مرتبط بعضه ببعض وهو فَهْمٌ أعجمي ، قلت : والذي ذهب إليه معنى حسن جداً ، وهو على حذف المضاف : أي وفي مقاربة حور ، وهذا هو الذي عناه الزمخشري وقد صرح غيره بتقدير هذا المضاف .

والثاني : أنه معطوف على "أكواب" وذلك بتجوّز في قوله :" يطوف" ، إذ معناه : ينعمون فيها بكوب وبكذا أو بحور قاله الزمخشري .

---

(١) شرح شذور الذهب (٣٤٧) .

(٢) الدر المصون (٤٩٤/٢) .

(٣) انظر : البحر المحيط (٤٥٢/٣) .

(٤) انظر : شرح شذور الذهب (٣٤٦) .

الثالث : أنه معطوف عليه حقيقة ، وأن الولدان يطوفون عليهم أيضاً ، فإن فيه لذة لهم ، طافوا عليهم بالمأكول والمشروب والمتفكه والمنكوح ..." [١] .

الرأي الثالث:

ويمثله ابن جني [٢] والسيرافي [٣] وابن الحاجب[٤] ومن المعاصرين سعيد الأفغاني [٥] ، وهم المانعون للجر على الجوار مطلقاً ، ويرونه شاذاً في كلام من لا يؤبه به من العرب قال ابن الحاجب في قوله تعالى : (**وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ**) [المائدة :٦] :" إنه مخفوض على الجوار ، وليس بجيد ، إذ لم يأت الخفض على الجوار في القرآن ولا في الكلام الفصيح ، وإنما هو شاذ في كلام من لا يؤبه له من العرب " [٦] .

وقد عمدوا إلى أدلة القائلين بالخفض على الجوار وردوها بتأويلات عدة ، خاصة ما كان منها في باب النعت الذي أجمع عليه أصحاب المذهبين السابقين .

فأما ابن جني فقد قال في الشاهد العلم للنحاة على هذه المسألة (هذا جُحر ضبٍّ خربٍ) ما نصه :" أصله :" هذا جحر ضبٍّ خربٍ جُحْرُهُ " ، فيجري (خرب) وصفاً على (ضب) وإن كان في الحقيقة للجحر ، كما تقول : مررت برجلٍ قائمٍ أبوه . فتُجري (قائماً) وصفاً على رجل ، وإن كان القيام للأب لا للرجل لما ضمن من ذكره ... فلما كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف إلى الهاء ، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت ؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً ، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب) فجرى وصفاً على (ضب) ، وإن كان

---

(١) الدر المصون (٦/٢٥٧) .

(٢) انظر : الخصائص (١/١٩١/١٩٢) .

(٣) ينظر رأيه في : الارتشاف (٤/٢٩١٤) ، والمغني (٢/٧٨٩) ، والمساعد (٢/٤٠٢) .

(٤) الأمالي النحوية (١/١٥٠) .

(٥) انظر : حجة القراءات (٢٢٣) هامش رقم (١) بتحقيقه .

(٦) الأمالي النحوية (١/١٥٠) .

الخراب للجحر لا للضب على تقدير حذف المضاف على ما رأينا " [١] وبمثل ذلك قال في قول امرئ القيس :

كأن ثبيراً في عرانين وبله كبيرُ أناس في بجادٍ مزملِ

فقال : لأنه أراد مزمل فيه ثم حذف حرف الجر فارتفع الضمير فاستتر في اسم المفعول [٢].

وتبع ابن جني في منع الجر على الجوار أبو سعيد السيرافي، إلا أنه خالفه فالتقدير في قول العرب :(هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ):" هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ الجُحرُ مِنْهُ " قال :" كما نقول : حسن الوجه منه ، وحذف الضمير للعلم به ، وحُوِّلَ الإسناد إلى ضمير النصب ، وخفض الجحر كما تقول : مررت برجلٍ حسن الوجه " بالإضافة ، والأصل حسن الوجه منه، ثم أتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر " [٣] .

وقد تعقب النحاة [٤] هذين الرأيين لابن جني والسيرافي ومن ذلك ما ذكره ابن هشام بعد عرضه لرأيهما :" ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له، وذلك لا يجوز عند البصريين وإن أَمِن اللبس ، وقول السيرافي إن هذا مثل :" مررت برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدين " مردود لأن ذلك إنما يجوز في الوصف الثاني دون الأوَّل " [٥] .

وأما من المعاصرين من النحاة فقد رد الجر على الجوار كل من عباس حسن [٦] وسعيد الأفغاني ، فأما عباس حسن فكان أشد النحاة رفضاً له أو للأخذ به معللاً ذلك بأن الداعي لاتخاذه وردوده في أمثلة قليلة جداً وبعضها مشكوك فيه ، ووضح ذلك سعيد الأفغاني حين رد الاحتجاج بقول العرب :" هذا جحر ضبٍّ خربٍ" فقال :" جملة أولع بها قدماء النحاة مِن بعدهم ، ولا حجة فيها من وجهين : الأول : أن قائلها –إن وجد- مجهول ، والثاني : أن

---

(١) الخصائص (١/١٩١، ١٩٢) .

(٢) المصدر السابق (١/١٩٣) .

(٣) انظر رأيه في :الارتشاف (٤/١٩١٤) .

(٤) انظر : المغني (٢/٧٩٠) ، والهمع (٤/٣٠٥) ، والخزانة (٥/٨٧) .

(٥) المغني (٢/٧٩٠) .

(٦)انظر : النحو الوافي (٣/٤٥٠، ٤٥١) .

الوقوف على الكلمة الأخيرة بالسكون إذ العربي لا يقف على متحرك ، فمن أين علموا أن قائلها جر كلمة خرب ؟ هذا والجر على الجوار ضعيف جداً ، لم يرد بطريق موثوق إلا في الضرورة الشعرية بندرة والضرورة لا يحتج بها " [١] .

وقد تعقب سعيد الأفغاني في هذا الرد الدكتور بدر البدر ورد عليه بثلاث أمور : " أولها : أن جهالة القائل لا تضر فكم من بيت أو قول من أقوال العرب مجهول القائل ، ومع ذلك فقد قبله النحويون . الثاني : أن الرواية جاءت فيه صراحة بتحريك (خرب) حين قال العلماء : الوجه فيه الرفع وهو كلام أكثر العرب ، ولكن بعضهم يجره . الثالث : قوله : إنه لم يرد عن العرب بطريق موثوق إلا في الضرورات الشعرية غير صحيح بل ثبت عن العرب أشعار عن سيبويه والفراء من غير ضرورة ، حتى توفر لهم من ذلك شيء كثير فوجب قبوله " [٢] .

الترجيح:

يبدو لي من ذلك كله أن الحمل على المجاور جائز في بابي النعت والعطف خاصة وذلك للأسباب التالية :

١/ كثرة المسموع عن العرب في ذلك ، وهي كثرة تسوغ القياس عليه وهذا هو رأي سيبويه والجمهور ، خلافاً لمن قصره على المسموع [٣].

٢/ أنه القول بمنعه يوجب التقدير الذي لا داعي له، فضلا عن أنها تقديرات يرد عليها الكثير من المآخذ كما مر معنا في عرض المسألة .

❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁

(١) حجة القراءات لأبي زرعة (٢٣٣) ، هامش رقم (١) بتحقيقه .

(٢) اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط (٢/٥٤٤) .

(٣) وهو رأي الفراء وغيره . انظر : المساعد (٢/٤٠٣) ، والهمع (٤/٣٠٥ ، ٣٠٦) ، والخزانة (٥/٨٩)، وحاشية الصبان (٣/١٠٣٠) ، وقضايا عامل الجر في الاستعمال العربي (٣٦، ٣٢) .

المسألة الثالثة: علة التعويض في قول " اللهُمَّ" .

قال ابن الأثير–رحمه الله–" الأصل في قولهم : اللهمَّ اغفر لي ؛ يا الله اغفر لي فحذفوا (يا) من أوله ... فقال : اللهم ، وربما جمعوا بين (يا) والميم في الشعر قال :

إني إذا مَا حدثٌ ألَّما أقول: يااللهُمَّ يا اللهُمَّا

وقد يخفف فيقال لاهمَّ بمعنى اللهم " [1]

التمهيد :

(يا) هو أصل حروف النداء ، ولهذا كان أكثر حروفه استعمالاً ،كما أنه لا يُقـــدَّرُ عنـــد الحذف سواه ، ولا ينادى اسم الله –عز وجل– إلا به . وإذا كان الأصل في حذف الحـــروف أنّه ليس بالقياس [2]،فإن حذف الحرف في بعض المواضع يكثر حتى يصبح الحذف فيه قياســاً. ومن ذلك حذف حرف النداء في نداء لفظ الجلالة (الله) ، قال ابن مالك :" والأكثر في نـــداء الله أن يقال: (اللهم) " [3] أي بحذف حرف النداء .

وهذا مما اتفق فيه النحاة ، وإنما اختلفوا في أصل الميم المشددة في قولك : (اللهمَّ) ، وللنحاة في ذلك رأيان نوضحهما فيما يلي :

المناقشة :

اختلف النحاة في أصل الميم المشددة في قولك : (اللهم) ، هل هذه الميم عوضٌ عن حـــرف النداء المحذوف والأصل : (يا ألله) ، أم أنها بعض جملة حذفت تقديرها (يا ألله أُمَّنَا بخير) . فلهم في ذلك رأيان :

---

(١) منال الطالب (٣٧١/٢) .

(٢) قال ابن جني :" أخبرنا أبو علي –رحمه الله– قال: قال أبو بكر : حذف الحروف ليس بالقياس . قال: وذلك أن الحروف إنما دخلت لضرب من الاختصار فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها هي أيضاً واختصار المختصر اجحاف به " . انظر : الخصائص (٢٨٣/٢) .

(٣) شرح التسهيل (٢٥٧/٣) .

الرأي الأول :

وهو رأي الكوفيين [١]، فهم يرون أن الميم المشددة في قول :" اللهم" بقية جملة محذوفة وهي : " أُمَّنَا بخير " حذف الجار والمجرور ،ثم حذف المفعول ،وخففت الهمزة ،ثم حـــذفت كمـــا حذفت في قول الشاعر [٢]:

قلت لشيطاني وشيطانتي لا تقربوني ونا في الصلاة

يريد : وأنا في الصلاة .

فتقدير الكلام عندهم (يا أللهُ أُمَّنَا بخير) ، فالميم ليست عوضاً عن حرف التنبيـــه (النـــداء) المحذوف ، قال الفراء :" و لم نجد العرب زادت مثل هذه الميم في نواقص الأسماء إلا مخففة مثل : الفَمْ ، وابنم وهم ، ونرى أنها كانت كلمة وضم إليها : (أمَّ) تريد ، يا الله أُمَّنَا بخير ، فكثرت في الكلام فاختلطت " [٣]

لذلك فهم يجيزون قول : (يا اللهم) في سعة الكلام .

وقد احتج الكوفيون لمذهبهم بالسماع والقياس [٤]، فمن السماع قول الشاعر [٥]:

إني إذا ما حدثٌ ألَمَّا أقول : يا اللهم ، يا للهماً

وقول الآخر [٦] :

وما عليك أن تقول كُلَّما صليت أو سبحت : يا اللهم ما .

---

(١) ينظر : الإنصاف (٣٤١/١) ، واللباب (٣٣٨/١) ، وشرح المفصل (٣٦٧/١) ، وتوضيح المقاصد(١٠٦٩/٢) ، وشرح الأشموني (٣١/٣) ، والتصريح (١٤٠/٤) .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور (٢٠٨/٢) .

(٣) معاني القرآن (٢٠٣/١) .

(٤) ينظر : التبيين (٤٥٠) .

(٥) قائله : قيل : أبو خراش الهذلي ، وقيل : أمية بن الصلت . انظر : المقتضب (٢٤٢/٤) ، واللمع(١٧٥)، والأمالي الشجري (٣٤٠/٢) ، والإنصاف (٣٤١/١) ، والتبيين (٤٥٠) ، وشرح المفصل (٣٦٦/١) ، والدرر (٤١/٣) ، والخزانة (٢٥٨/٢) ، واللسان [اله] (١٩٠/١) .

(٦) قائله : مجهول . ينظر : معاني القرآن للفراء (٢٠٣/١) ، والجمل (١٦٤) ، والإنصاف (٣٤١/١) ، والتبيين(٤٥١) ، وشرح الكافية للرضي (٣٥٠/١) ، والدرر (٢٥٢/٦) ، والخزانة (٢٥٩/٢) ، واللسان [اله] (١٩١/١).

فجمع هنا بين الميم المشددة و(يا) النداء ، ولو كانت الميم عوضاً عن (يا) النداء ، لما جاز أن يجمع بينهما ؛لأن العوض والمعوض لا يجتمعان .

واعتمدوا كذلك على قياس النظير في مسوغ التخفيف ثم الحذف والتركيب ،حيث يقـــول الفراء :" ونرى أنَّ قول العرب : (هَلُمَّ إلينا) مثلها ، إنما كانت (هل) فضُمَّ إليها (أمّ) فتركـــت على نصبها " [١] .

ونقل ابن يعيش رأيهم قائلاً : " وذهب الفراء من الكوفيين إلى أن أصله :" يا ألله أمّنا بخير " إلا أنه لما كثر في كلامهم واشتهر على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفاً ، كما قالوا : هَلُمّ ، والأصل : ها ألمم ، فحذفوا الهمزة تخفيفاً وأدغموا الميم في الميم ، كما قالوا : وَيْلُمِّه . والأصل: والأصل وَيْلٌ لأُمّه ، وإنما حذفوا وخففوا " [٢] .

والعكبري نقل عنهم قولهم :" إن الحمل على تقدير :" يا الله أمنا بخير " صـــحيحٌ المعـــنى لا ينافيه، ثم إن النداء موضع تغيير فلم يبق مانع مما ذكرنا ، ولأن قول : يا الله أمَّنا بخير ، فيه زيادة معنى ، وتصريح بما هو المقصود من النداء فكان المصير إليه أولى " [٣] .

الرأي الثاني :

وهو رأي البصريين [٤] الذين يرون أن الميم المشددة في (اللَّهمّ) عوضٌ عن حـــرف النـــداء المحذوف ، قال سيبويه :" وقال الخليل -رحمه الله- : اللهم : نداءٌ ، والميم ها هنا بدلٌ من (يا)، فهي ها هنا فيما زعم الخليل -رحمه الله-آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها ، إلا أن الميم ها هنـــا في الكلمة كما أن نون المسلمين في الكلمة بنيت عليها ، فالميم في هذا الاسم حرفان أولهما مجزوم، والهاء مرتفعة لأنه وقع عليها الإعراب " [٥] .

---

(١) معاني القرآن (٢٠٣/١) .

(٢) شرح المفصل (٣٦٧/١) .

(٣) التبيين (٤٥) .

(٤) ينظر : التبصرة والتذكرة (٢٤٦/١) ، والإنصاف (٣٤١/١) ، والمساعد (٥٠٩/٢) ، والتصريح (٤٠٢٣٩/٤) .

(٥) الكتاب (١٩٦/٢) .

ويقول المبرد في (اللهم) :" إنما الميم المشددة في آخره عوضٌ عن (يا) التي للتنبيـــه ، والهـــاء مضمومة لأنه نداء" [١] .فالضمة على الهاء هنا بمنزلتها في : يا زيدُ [٢].

وهذا هو رأي الزجاجي [٣] وابن جني [٤]والصيمري [٥] وابن الشجري [٦] وغيرهم [٧]، كابن الأثير كما اتضح في النص السابق ، وقال-أيضاً- في البديع :"... وإنّما حُذِف [حرف النداء] من اللهم ؛ لئلا يجمع بينها وبين الميم التي هي عوض منها " [٨] . ويرى أنه لا يجمع بينهما إلا في ضرورة الشعر ، موافقاً لجمهور البصريين .

وقد تساءل العكبري عن وجه المناسبة بين الميم و (يا) حتى تقام مقامها فقال :" لما كانـــت (يا) من حروف المدّ ، والميم فيها غُنَّة تشبه حرف المد ، وكانت كل واحدة منهما حـــرفين ، جاز أن ينوب أحدهما عن الآخر ويدل على أنها عوضٌ أيضاً أنها في موضع غير المعوض منـــه ، وهذا شأن العوض " [٩]. وذكر الصبان وجهاً آخر للمناسبة بين الميم والياء فقال : " واختيرت الميم عوضاً عن (يا) للمناسبة بينهما فإن (يا) للتعريف والميم تقوم مقام لام التعريـــف في لغـــة حمير" [١٠].

وهذا يعني أنهم لا يجوزون قول : (يا اللهم) في سعة الكلام خاصة ؛لأنه لا يجوز الجمع بـــين العوض والمعوض عنه ، وإنما كان التعويض هنا في آخر الكلمة والمحذوف في أولها لعلل ذكرها

---

(١) المقتضب (٤/٢٣٩) .

(٢) ينظر : شرح المفصل (١/٣٦٦) .

(٣)انظر: الجمل (١٦٤) .

(٤)انظر : اللمع (١٧٥) .

(٥) انظر: التبصرة والتذكرة (١/٣٤٦) .

(٦) انظر :الأمالي (٢/٣٤٠) .

(٧) فهو رأي : ابن الأنباري في الإنصاف (١/٣٤١) ، والعكبري في اللباب (١/٣٣٨) ، والتبيين (٤٤٩)، وابن يعيش في شرح المفصل (١/٣٦٦) ، وابن مالك في شرح التسهيل (٣/٢٥٧) ، والمرادي في توضيح المقاصد (٢/١٠٦٨) وغيرهم .

(٨) (١/٣٩٤) (مجلد ٢) .

(٩) التبيين (٤٥٠) .

(١٠) حاشية الصبان (٣/١١٦٤) .

النحاة منها قول الرضي معللاً لتقدم لفظ الجلالة :" تبركاً بالابتداء باسم الله تعالى " [١]، وعلة نحوية ذكرها الأزهري فقال : " و لم تزد مكان المعوض عنه ، لئلا يجتمع زيادتا (الميم) و (أل) في الأول ، وخصت الميم بذلك ؛ لأن الميم عهدت زيادتها آخراً كميم (زرقم) " [٢].

قالوا [٣]: و لم يجمع بين (يا) النداء و (الميم) إلا في ضرورة الشعر ، كقول الشاعر :

إني إذا ما حدث ألـــمّا دعوت يااللهم يا للهـــماّ.

واحتجوا لمذهبهم بأن الجمع بين الميم والياء لا يكون في سعة الكـــلام ، وفي ذلـــك دلالـــة واضحة على العوضية ، أمر آخر ذكره ابن الأنباري بقوله :" وأما البصريون فـــاحتجوا بـــأن قالوا: إنّما قلنا ذلك لأنا أجمعنا أنّ الأصل (يا ألله) إلا أنّا لما وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا (يا) ووجدنا الميم حرفين و (يا) حرفين . ويستفاد من قولك :" اللهم " ما يستفاد من قولك : (يا الله) دلنا ذلك على أن الميم عوض من (يا) لأن العوض ما قام مكان المعوض " [٤] .

كما اعتمد البصريون في تأكيدهم لمذهبهم على بيان ضعف قول الكوفيين ووهنـــه . قـــال الصيمري بعد عرضه لرأي الفراء في المسألة :" وهذا ليس بشيء ؛ لأنه لو كان كما قال لمـــا جاز أن تجمع بينهما فتقول :" اللهمّ أُمّنا بخير " فجواز هذا يدل على ما قال سيبويه " [٥] وإلا فهو تكرار لا طائل من وراءه .

ومأخذٌ آخر على مذهب الكوفيين، نقله ابن الشجري عن أبي علي الفارسي مستدلاً بقولـــه تعالى : **(وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَـــذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنـــدِكَ فَـــأَمْطِرْ عَلَيْنَـــا حِجَـــارَةً)** [الأنفال:٣٢] فقال : " فلو كان المراد : يا الله أُمَّنا ؛لأغنى هذا الفعل عن جواب الشرط ، وكانت الميم سادَّة مسد الجواب " [٦] ، ثم أضاف ابن الشجري وجها آخر للاستدلال بهذه الآية يَـــدْفعُ

---

(١) شرح الكافية (٣٤٩/١) .

(٢) التصريح (٣٩/٤) .

(٣) انظر : المقتضب (٢٤٢/٤) ، والجمل (١٤٦ ، ١٦٥) ، واللمع (١٧٥) ، وشرح المفصل (٣٦٦/١)، وشرح الكافية (٣٥٠/١) ، وشرح الأشموني (٣٠/٣) .

(٤) الإنصاف (٣٤٣/١) .

(٥) التبصرة والتذكرة (٣٤٦/١) .

(٦) الأمالي(٣٤٠/٢) .

قول الكوفيين فقال: " وتدفعه أيضاً من قِبَل أن التقدير عنده [الفراء] : يا الله أمنَّا بخير ، ثم جاء بعد هذا :" فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم " فالكلام الآخر ينقض الأول على ما قدره الفراء " [١] يعني أن التقدير ظاهرهُ الرحمة والأَمُّ بالخير ،في حين أن المعنى في الآية يفيد العذاب بإمطار الحجارة من السماء ،وإتيان العذاب الأليم .

واعتمدوا في رد قول الكوفيين بتفنيد أدلتهم وتتبع استشهاداتهم وردها ، فأما اعتماد الكوفيين على السماع بالشاهدين السابق ذكرهما [٢]، فقال ابن الأنباري :" هذا الشعر لا يعرف قائله ، فلا يكون فيه حجة وعلى أنه إن صح عن العرب فنقول : إنّما جمع بينهما لضرورة الشعر ، وسهّل الجمع بينهما للضرورة أن العوض في آخر الاسم ، والمعوض في أوله ، والجمع بين العوض والمعوض منه جائز في ضرورة الشعر " [٣]

وأما القياس في الحذف فقال عنه العكبري :" فلا ننكر أنه قد جاء ولكنه على خلاف الأصل، ثم إن في ذلك دعوى التقليل في المركب ، والتركيب خلاف الأصل ، فكذلك التقليل لأن كل واحد منهما خلاف الأصل " [٤].

الترجيح :

يبدو مما سبق أن الرأي البصري هو الصواب، فالميم المشددة في (اللهم) عوضٌ عن حرف النداء المحذوف ؛ وذلك للأسباب التالية :

١/ قوة أدلتهم لأن فيها مراعاة اللفظ والمعنى .

٢/ أن الرأي الكوفي لا يفيده المعنى -كما عرفنا- من قول أبي علي الفارسي السابق .

٣/ اعتمدوا على تأييد مذهبهم بشواهد شعرية تحكمها الضرورات . ولا وجاهة في ردها لجهالة القائل ؛فهناك الكثير من شواهد النحاة لا يعرف لها قائل .

❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁

(١) الأمالي (٢/٣٤١) .

(٢) انظر : (١٦٧) من البحث .

(٣) الإنصاف (١/٣٤٥) .

(٤) التبيين (٤٥٢) .

المسألة الرابعة: حذف اسم "لات" في قوله :(وَلاتَ حِينَ مَنَاص) [ص:٣]

قال ابن الأثير عن (لات) : "وشبهوها بـ(بليس) ، وأضمروا فيها اسم الفاعل ،ولا تدخل (لات) إلا على الحين ، وقد قرأ بعضهم : " ولاتَ حِينُ مناص " برفع الحين ،وإضمار الخبر"[1] .

التمهيد :

يتفق النحاة على أن أحد معمولي (لات) يظهر والآخر محذوف ، وصورة هذا الخلاف ظاهرة في قوله تعالى : **(وَلَاتَ حِيْنَ مَنَاص)** [ص:٣] حيث اختلفوا في تقدير المحذوف ، بل حتى على وجود الحذف أصلاً ، وقد ساعد على هذا الخلاف أمران :

الأول : تعدد القراءات في هذه الآية ، فقد جاءت برفع الحين ونصبه وجره .

الثاني: اختلاف النحاة في عمل (لات) ، وهذا له كبير الأثر في تقدير المحذوف ، هل هومبتدأ أم الخبر ، أم الفعل ، أم المضاف ؟ أم غير ذلك . وبيانه فيما يلي :

المناقشة :

للنحاة في إعمال (لات) قولان : الأول : وهو قول جمهور النحاة وهو أنها تعمل . الثاني: قولٌ لبعضهم بأنها لا تعمل .

وبيان ذلك فيما يلي :

القول الأول : من قال بأن (لات) تعمل فيما بعدها، وللقائلين بذلك آراء ثلاثة :

الرأي الأوّل :

قول جمهور النحاة [2] وهو أن (لات) تعمل عمل (ليس) ،فترفع الاسم وتنصب الخبر ، ولا يظهر لها معمولان معاً ، إنما يظهر أحدهما . وحذف اسمها أكثر ، ويقل عكسه .

---

(١) منال الطالب (٣٩٤/٢) .

(٢) انظر : جواهر الأدب (٣٠٦) ، والارتشاف (١٢١١/٣) ، والمغني (٢٨٢/١) ، والتصريح (٦١١/١)، وجعله ابن الحاجب رأي البصريين، انظر: الإيضاح (٣٩٩/١)) .

وقد اشترطوا لعملها شرطين [١]: أن يكون معمولاها اسمي زمان ، وأن يحذف أحدهما، والغالب المرفوع.وعندئذٍ فالإعمال واجب [٢].فمِنْ حذف المرفوع: قوله تعالى : (**وَلاَتَ حِيْنَ مَنَاص**) [ص:٣] ،ومن حذف المنصوب: مَنْ قرأ [٣] (ولات حينُ مناصٍ) بالرفع ولم يثبتوا بعدها الاسم والخبر جميعاً [٤] . ثم انقسم القائلون بأنها تعمل عمل (ليس) إلى قسمين : الأول أنها مختصة بنفي الحين فقط ، والثاني : أنها تنفي الحين ومرادفه من أسماء الزمان كـ (ساعة) و(أوان) .

والأول: قول جمع من النحاة ،على رأسهم سيبويه إذ قال : " .. لا تكون (لات) إلا مع الحين، تضمر فيها مرفوعاً وتنصب الحين لأنه مفعول به .." [٥] وهو رأي الأخفش [٦] وابن السراج[٧] وابن يعيش [٨] وغيرهم [٩] ، وقد تبعهم ابن الأثير فقد ذهب إلى أن (لات) تعمل عمل (ليس) بإضمار الاسم وإظهار الخبر. وعليه فالتقدير في قوله تعالى : (**وَلاَتَ حِيْنَ مَنَاص**) [ص:٣] " ولات الحينُ حينَ مناص" بحذف الاسم وإظهار الخبر ، ووافق أصحابَ هذا الرأي حين

---

(١) واختلفوا في شرط عملها في النكرة خاصة فالجمهور يرون وجوبه ، أما أبو حيان فلا يشترطه . والراجح ما ذكره البغدادي فقال : " قلت : إنهم قالوا ومنهم ابن هشام في المغني : إن (لات) لا تعمل في معرفة ظاهرة ، فمفهومه أنها تعمل في معرفة مقدرة " . ينظر : شرح المفصل (١٢٢/٢) ، الارتشاف(١٢١١/٣) ، خزانة الأدب (١٥٩/٤) .

(٢) انظر : أوضح المسالك (١٨٧) .

(٣) وهي قراءة لعيسى بن عمر، وأبي السمال .انظر : البحر المحيط (٣٦٨/٧،٣٦٧) ، والدر المصون(٥٢٤/٥).

(٤) انظر : توضيح المسالك (٣٨٧/١) .

(٥) الكتاب (٥٧/١) .

(٦) معاني القرآن (٦٧٠/٢) .

(٧) الأصول (٩٥/١) .

(٨) شرح المفصل (١٢٢/٢) .

(٩) نسبه أبو حيان للفراء في الارتشاف (١٢١١/٣) ، كما جعله ابن هشام رأي الزمخشري في المغني (٢٨٣/١) ، وهو رأي ابن أبي الربيع في الكافي (٨٢٧/٣) .

قصر دخولها على الحين دون غيره ، وقد نص عليه في البديع بقوله : " ولا تعمل إلا في الحين خاصة"[١] .

وأكد أصحاب هذا القول رأيهم بأن لذلك نظائره في اللغة، أي أنه يختص شيء بالعمل في نوعٍ ما دون غيره دونما سبب يذكر . قال سيبويه : " كما أن (لدن) إنما ينصب بها مع (غدوه) وكما أن التاء لا تجر في القسم ولا في غيره إلا في (الله) إذا قلت :تالله لأفعلن " [٢] ، قال السيرافي معلقاً على قول سيبويه باختصاص التاء بجر لفظ الجلالة (الله) دون غيره :" وإنما جعل سيبويه هذا شاهداً ؛ لأنه يدخل على قولك (الله)، ولا يدخل على غيره من الأسماء مثل دخول (لات) على الحين دون غيره " [٣] .

أما القول بأنها لنفي الحين ومرادفه من أسماء الزمان فيقول به عدد من النحاة على رأسهم : أبو علي الفارسي [٤] وابن مالك [٥] وابنه [٦] والرضي [٧] وغيرهم [٨] .

وفصل الرأي في ذلك ابن هشام [٩] فجعلها تعمل في (الحين) بكثرة ، و (الساعة) و (الأوان) بقلة .

واستدلوا على مذهبهم بما سمع من شواهد عملت فيها (لات) في أسماء الزمان ، ومن ذلك

---

(١) (١/٥٨٧) (مج٢) .

(٢) الكتاب (١/٥٨، ٥٩) .

(٣) شرح الكتاب (٣/٢٣) .

(٤) نقله عنه أبو حيان في الارتشاف ، وابن هشام في المغني (١/٢٨٣) .

(٥) شرح التسهيل (١/٣٦١) .

(٦) شرح الألفية (١٠٨).

(٧) شرح الكافية (٢/٢٢٨) .

(٨) وهو رأي الفراء كما نقله عنه الرضي في شرح الكافية (٢/٢٢٨) ، وهو رأي السمين الحلبي في الدر المصون (٥/٥٢٠) ،وابن هشام في شذور الذهب (٢٢٥) ، والأشموني في شرح الألفية (١/٢٦٩) وغيرهم.

(٩) شرح شذور الذهب (٢٢٥) .

قول الشاعر[١] :

ندم البغاة ولات ساعةَ مندم والبغي مرتعُ مبتغيه وخيم

فتكون (ساعة) خبر (لات) ، واسمها محذوف .

وقول الآخر [٢]:

طلبوا صلحنا ولات أوانٍ فأجبنا أن ليس حين بقاءُ

قال الأشموني مبينا وجه الاستشهاد منه : " أي : وليس الأوان أوان صلح ، فحُذِفَ المضاف إليه (أوان) منوي الثبوت، وبُنِيَ كما فُعل بـ(قبل) و(بعد)، إلا أن (أواناً) تشبهه بـ(نزال) وزناً ،بني على الكسر، ونون اضطراراً " [٣] وهذا تخريج موافق للشاهد من إيراده هنا ، وهناك خلاف في توجيهه سنذكره لا حقاً .

وقد جعل ابن الحاجب القول بأن (لات) تعمل عمل (ليس) رأياً للبصريين دون غيرهم، واحتج لهم بقوله :" فأما حجة الأولين فإنه دخلته تاء التأنيث -وهي من خواص الفعل - فوجب أن تكون المشبهة بالفعل ، ليقوى وجه دخول التاء " [٤] .

ورد على الكوفيين إنكارهم لهذا الرأي بحجة أنه يلزم من ذلك الإضمار في الحروف، ولم يعهد بمثله فقال : " فأجيب عن ذلك بأمرين : أحدهما : أنه ليس بإضمار وإنما هو حذفٌ ، والحذف سائغٌ إذا دلّ عليه الدليل ، والثاني : أن الإضمار في ذلك سائغ تجريه مجرى الفعل في إلحاق التاء ،ولا يلزم من الإضمار فيما قوى شبهه بالفعل الإضمار فيما لم يقو " [٥] .

---

(١) القائل : محمد التميمي وقيل مهلهل الكناني ، انظر : شرح التسهيل (٣٦١/١) ، جواهر الأدب (٣٠٨)، الارتشاف (١٢١١/٣) ، شرح شذور الذهب (٢٢٦) ، الهمع (١٢٢/٢) ، الخزانة (١٥٧١/٤) الدر (١١٧/٢) ، شرح الشواهد للعيني (٣٩٦/١) .

(٢) القائل : أبو زبيد الطائي . انظر : معاني القرآن للفراء (٣٩٨/٢) ، المسائل المنثورة (١٠٧) ، شرح التسهيل (٣١١/١) ، المغني (٢٨٣/١) ، الهمع (١٢٤/٢) ، الخزانة (١٧١/٤) ، الدر (١١٩/٢) ، العيني (٣٩٦/١) .

(٣) شرح الألفية ٢٧٠/٠١) .

(٤) الإيضاح (٣٩٩/١) .

(٥) المصدر السابق (٤٠٠/١) .

الرأي الثاني :

وهو منسوب إلى الأخفش [١] ، وجعله ابن الحاجب رأي الكوفيين[٢] ، وهو أن (لات) تعمل عمل (إن)، فهي (لا) النافية للجنس زيدت عليها التاء، وعليه فإن (الحين) في قوله تعالى : **(وَلَاتَ حِيْنَ مَنَاص)** [ص:٣] اسم (لا) وخبرها محذوف وقد ذكر ابن الحاجب احتجاجهم فقال : " ومنهم من قال : إنها التي لنفي الجنس ، وهو مذهب الكوفيين [ثم قال] وأما وجه من زعم أنها لنفي الجنس فلأنها الكثيرة في الاستعمال وتلك [التي بمعنى ليس] إنما تكون في الشعر فوجب أن يحمل القرآن على الوجه الصحيح ... وقد تمسك الكوفيين بأنه يلزم الإضمار في الحروف،ولم يعهد بمثل ذلك" [٣] ورد عليهم كما مر معنا .

والرضي يرى أن ذلك ليس بممتنع واستدل على ذلك فقال : " ولا يمتنع دعوى كونه (لات) هي (لا) التبرئة ، ويقويه لزوم تنكير ما أضيف (حين) إليه ، فإذا انتصب (حين) بعدها فالخبر محذوف كما في : (لاحول) ، وإذا ارتفع فالاسم محذوف ، أي : لات حينَ حينُ مناص ، كما في ... لا عليك .." [٤] .

واستبعد ابن أبي الربيع هذا الرأي فقال : " وهذا القول فيه بعدٌ ، لأن تاء التأنيث اللاحقة للحروف إنما تكون ساكنة ... فلو كما ادعى لكانت (لَت) . وقد تأتي متحركة قليلاً . ومع هذا لحاق تاء التأنيث للحروف قليلٌ جداً " [٥] .

---

(١) نسبه إليه الزمخشري في الكشاف (٦٨/٤) ، والعكبري في التبيان (١٠٩٧/٢) ، وأبو حيان في الارتشاف (١٢١١/٣) ، والمرادي في الجني الداني (٤٨٨) .

(٢) انظر : الإيضاح (٣٩٩/١ ، ٤٠٠) .

(٣) الإيضاح (٣٩٩/١ ، ٤٠٠) .

(٤) شرح الكافية (٢٢٩/٢) ، وانظر : حاشية الدسوني (١١٢/٢) .

(٥) الكافي في الإفصاح (٨٣١/٣) .

الرأي الثالث :

وقد نقل هذا الرأي الفراء [١] عن بعض العرب، وهو القول بأنها حرف جر يخفض أسماء الزمان . ونَسَبَ هذا الرأي إليه عددٌ من النحاة منهم الإربلي إذ قال : " وزعم الفراء أن (لات) تخفض أسماء الزمان.." [٢] وكذلك نسبه إليه أبو حيان [٣] والأزهري [٤] والسيوطي [٥].

والحق أن الفراء يرى رأي الجمهور بأن (لات) تعمل عمل (ليس) ، صرح بذلك في نفس الموضع فقال : "...والكلام أن يُنصب بها لأنها في معنى ليس ..." [٦] ولا يعني إيراده للجر أنه يراها ،بل هذا لا يتعدى كونه تخريج لما ورد من شواهد جر فيها الاسم بعد (لات) .

وقد نقل الفارسي هذا الرأي عن أبي عمرو الجرمي [٧] .

كما جعله الرضي رأياً كوفياً فقال : " وأما .. (لات أوانٍ) بكسر النون . فعند الكوفيين (لات) حرف جر ، كما ذكر السيرافي عنهم " [٨] .

ونقل النحاة هذا الرأي لما سمع من نصوصٍ كسر فيها اسم الزمان بعد (لات) ومن ذلك :

أ – قراءة عيسى بن عمر [٩]، قال أبو حيان : " وقرأ عيسى ابن عمر (ولات حينِ) بكسر التاء وجر النون بعد (لات) وتخريجه مشكل" [١٠] .

ب – ومما سمع في ذلك قول الشاعر:

طلبوا صلحنا ولات أوانٍ فأجبنا أن ليس حين بقاءُ

---

(١) معاني القرآن (٣٩٧/٢) .

(٢) جواهر الأدب (٣٠٧) .

(٣) الارتشاف (١٢١٢/٣) .

(٤) التصريح (٦٦٢/١) .

(٥) الهمع (١٦٢/٢) .

(٦) معاني القرآن (٣٩٧/٢) .

(٧) المسائل المنثورة (١٠٧) ، وانظر: الخزانة (١٧٥/٤) .

(٨) شرح الكافية (٢٣٠/٢) .

(٩) انظر : البحر المحيط (٣٦٨/٧،٣٦٧) ، والدر المصون(٥٢٤/٥).

(١٠) البحر المحيط (٣٦٧//٧) .

فـ(أوانٍ) مجرورة بـ(لات) عند القائلين بهذا الرأي في إعمال (لات) .

وقد أجاب النحاة عن الآية والبيت وخرجوا (الجر) فيهما من أوجه :

الأول : ما ذكره الزمخشري بقوله : " فإن قلت : وما وجه الكسر في أوان ؟ قلت : شبهة بـ(إذ) في قوله : (**وأنت إذٍ صحيح**) في أنه زمان قطع منه المضاف إليه وعوض التنوين ؛ لأن الأصل ولات أوان صلحٍ " [١] فيرى أن الكسر لقطعه عن الإضافة ، والتنوين للعوض .

وقد اعترض ابن هشام على ذلك وجعل التنوين هنا ضرورة لا للعوض إذ قال : " وقال الزمخشري : للتعويض كيومئذٍ ، لو كان كما زعم لأعرب ،لأن المعوض يترل مترلة المعوض منه" [٢] . أما فيما يتعلق بتخريج الآية على هذا النحو فقال الزمخشري :" فإن قلت : فما نقول في (حين مناص) والمضاف إليه قائم ؟ قلت : نزل قطع المضاف إليه من (مناص) لأن أصله (حين مناصهم) مترلة قطعه من (حين) ، لا تحاد المضاف والمضاف إليه وجعل تنوينه عوضاً من الضمير المحذوف ، ثم بنى (الحين) لكونه مضافاً إلى غير متمكن " [٣] .

واستبعد أبو حيان [٤] والمرادي هذا التخريج فقال المرادي بعد عرض رأي الزمخشري :" وما ذكره في (لات أوانٍ) هوتخريج الزجاج وغيره وفيه بعد . وما ذكره في (لات حين مناص) أبعد " [٥] .

ورجح التخريج الثاني وهو الذي قال به أبو حيان في هذين الشاهدين .

الثاني : تخريج أبي حيان للجر في الآية والشاهد إذ قال :" والذي ظهر لي في هذه القراءة الشاذة ،والبيت النادر في جر ما بعد (لات)، أن الجر هو على إضمار (مِنْ) كأنه قال : (لات من حين مناص) و (لات من أوان صلح) كما جروا بها قولهم : على كم جذعٍ بيتك ،أي: من جذعٍ، في أصح القولين، وكما قالوا: لا رجلٍ جزاه الله خيراً . يريدون لا من

---

(١) الكشاف (٦٩/٤) ، وهذا التخريج نقله البغدادي عن المبرد والسيرافي ، انظر : الخزانة (١٧١/٤).

(٢) المغني (٢٨٣/١) .

(٣) الكشاف (٦٩/٤) .

(٤) انظر : البحر المحيط (٣٦٨/٧) .

(٥) الجنى الداني (٤٩١) .

رجل" [١].فالتخريج للجر لديه قائم على إضمار من الاستغراقيه، وهي العاملة في (حين) و (أوان) المجرورتين .

الثالث : تخريج نُقل عن الأخفش [٢] في قوله :" ولات أوان" أنه على إضمار حين ، أي : ولات حين أوان ، حذف حين وأبقى أوان على جره .

وقد نقل السمين اعتراض مكي على هذا التخريج فقال :" وقد رد هذا الوجه مكي بأنه كان ينبغي أن يقوم المضاف إليه مقامه في الإعراب فيُرفع " [٣]ورُد هذا الاعتراض بأن بقاء المضاف إليه على جره بعد حذف المضاف مما عرف في لغة العرب [٤].

وإنما تكلف النحاة هذه التخريجات للمسموع فيه (جر) الاسم بعد (لات) هروباً من القول بأن (لات) حرف جر لما بعده من أسماء الزمان ، فقد رد النحاة ذلك معتلين بعلل منها ما ذكره أبو علي الفارسي بعد ذكر رأي من قال بذلك حيث قال : " وفي هذا إشكال وهو أن حرف الجر لا يتعلق بشيء في هذا البيت [الشاهد السابق] .وحروف الجر لا بد لها من أن تتعلق بشيء [٥] ،وكذلك ما ذكره الرضي بعد ذكره لرأي من قالوا بذلك فقال : " وليس بشيء ؛ إذ لو كان لجرّ غير (أوان) واختصاص الجار ببعض المجرورات نادرٌ ، ولم يسمع : " (ولات حين مناص) بجر (حين) إلا شاذاً ، وأيضاً لو كان جاراً لكان لا بد له من فعل أو معناه يتعلق به " [٦] .

فهذه الآراء الثلاثة السابقة لا يخرج عنها قائلٌ بإعمال (لات) فيما بعدها .

القول الثاني :

من قال بأن (لات) قد لا تعمل فيما بعدها ، والقائلون بذلك على رأيين :

---

(١) البحر المحيط (٣٦٨/٧) .

(٢) نقله : أبو حيان في البحر المحيط (٣٦٨/٧) ، والمرادي في الجني الداني (٤٩١) ، والسمين في الدر المصون (٥٢٣/٥) .

(٣) الدر المصون (٥٢٣/٥ ،٥٢٤) .

(٤) المصدر السابق (٥٢٤/٥) .

(٥) المسائل المنثورة (١٠٧) .

(٦) شرح الكافية (٢٣٠/٢) .

الرأي الأول:

من حكم على (لات) بالإهمال وعدم العمل مطلقاً ، فالاسم الذي يقع بعدها : إن كان مرفوعاً فمبتدأ حذف خبره أو العكس ، وإن كان منصوباً فعلى إضمار فعل يقع عليه . وهذا الرأي منسوب للأخفش [١] كما نسب لأبي سعيد السيرافي [٢].

قال المرادي :" ونقل صاحب البسيط عن السيرافي أنه قال في (ولات حين مناص) : هو على الفعل ، أي : ولات أراه حين مناص " [٣] وهذا التخريج أيضاً هو المشهور عن الأخفش ونقل عنه ابن أبي الربيع تخريجاً آخر فقال :" ومنهم من قال : إن (لات) لا تعمل شيئا ، وما بعدها منصوبٌ على الظرفية، وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره ولات النداءُ حينَ مناص ... وإلى هذا ذهب أبو الحسن الأخفش " [٤] .

وقد نقل السيوطي اختيار أبي حيان لهذا الرأي مع ذكر تعليله فقال : " واختاره أبو حيان ، لأنها لم يحفظ الإتيان بعدها باسم وخبر مثبتين ، ولأن ليس لا يجوز حذف اسمها. فلو حذف اسم (لات) لكانوا قد تصرفوا في الفرع ما لم يتصرفوا في الأصل ، إلا أنه جعل المنصوب بعدها خبر مبتدأ محذوف ، لأنه لم يحفظ نفي الفعل بها في موضع من المواضع " [٥] فاختار أبو حيان ذلك ،على أن انتصاب الحين بفعل مضمر مردود ؛لأنها لنفي الأسماء لا الأفعال ،وهذا موافق لرواية ابن أبي الربيع عن الأخفش ، في النص السابق .

والأزهري يرى أن اعتراض أبي حيان لا يمنع عملها فقال : " كان ينبغي أن حذف المرفوع لا يجوز ألبته ؛ لأن مرفوعها محمولٌ على مرفوع (ليس) ومرفوع (ليس) لا يحذف فهذا فرع

---

(١) نسبه إليه الرضي في شرح الكافية (٢/٢٢٩) ، وأبو حيان في الارتشاف (٣/١٢١١) ، والمرادي في الجنى الداني (٤٨٨) وغيرهم . قلت : ومن العجب أن يذكر النحاة عنه رأيين يخالف فيهما الجمهور مع أنه في معاني القرآن (٢/٦٧٠) موافقٌ للجمهور في أن (لات) عملت في الآية عمل (ليس) .

(٢) نسبه المرادي في الجنى الداني (٤٨٨) ، والسيوطي في الهمع (٢/١٢٣) .

(٣) الجنى الداني (٤٨٨) .

(٤) الكافي (٣/٨٢٩) .

(٥) الهمع (٢/١٢٣، ١٢٤) .

تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في أصله " [١] كأنه أراد أن التصرف في الفرع دون الأصل مما لـه نظائره ولا يلزم منه رد إعمال (لات) .

وقد ضعف الرضي رأي القائلين بإهمال (لات) مطلقاً ، اعتماداً على رد تقديراتهم في النصب أو الرفع فقال :" لأن وجوب حذف الفعل الناصب ، أو خبر المبتدأ لـه مواضع متعينة"[٢] .

الرأي الثاني:

وهو رأي الجمهور الذين يرون إهمال (لات) إذا لم تستوفِ شروط الإعمال ،كأن تدخل على غير اسم الزمان كقول الشاعر [٣] :

لهفي عليك للهفة من خائف يبغي جوارك حين لات مجيرُ

قال ابن هشام :" فارتفاع (مجير) على الابتداء ، أو على الفاعلية والتقدير : حين لات لـه مجيرٌ أو يحصل له مجير ، و(لات) مهملة ؛ لعدم دخولها على الزمان " [٤] .

واختلف النحاة في (لات) التي تعقبها (هنَّا) هل تعمل أم لا ؟ ولا يعني هذا نقض ما سبق تقريره من الإجماع على إهمالها حين تدخل على غير الزمان ، ولكن ساق إلى هذا الخلاف اختلاف نظرهم لـ(هَنّا) نفسها ، ويُتَصوّرُ هذا الخلاف في مثل قول الشاعر [٥] :

حَنَّتْ نوارِ ولات هَنّا حَنَّتِ وبدا الذي كانت نوارُ أجنت

فمن النحاة كأبي علي الشلوبين وابن عصفور[٦] من أعمل (لات) في (هنّا) بعد التوسع فيها واستعارتها للزمان ، قال الرضي:" وأما (لات هَنّا) فـ (هَنّا) في الأصل للمكان ، استعير

---

(١) التصريح ٠١/٦٦١) .

(٢) شرح الكافية (٢/٢٢٩) .

(٣) القائل : الشمردل بن عبد الله الليثي . انظر : جواهر الأدب (٣٠٨) ، والارتشاف (٣/١٢١٢) ، وأوضح المسالك (١/٢٨٧) ، والتصريح (١/٦٦٣) ، والهمع (٢/٨٤) ، والدرر (٢/٦٣) .

(٤) أوضح المسالك (١/٢٨٩) .

(٥) القائل : شبيب بن جعيل . انظر : شرح التسهيل (١/٣٦٢) ، وشرح الكافية للرضي (٢/٢٣١) ، والجني الداني (٤٨٩) ، والهمع (٢/١٢٣) ، والخزانة (٤/١٨٣) ، والدرر (٢/١١٩) .

(٦) انظر : شرح التسهيل (١/٣٦٣) ، والجني الداني(٤٨٩) ، والمساعد (١/٢٨٥) .

للزمان " [١]. في حين اعترض على إعمالها وأوجب الإهمال أبو علي الفارسي وابن مالك وابن هشام والأشموني وغيرهم [٢] ، فقال الأشموني :" (لات) هنا مهملة لا اسم لها ولا خبر ، وهنَّا في موضع نصب على الظرفية ؛لأنه إشارة إلى المكان " [٣] .

حتى وإن قُبل التوسع باستعارة (هَنَّا) للزمان ، فإن أموراً أخرى تمنع من إعمال (لات) في هذا الشاهد ذكرها السمين الحلبي بقوله عن هذا الشاهد :" وفيه شذوذ من ثلاثة أوجه : أحدها : عملها في اسم الإشارة وهو معرفة ولا تعمل إلا في النكرات . الثاني : كونه لا يتصرف . الثالث: كونه غير زمان . وقد رد بعضهم هذا بأن (هَنّا) قد خرجت عن المكانية واستعملت في الزمان كقوله تعالى: (**هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُونَ**) [الأحزاب:١١] ... إلا أن الشذوذين الآخرين باقيان " [٤] .

وفي المسألة خلاف يطول ذِكره ، ذَكَره بتمامه البغدادي في الخزانة [٥] تعليقاً على هذا الشاهد .

الترجيح :

الذي يترجح لي مما سبق ذكره أمران :

الأول: أن (لات) تعمل عمل (ليس) برفع الاسم وحذفه (إضماره)، والاكتفاء بذكر الخبر وهذا ما عليه ابن الأثير وجمهور السابقين من النحاة ،ويؤيد ذلك ما يلي :

١/ أن دخول تاء التأنيث على (لا) يقرب شبهها بالفعل لذلك تعمل عمله .

٢/ أنه المشهور عن أئمة النحاة اعتمادا على المسموع .

---

(١) شرح الكافية (٢/٢٣١) .

(٢) انظر : شرح التسهيل (٣٦٢)، والجنى الداني (٤٨٩) ، وأوضح المسالك (١/٢٨٩) ، وشرح الأشموني (١/٢٧١) ، والمساعد (١/٢٨٥) .

(٣) شرح الألفية (١/٢٧١) .

(٤) الدر المصون (٥/٥٢١) .

(٥) (٤/١٨٣) .

ثانياً: أن (لات) لا تختص بلفظ الحين، مخالفاً قول ابن الأثير في ذلك ، بل تتعداه إلى غيره من أسماء الزمان كـ(أوان) و (ساعة)، مع الأخذ بقول ابن هشام في المسألة حيث قال :" إنها (لات) لا تعمل إلا في ثلاث كلمات: وهي الحين بكثرة والساعة والأوان بقلة " [1] .

❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁

(١) شرح شذور الذهب (٢٢٥) .

المسألة الخامسة : استتار "أن" بعد واو المعية :

قال ابن الأثير–رَحِمَهُ الله– في قول القائل :

كذبتم وبيت الله يُبزَى محمدٌ ولَمَّا نقاتلْ دونه ونناضل

ونُسْلمَه حتى نُصَرَّعَ حوله ونذهل عن أبنائنا والحلائل

:" ونصب (نُسلمَه) على القطع مما قبله ، كقوله تعالى :(ولَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الذينَ جَاهَدُوا مِنْكُم ويَعْلَمَ الصَّابِرِينَ) ولو لم يقطعه لكسره ، وحقيقة نصبه باضمار (أن) بعد واو الجمع ،كقولهم :" لا تأكلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللبن " [(١)] .

التمهيد :

ينتصب الفعل المضارع بعد (واو المعية) في موضعين [(٢)] :

الأول : أن يكون الفعل معطوفاً في ظاهره على اسم سابق كقول الشاعر [(٣)]:

للبسُ عباءةٍ وتَقَرَّ عيني أحبُ إليّ من لُبْسِ الشفوفِ

فالفعل (تقر) منصوب؛ لوقوعه بعد (الواو) وسُبق بـ (لبس) وهو مصدر .

الثاني: أن يتعذر العطف لمخالفة الفعل الذي بعدها للفعل الذي قبلها في المعنى ، وذلك لا يكون إلا بعد أمر أو نهي أو استفهام أو عرض أو تحضيض أو دعاء أو نفي أو تمنٍ على خلاف في هذه الأعراض يمثله ما ذكره أبو حيان :" ولا أحفظ النصب بعد (الواو) في الدعاء ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجاء ولا تنبغي أن يُقدم على ذلك إلا بسماع " [(٤)] ومن الشواهد على ما

---

(١) منال الطالب (١/١١٨) .

(٢) انظر : شرح الجمل (٢/٢٦٤) ، والجنى الداني (١٥٦) .

(٣) القائل : ميسون بنت مجدل . انظر : الكتاب (٣/٤٥) ، وأمالي ابن الشجري (١/٤٢٧) ، وشرح الجمل (٢/٢٤٣) ، وشرح عمدة الحافظ (١/٣٤٤) ، والهمع (٤/١٤١) ، والخزانة (٨/٥٠٥) ، والدرر (٤/٩٠) .

(٤) الارتشاف (٤/١٦٨٠) .

سبق في باب النهي قوله تعالى : (وَلاَ تَلْبِسُوا الحَقَّ بِالبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُــوْنَ) [البقرة:٤٢] ، وقول الشاعر [١] :

لا تَنْه عن خُلُقٍ وتأتي مثلَهُ عارٌ عليك إذا فعلت عظيم

فقطع (تكتموا) و (تأتي) عما سبق ونصبا بعد (الواو) .

ومنه في باب النفي قوله تعالى : (وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الّذِيْنَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَابِرِينَ) [آل عمران : ١٤٢] ، وقول الشاعر [٢]:

قتلت بعد الله خيرَ لداته ذؤاباً فلم أفخر بذاك وأجزعا

حيث قطع (يعلم) و (أجزع) عما قبل (الواو) ونصبهما.

ومنه في باب التمني قوله تعالى : (يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ ولا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُــؤمِنِينَ) [الأنعام:٢٧] ، في قراءة من نصب [٣].

إلى غير ذلك من شواهد في الأبواب الثمانية السابقة .

والخلاف في عامل النصب في هذا الفعل ،هل هو الخلاف، أم (الواو) نفسها ،أم (أن) المضمرة بعد (الواو)؟، وهذا ما سنبينه فيما يلي :

---

(١) القائل : أبو الأسود الدؤلي. انظر : الديوان (١٣٠) والكتاب (٤٢/٣) ، والمقتضب(٢٦/٢) ، والتبصرة والتذكرة (٣٩٩/١) ، والجني الداني (١٥٧) ، والخزانة (٥٦٥/٨) ، والدرر (٨٦/٤) .

(٢) القائل : دريد بن الصمة . انظر :الديوان(٩١)، والكتاب (٤٣/٣) ، والكامل (٢٤٠/٣) ، والتبصرة والتذكرة (٤٠١/١) ، والأمالي الشجرية (١٤٨/٢) ، والارتشاف(١٦٧٩/٤) .

(٣) قرأ حمزة وحفص عن عاصم ويعقوب بنصب (نكذب) و (نكون) ووافقهم الأعمش ، وقرأ ابن عامر بالرفع في (نكذب) والنصب في (نكون) ، ونقل عنه النصب فيهما . وقرأ الباقون بالرفع . انظر : السبعة لابن مجاهد (٢٥٥) ، والنشر (١٩٣/٢) ، البحر المحيط (١٠٥/٤) .

المناقشة :

اختلف النحويون في عامل النصب للفعل المضارع بعد (واو المعية) ولهم في ذلك ثلاثة أقوال:

القول الأول :

وهو قول الكسائي [١] وأصحابه ، وأبي عمر الجرمي [٢] من البصريين ، والذين يرون أن (الواو) نفسها هي الناصبة للفعل المضارع بعدها ، وذلك لأمرين :

أ/ أن (الواو) هنا خرجت عن معنى العطف [٣] وبالتالي ساغ عملها ؛ لما عُلم من أن حرف العطف لا يعمل؛ لدخوله على الأفعال والأسماء على حدٍ سواء ، وكل حرف يدخل عليهما ولا يختص لا يعمل في أحدهما .

ب/ ما نقله ابن عصفور عن مذهب أبي عمر حيث قال :" واستُدل بأنه وجد الفعل بعدها منصوباً ،ولم يقم دليل على أنّ النصب بإضمار (أن) فجعل النصب بها " [٤] .

وقد رُدّ هذا الرأي بما نقله ابن يعيش عن أبي العباس حيث قال :" فأما قول الجرمي : إنها هي الناصبة ، فقد أبطله المبرد بأنها لو كانت ناصبة بأنفسها [أو ، الواو ، الفاء] لكانت كـ (أنْ) وكان يجوز أن تدخل عليها حروف العطف كما تدخل على (أن) ... وكان يجوز أن يقال : (لا تأكلِ السمك ووتشربَ اللبن) لأن (الواو) هي الناصبة ، ألا ترى أن (الواو) في القسم لما كانت هي العاملة للخفض مكان الباء ساغ دخول حرف العطف عليها ، وجاز أن يقال : "والله وو الله " ، ولما كانت واو (ربّ) أصلها العطف ، لم يجز دخول حرف العطف عليها فلا يقال في مثل :

" وبلدةٍ ليس بها أنيس"

---

(١) ينظر رأيه في : الارتشاف (١٦٦٨/٤) ، والمساعد (٨٤/٣) ، والهمع (١١٧/٤) .

(٢) ينظر رأيه في : الانصاف (٥٥٥/٢) ، وشرح المفصل (٢٣٢/٤) ، وشرح الجمل (٢٤٧/٢) ، وشرح الكافية (٥٤/٤) .

(٣) انظر : الانصاف (٥٥٥/٢) .

(٤) شرح الجمل (٢٤٧/٢) .

(ووبلدة) ، كذلك هاهنا ، فلو كانت هذه الحروف هي الناصبة أنفسها ؛ لجاز دخول حرف العطف عليها ، كما جاز دخوله على واو القسم . ولما امتنع منها ذلك دل على أن أصلها العطف كواو (رب) وبذلك احتج سيبويه في دفع هذه المقالة " [١] .

القول الثاني :

وهو قول الفراء وجماعة من الكوفيين [٢]، والذين يرون أن عامل النصب في الفعل المضارع بعد (واو المعية) هو الخلاف أو الصرف . وهو عامل معنوي ، ويقصد به أن مجرد مخالفة ما بعد (الواو) لما قبلها في الحكم والمعنى وكونه مصروفاً عنه ؛صارت تلك المخالفة ناصباً له .ففي قول : (لا تأكلِ السمك وتشربَ اللبن) قالوا: إنّ (تشرب) منصوب على الصرف؛ لأن الثاني (تشرب) مخالف للأول (تأكل) ،بدليل عدم جواز تكرار العامل فيه ، فالمراد عند جزم الأول ونصب الثاني النهي عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين لا منفردين ، ولو جزمهما فالمراد النهي عن أكلهما مجتمعين أو منفردين ؛ لأن الثاني موافق للأول في النهي لا مخالف له ، إذن فلأن الثاني مخالف للأول صارت هذه المخالفة ناصبة له [٣] .

وقد نقل الرضي هذا الرأي فقال :" وقال الفراء : الأفعال بعد هذه الحروف [الواو، أو،الفاء] منتصبة على الخلاف ؛ أي إن المعطوف بها صار مخالفاً للمعطوف عليه في المعنى ، مخالفه في الإعراب ... وقولهم في نحو :" لا تأكلِ السمك وتشرب اللبنَ " : إنه على الصّرف بمعنى قولهم : نُصِب على الخلاف سواء " [٤] .

وأكدوا ذلك بأن الثاني لو كان داخلاً في معنى الأوّل من نهي أو نفي أو غير ذلك لكان معطوفاً عليه بلا خلاف ، فلما كان الثاني مخالفاً للأوّل نصب بالخلاف ، كما اعتمدوا على وجود الخلاف في باب الأسماء وبالتالي فهو في باب الأفعال من باب أولى .فقد نقل ابن يعيش عنهم قولهم : " فحين عطفت فعلاً على فعلٍ لا يشاكله في معناه ، ولا يدخل عليه حرف النهي

---

(١) شرح المفصل (٢٣٣/٤) ، وانظر : الإنصاف (٥٥٧/٢) .

(٢) انظر : الإنصاف (٥٥٥/٢) ، واللباب (٤٠/٢) ، والجنى الداني (١٧٥) ، والمساعد (٨٤/٣) .

(٣) انظر : الإنصاف (٥٥٦/٢) .

(٤) شرح الكافية (٥٤/٤ ، ٥٥) .

[مثلاً] كما دخل على الذي قبله ، استحق النّصب بالخلاف كما استحق ذلك الاسم المعطوف على ما لا يشاكله في قولهم : " لو تُركتَ والأسدَ لأكلك" قال [الفراء] : وذلك من قبل أن الأفعال فروع الأسماء ، فإذا كان الخلاف في الأصل ناصباً وجب أن يكون في الفرع كذلك"[١] .

وقد ردّ البصريون [٢] هذا القول ، بردود منها ما ذكره ابن الأنباري :" أن الخلاف لا يصلح أن يكون موجباً للنصب ، بل ما ذكرتموه [من مخالفة الثاني للأول] هو الموجب لتقدير (أنْ) لا أنّ العامل هو نفس الخلاف والصرف ، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال : إن (زيداً) في قولك : أكرمت زيداً ، لم ينصب بالفعل ، وإنما انتصب بكونه مفعولاً ، وذلك محال ؛ لأن كونه مفعولاً يوجب أن يكون أكرمت عاملاً فيه النّصب فكذلك هاهنا " [٣] .

ويُرَدُّ قولهم كذلك بما ذكره ابن يعيش :" وإن كان المراد أنّ نفس الصرف الذي هو المعنى عاملٌ فهو باطل ،لأن المعاني لا تعمل في الأفعال النصب إنما يعمل فيها الرفع ، وهو وقوعه موقع الاسم كما كان الابتداء الذي هو معنى عاملاً في الاسم فاعرفه" [٤] .

ومما يؤكد فساد هذا الرأي قول الرضي : " ولو أوجب الخلاف الانتصاب ، لم يجز العطف في نحو :" ما مررت بزيد لكن عمرو" و " جاءني زيد لا عمرو" " [٥] حيث يتفق النحاة هنا على عطف الثاني على الأول مع مخالفته في الحكم ، ولم تكن المخالفة هنا موجبة لاختلاف الإعراب.

---

(١) شرح المفصل (٤/٣٢٣) .

(٢) انظر : الإنصاف (٢/٥٥٧) ، وشرح المفصل (٤/٢٤١) ، وشرح الجمل (٢/٢٤٨) ، وشرح الكافية (٤/٥٥) .

(٣) الإنصاف (٢/٥٥٧) .

(٤) شرح المفصل (٤/٢٤١) .

(٥) شرح الكافية (٤/٥٥) .

القول الثالث :

وهو قول البصريين [١] الذين يقولون : إن انتصاب الفعل المضارع بعد (واو المعية) بـــ (أنْ) المضمرة بعد (الواو) ، والتي أوجبها اختلاف ما بعد (الواو) عمّا قبلها في الحكم .

قال سيبويه : " اعلم أن (الواو) ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد (الفاء) " [٢] وقد سبق قوله : " إن ما انتصب في باب (الفاء) ينتصب على اضمار (أن) "[٣]

ووضح ابن السراج هذا القول بقوله :" وإنما يكون كذلك إذا لم ترد الاشتراك بين الفعل والفعل ، وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها ... وتكون (الواو) في هذا بمعنى (مَعَ) فقط " [٤] . وبهذا الرأي يقول ابن الأثير فهو يرى أن الفعل المضارع ينتصب بعد (واو المعية) بـــ (أنْ) المضمرة ، كما هو واضح في النص السابق ، وبيّن ذلك في البديع فقال عن (الواو) العاطفة :" وينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث ينتصب ما بعد (الفاء) ، وذلك إذا لم ترد الاشتراك بين الفعلين وأردت عطف الثاني على مصدر الفعل الأول ، وكانت متضمنة معنى الجواب وواو الجمع بمعنى (مع) فقط ، فتكون (أنْ) مضمرة بعدها " [٥]

وإضمار (أنْ) بعد (الواو) –عند نصب الفعل– [٦] قد يكون وجوباً وقد يكون جوازاً ، فمن الواجب قول : لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبن ، ومنه كذلك قول القائل :

لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيم

---

(١) انظر : الانصاف (٥٥٥/٢) ، وشرح الكافية (٥٣/٤) ، والارتشاف (١٦٨٨/٤) ، والمساعد (٨٤/٣) ، والهمع (١٣٠/٤) .

(٢) الكتاب (٤١/٣) .

(٣) المصدرالسابق (٢٨/٣) .

(٤) الأصول (١٥٤/٢) .

(٥) (٦٠٣/١) . مجلد : ٢ .

(٦) احترز بهذا لما ورد عن بعض النحاة من إيراد أوجه أخرى في جميع شواهد النحاة في هذا الباب يكون فيها ما بعد (الواو) إما مرفوعاً أو مجزوماً على اختلاف في جواز ذلك ووجاهته من حيث إفادة المعنى .
انظر : الكتاب (٤١/٣) ، والمقتضب (٢٧/٢) ، واللباب (٤١/٢) ، وشرح الجمل (٢٦٧/٢) .

فالمراد لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن ، ولا تجمع بين نهيك عن شيء واتيانك مثله ، ونصب (تشربَ) و (تأتي) بأن مضمرة وجوباً ، ووجه الوجوب في تقدير (أنْ) واضمارها فيما سبق عبر عنه ابن يعيش بقوله :" كأنه تخيّل مصدر الأوّل إذ كان الفعل دالاً عليه مع موافقة المعنى المراد ، فصار كأنه : " لا يكن منك نهي " ثم أضمر (أنْ) مع الثاني ، فصار مصدراً في الحكم ثم عطف مصدراً متأولاً على مصدر متأول ، ولذلك لا يجوز إظهار (أنْ) فيه ، لئلا يصير المصدر مصرحاً به ثم تعطفه ، فتكون قد عطفت اسماً صريحاً على فعل صريح " [١]

وقد تضمر (أنْ) جوازاً كما في قول الشاعر :

للبسُ عباءةٍ وتقرّ عيني أحبُّ إليّ من لبس الشفوف

قال ابن يعيش :" ولو قال : (وأن تقرّ عيني) لجاز ؛ لأن الأول مصدر " [٢] .

ففي الإضمار الواجب عطف لمصدر مقدر على مصدر متوهم ، وفي الإضمار الجائز عطف لمصدر مقدر على مصدر صريح [٣] .

وقد احتج البصريون لمذهبهم بأن قالوا : إنّ النصب بتقدير (أنْ)؛ لأن الأصل في (الواو) أنها حرف عطف لا يعمل لعدم اختصاصه ، كما احتجوا بأن (أنْ) هي الأصل في عوامل نصب الأفعال ، ثم إن تقدير (أنْ) ظاهر في قول : (ولبسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني) فليس من المعقول عطف الفعل (تقرّ) على (لبس) الاسم ، فعمدوا إلى ادخال أن على الفعل وتكون مصدر مكون من (أنْ) والفعل يجوز عطفه على الاسم السابق [٤].

الترجيح :

يبدو لي أن مذهب البصريين، الذين يرون الانتصاب بأن مضمرة بعد (الواو) . هو المتجه وذلك للأسباب الآتية :

---

(١) شرح المفصل (٤/٢٣٧) .

(٢) المصدرالسابق (٤/٢٣٧) .

(٣) انظر : الجنى الداني (١٥٧) .

(٤) انظر : الإنصاف (٢/٥٥٦) .

أولاً : قوة الحجة عند البصريين على مذهبهم ، وعدم وجود المآخذ عليه ويبدو ذلك مما يلي :

١/ أنّ (أنْ) هي أمُّ الباب تعمل ظاهرة ومضمرة ثم إنها الأصل في عوامل نصب الأفعال .

٢/ وجوب تقديرها في مثل عطف الفعل على مصدر سابق يتسنى عطفها مع الفعل بعد تقدير المصدر منهما على ما قبلها .

ثانياً : ضعف رأي المخالفين ووجاهة المآخذ عليهم وذلك يبرز مما يأتي :

١/ أن (الواو) لم تخرج عن كونها تحمل معنى العطف وبالتالي فهي لا تعمل ؛ لأن حروف العطف غير عاملة لعدم اختصاصها بالأسماء أو الأفعال .

٢/ أن القول بأنّ الصرف أو الخلاف عامل للنصب لا يجري في كل مثال يحمل معنى الخلاف بين ما بعد الحرف وما قبله .

٣/ ثم إنّ الخلاف عامل معنوي لا يعمل في الأفعال النصب إنما يعمل فيها الرفع ، وهذه القاعدة لا تعرف الشواذ .

المسألة السادسة : إعمال "إذن" في الفعل المضارع :

قال ابن الأثير : في قول ابن الزبير : " ... إذن والله نطلقَ عقالَ الحربِ ..." ونطلق منصوب بإذن .. " [١]

التمهيد :

الفعل المضارع هو المعرب من الأفعال، ما لم تتصل به نونا التوكيد أو النسوة ، وإعرابه يكون بالرفع أو النصب أو الجزم، وعلى هذا فيعمل فيه ثلاثة أنواع : رافع وناصب وجازم ، الأول معنوي ، والثاني والثالث لفظيان .

والحروف العاملة للنصب في المضارع أربعة : (أن) ، (لن) ، (كي) ، (إذن) . وهذا هو المشهور عند النحاة ، إلا أن في (إذن) خلافًا مفادُه ، هل هي العاملة في المضارع أم (أن) سواء كانت في تركيبها أو مضمرة بعدها . وهذا ما سنوضحه فيما يلي :

المناقشة :

الناصب للفعل المضارع بعد (إذن) موضع خلاف بين العلماء ، فالجمهور من بصريين وكوفيين يرون أن (إذن) ناصبة بنفسها للفعل ، لا (أن) المضمرة بعدها [٢].وهو أيضاً رأي ابن الأثير-رحمه الله- إذ يرى أن الناصب للفعل هو(إذن) نفسها لا (أنْ) المضمرة بعدها أو المركبة فيها ،موافقاً في ذلك الجمهور ،تبين ذلك من قوله :" ونطلق منصوب بـ (إذن) ، وأكد على ذلك في البديع :" والعمل لها نفسِها " [٣]مشيراً إلى أدوات النصب الأربع : أن ، لن ، كي ، إذن .

---

(١) منال الطالب (٤٥٣/٢) .

(٢) ينظر : الكتاب (١٦/٣) ، والأصول (١٤٨/٢) ، وشرح التسهيل (٣٤٢/٣) ، ورصف المباني (١٥٧) ، والمغني (٧٢/١) ، والمساعد (٧٤/٣) ، والهمع (١٠٤/٤) .

(٣) (٦١٥/١) .مجلد (٢) .

وحكى أبو عبيدة عن الخليل إضمار (أنْ) بعد (إذن) فالفعل لا ينصب بها ، إنما بأن مضمرة بعدها " [١]

إلا أن سيبويه حكى عنه غير ذلك فقال :" وذكر لي بعضهم أن الخليل قال : (أن) مضمرة بعد (إذن) ... وأما ما سمعت منه فالأوّل " [٢]أي أن الناصب (إذن) نفسها .

ونقل المبرد عن الخليل رأياً يؤكد نقل أبي عبيدة حيث قال : " وكان الخليل يقول : إنّ (أنْ) بعد (إذن) مضمرة " [٣] .

وهذا رأي الزجاج والفارسي [٤] ، وأكد الرضي هذا الرأي بقوله :" وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والدعاء والنداء يقوّي كونها غير ناصبة بنفسها كـ (أنْ) و (لنْ) ، إذ لا يُفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله " [٥] .

ومما احتُجَّ به لهذا المذهب عدم اختصاص (إذن) بالجمل الفعلية بل ربما دخلت على الجمل الاسمية وحق الحرف المشترك ألا يعمل ، قال ابن عقيل بعد عرضه لهذا المذهب :" واحتج له بأنها لا تختص ، بل تدخل على الجملة الابتدائية ، نحو : إذن زيدٌ يكرمك " [٦] .

وقد رد العلماء هذا الرأي، من ذلك ما ذكره سيبويه بعد عرضه لرأي الخليل بقوله :" ولو كانت مما يضمر بعده (أنْ) فكانت بمنزلة (اللام) و (حتى) لأضمرتها إذا قلت : عبدُ الله إذن يأتيك ، فكان ينبغي أن تنصب : إذن يأتيَك ، لأن المعنى واحد و لم يُغيَّر فيه المعنى الذي كان في قوله : إذن يأيتَك عبدُ الله ، كما يتغير المعنى في (حتى) في الرفع والنصب " [٧]فهو ينفي حَمْل (إذن) على (اللام) و (حتى) ؛لاختلاف (إذن) عنهما في الأحكام .

---

(١) ينظر : شرح التسهيل (٣٤٢/٣) ، والارتشاف (١٦٥٠/٤) ، والجنى الداني (٣٦٣).

(٢) الكتاب (١٦/٣) .

(٣) المقتضب (٧/٢) .

(٤) نقله عنهما : أبو حيان في الارتشاف (١٦٥٠/٤) ، والمرادي في الجنى الداني (٣٦٤) ، والسيوطي في الهمع (١٠٤/٤) .

(٥) شرح الكافية (٤٣/٤) .

(٦) المساعد (٧٤/٣) .

(٧) الكتاب (١٦/٣).

وخرَّج ابن مالك كلام الخليل والمنقول أيضاً عن أبي عبيدة والمبرد على وجه عبر عنه بأنه أقل ضعفاً من الضعف المترتب على القول بأن النصب بـ (أنْ) المضمرة بعد (إذن) ،فخرج رأيه على أن الناصب هنا (أنْ) الموجودة في (إذن) بالرجوع إلى رأيه في أصل (إذن). وأنها مركبة من (إذ) التي للتعليل و (أن) محذوفة الهمزة ، ثم قال :" والقول به على ضعفه أقرب من القول بأن (إذن) غير مركبة وانتصاب المضارع بعدها بـ (أنْ) مضمرة ؛ لأنه لا يستقيم إلا على أن يكون ما بعد (إذن) في تأويل مبتدأ لازم حذف خبره ، أو (إذن) قبله ليست حرفاً بل ظرفاً مخبراً به عن المبتدأ ، وأصلها (إذْ) قُطعت من الإضافة وعوض عنها التنوين ، وكلاهما في غاية من التكلف والقول بأن (إذن) مركبة من : (إذ) و (أن) أسهل منه " [١].

وتبع المالقي سيبويه في نفي قياس (إذن) على (حتى) و (اللام) وعلل لذلك فقال :" ولا يصح القياس على ذلك؛ لأن حتى وكي ولامها ولا الجحود ؛إنما تَنْصِب بإضمار (أن) مع بعضها في بعض المواضع ...، ولما كانت (إذن) لا يصح دخولها على مصدر ملفوظ به ولا مقدر ، ولايصح إظهار (أن) بعدها في موضع من المواضع ؛ لم تجر القياس في نصب ما بعدها على ما ذُكر " [٢] .

وورد هذا الرأي كذلك ابن عقيل فقال :" ويرد قول إضمار (أن) بعدها ، أنّ (أنْ) لا تضمر إلا بعد حرف جر أو عاطف " [٣].

الترجيح :

يبدو لي مما سبق أنّ ما ذهب إليه الجمهور وابن الأثير معهم من أن (إذن) ناصبة للفعل بنفسها هو الراجح للأسباب التالية :

١/ شبه الإجماع المطلق لأئمة النحاة على هذا الرأي .

٢/ وجاهة الأدلة والردود التي ساقوها تأييداً لرأيهم .

---

(١) شرح التسهيل (٣/٣٤٣) .

(٢) رصف المباني (١٥٧) .

(٣) المساعد (٣/٧٤) ، وهو رأي الدماميني كذلك ، ينظر رأيه في حاشية الصبان (٣/١٣٦٧) .

٣/ أن كونها تختص عن بقية حروف النصب ببعض الأحكام ،كجواز الفصل بينها ومعمولها بالقسم والدعاء لا يلغي عملها كبقية الأدوات الناصبة .

وبذلك نصل إلى ختام هذا الفصل الذي عرضنا فيه أهم المسائل المتعلقة بالأصول النحوية. وهي بمجملها أعطتنا-أيضاً-صورة واضحة عن مدى التطابق بين رأي ابن الأثير في "المنال" ورأيه في "البديع" .

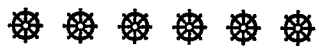

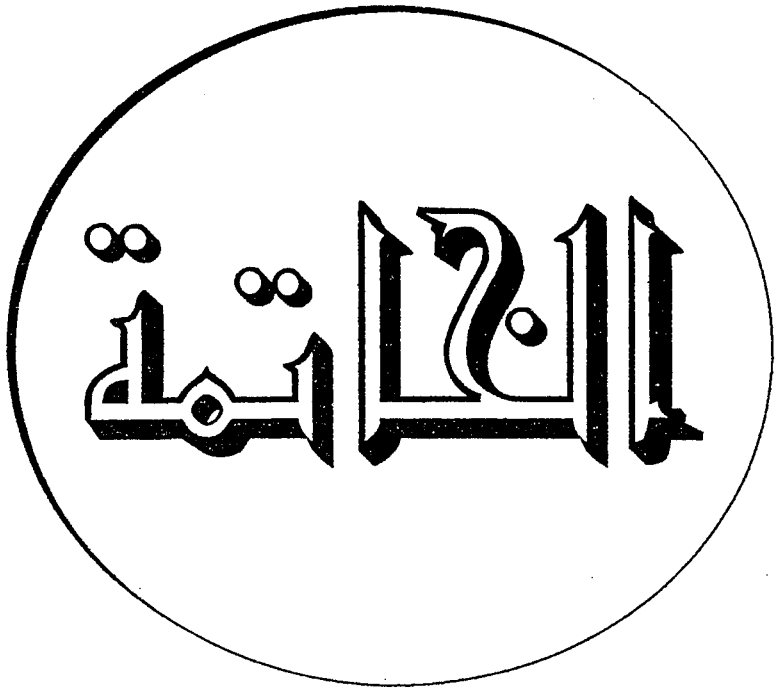
الخاتمة

الخـــاتمة:

وفي الختام تجدر الإشارة إلى مسألتين هما خلاصة مهمة لهذا البحث :

المسألة الأولى : ما القيمة العلمية لمسائل النحو في "منال الطالب" ، وهـــل كـــان للجانـــب التطبيقي في المنال أهمية في تكوين الصورة الواضحة للنحو عند ابن الأثير ؟ .

المسألة الثانية : ما المذهب النحوي لابن الأثير من خلال كتاب "منال الطالب" ، وهل كـــان ابن الأثير مستقلاً أم تابعاً لمذهب بعينه ؟.

أولاً : القيمة العلمية للمسائل النحوية في منال الطالب :

أشار ابن الأثير-رحمه الله- في مقدمة "النهاية" إلى العلاقة الوثيقة بين علم غريب الحديث وعلم النحو ، فقد ذكر أن علم الغريب ينقسم إلى قسمين : أحدهما : معرفة ألفاظه ، والثاني : معرفة معانيه . ومعرفة اللفظ مقدمة على معرفة المعنى . ثم إن الألفـــاظ : مفـــردة ومركبـــة ، ومعرفة المفرد مقدمة على معرفة المركب . والألفاظ المفردة قسمين : خاص وعام . فالعام : ما يشترك في معرفته جمهور أهل اللسان العربي ، أما الخاص : فهو ما ورد فيه من الألفاظ اللغوية والكلمات الغريبة الحوشية التي لا يعرفها إلا من عُني بها واستخرجها من مظانها ، فالاهتمـــام بمعرفتها أهم وأولى بالبيان ومقدم في الرتبة ، ومعرفته : إما معرفة ذات أو معرفة صفة ، فمعرفة الذات : يقصد بها وزن الكلمة وبناؤها وتأليف حروفها وضبطها . وأما الصفات : فهي معرفة الحركة والإعراب لئلا يختل فاعل بمفعول أو خبر بأمر أو غير ذلك مما بني الحديث عليهـــا . ثم قال :" فمعرفة الذات استقل بها علماء اللغة والاشتقاق ، ومعرفة الصفات استقل بهـــا علمـــاء النحو والتصريف ، وإن كان الفريقان لا يكادان يفترقان لاضطرار كل منهما إلى صـــاحبه في البيان"[1].

وعليه فلا غرابة في أن تحوي مصنفات الغريب على مسائل نحوية يُحتاج إليها لبيان المعـــنى وتجليته ، وكتاب المنال ليس بِدعاً من هذه المصنفات ، و لأن هذه المســـائل لم تكـــن هـــدفاً

---

(١) النهاية ١/٤،٣ .

للتأليف ؛ فإننا نجدها وفي "منال الطالب" على وجه الخصوص تتسم بالإيجاز عموماً والذي يتخذ صورا منها :

- الاكتفاء بذكر ما يترجح لدى المؤلف في مسائل الخلاف .
- التخفف من الشواهد النحوية في عرض المسائل .
- البعد عن التأصيل النحوي للمسألة .
- عدم الاهتمام بنسبة الآراء .
- كذلك البعد عن الترجيح بين الأقوال المختلفة .
- الميل إلى الجانب الإعرابي دون التعرض للفكرة النحوية .

لكن هذا لايعني الإقلال من القيمة العلمية للمسائل النحوية في الكتاب ؛ فنحن في المقابل نجد أن هناك مسائل في "المنال" -وهوالذي يمثل الجانب التطبيقي- قد سدت النقص الحاصل في "البديع" -وهوالذي يمثل الجانب النظري- ، فتكونت لدينا صورة متكاملة لنحو ابن الأثير ، **فمما أضافته مسائل "المنال":**

أولاً : البيان والتوضيح :

فربما ترد المسألة في "البديع" مقتضبة غامضة من غير تفصيل ، لكنه في "المنال"يوضحها ويسوق لها الشواهد والأمثلة . ومن ذلك ما ذكره في "البديع" عندما قسم المصادر إلى أربعة أقسام فقال :" الثاني : أن يكون من لفظ فعله ، وبمعناه ، ولكنه غير جار عليه ، وهذا عامله فعله عند الأكثر ، ومنهم من يقول : إن عامله فعل دل الظاهر عليه كقوله تعالى :"**وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلا**""[1]. فيظهر لنا هنا إيجاز في عرض المسألة قد يصعب معه فهمها ، لكنه في "المنال" فصل وذكر الشواهد وزاد المسألة توضيحا وبيانا فقال في قول أم زرع :"لا تبثُّ حديثنا تبثيثا"ما نصه:" والنَّثُّ والبَثُّ :أخوان في إظهار الشيء وإشاعته ، يُقال :نثَّ الحديث ينُثُّه ، وبثَّه يبُثُّه ،نثًّا وبثًّا . والتنثيث والتبثيث : مصدران لنثَّثَ وبثَّثَ ، وإنما جاء هنا على نثَّ وبَثَّ ؛ لأن الفعل لما كان متناولا على الإبهام كل جنس من أجناسه جاز أن يوقع التفعيل الدال على التكرير والتكثير مصدرا لفَعَلَ ؛ كقوله تعالى :" وتبتل إليه تبتيلا" ومصدر تبتَّل : تبتُّل لا تبتيل ،

---

(١) ١/١٢٦ . مجلد :١ .

كقوله تعالى :"وأنبتها نباتا حسنا" ومصدر أنبت : انبات ، لا نبات . والتبتيل ، والنبات : مصدر بتَّل و نَبَت "[١].

ومن البيان والتوضيح إعطاءُ المسألة حقها باستكمال جوانبها المختلفة ، فهو في "البديع" قد يعرض للمسألة بإيجاز دون استكمال لجوانبها ، ومن ذلك ما قال في (هَلُمَّ) :" وهي مركبة من "ها"التنبيه و"لُمَّ" وقد حذفت ألفها ، فأهل الحجاز يأتون بها في التثنية والجمع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد . وبنو تميم يلحقونها علامة ما تقترن به "[٢]. وقال في إعمال أسماء الأفعال :"ما كان منها اسما لما يتعدى من الأفعال تعدى ، وما كان لما لا يتعدى لم يتعد"[٣] ، لكنه في "المنال" فصل القول في (هَلُمَّ) فقال في قول علي –رضي الله عنه- :"هَلُمَّ إلى الخطب" :"هَلُمَّ بمعنى "تعال" ، وهو مبني على الفتح ، وقد يستعمل بمعنى أعط وأحضر ، وأهل الحجاز يطلقونه على الواحد ، والاثنين والجمع والمؤنث بلفظ واحد ، وغيرهم يضيف إليه ما يقترن به فيقول : هَلُمَّا وهَلُمُّوا وهَلُمِّي . والخطب : الشأن والحال ، وأكثر ما يستعمل في الشدة ، وهو منصوب بهَلُمَّ، على حذف الجار ، تقديره : هلم إلى الخطب ،أو على جعلها بمعنى هات وأحضر "[٤] .

ثانياً : الترجيح في مسائل الخلاف :

قد يعرض ابن الأثير لمسألة ما في "لبديع" وهي من مسائل الخلاف ، ولكن لا يمكن الحكم برأي معين له فيها ، فمثلا قال في إبدال النكرة من المعرفة :" وأما النكرة من المعرفة فكقوله تعالى :"**لَنَسْفَعًا بالنَّاصِيَة ، ناصِيَةٍ كَاذِبةٍ خَاطِئَةٍ**""[٥] وقد رأينا حين عرضنا المسألة أن هذه الآية مما يتفق عليه أرباب الاختلاف في هذا الإبدال ، بمعنى أن المجيزين للإبدال مطلقا يستشهدون بهذه الآية ، كما يستشهد بها من يشترط أن يكون البدل من لفظ المبدل منه ، فهل هو ممن

---

(١) ٢/٥٥٦ .

(٢) ١/٥٣٠ . مجلد : ٢ .

(٣) ١/٥٣١ . مجلد : ٢ .

(٤) ٢/٤٠٤ .

(٥) البديع ١/٣٤٦ . مجلد :٢ .

يشترط أم يرى الجواز مطلقا ؟ وهذا غير واضح . لكننا نحكم بأنه يجيز الإبدال مطلقا عندما رأيناه في "المنال" يقول في قول القائل :

دعاها بشاةٍ حائلٍ فتحلبت عليه صريحاً ضرةُ الشاةِ مزبدِ

:" إن (مزبد) بالجر على البدل من (الشاة) ... وإنما جعله بدلا ؛ لجواز إبدال النكرة من المعرفة ، والمذكر من المؤنث "[1]. و(مزبد) ليست من لفظ (الشاة) لذا فهو لا يشترط في الإبدال للنكرة من المعرفة أن تكون من لفظها .

وقد يعرض ابن الأثير في "البديع" لجملة من الآراء دون ترجيح ، ثم يُفهم في "المنال" قوله بأحدها ، فمثلا قال في "البديع" عن اسم (لا) النافية للجنس :" سيبويه يذهب إلى أن حركة الاسم الذي بعد (لا) حركة بناء ، ونَزَّلهما منزلة (خمسة عشر) ووافقه جماعة من محققي النحاة . وذهب الزجاج ومن تبعه كالسيرافي والرماني إلى أنها حركة إعراب ، وتأولوا قول سيبويه : لأنه سماها نصبا و لم يسمها فتحا . وزعم آخرون أنها حركة إعراب تشبه حركة بناء . وعكس هذا القول آخرون . ولكل منهم حجة تمسك بها "[2]. فعرض هذه الأقوال و لم يرجح ، لكنه في "المنال" يرى أنها حركة إعراب ، وذلك يفهم من إعرابه لكلمة (يأسَ) في قول أم معبد :(لا يأسَ من طول) :" ويأسَ : نكرة منصوبة بلا النافية ، وخبره محذوف "[3]فعمل (لا)في (يأس) النصب ، جعل الفتحة حركة إعراب .

ثالثاً : التعليل النحوي :

قد يسوق ابن الأثير في"البديع" مسألة نحوية فيذكر رأيه فيها ، لكنه في "المنال" يضيف العلة في اختياره ، وهذا يزيد من القيمة العلمية لها ، فمن ذلك ما ذكره في "البديع" في تعريف العدد المضاف حيث قال :" تعرف الاسم الثاني منها ، نحو : ثلاثة الأثواب ، وخمسة الرجال ، وسبع النسوة ، والكوفي يجيز : الخمسة الأثواب "[4]فلم يعلل لرأي البصريين ، لكنه في "المنال" علل

---

(١) ١٩٢/١ .

(٢) ٥٧٢/١ . مجلد : ٢ .

(٣) ١٨٨/١ .

(٤) ٣٠٣/٢ . مجلد : ١ .

لذلك بعدم جواز اجتماع تعريفين: (أل) والإضافة فقال :" (المائة البقرة) ... بتعريف (المائة) مع الإضافة مما لا يجيزه نحاة البصرة ، وإنما يقولون : أخذت مائة الدراهم .ل غير ؛ لأن الألف واللام لا يجتمعان مع الإضافة"(١).

كما علل في "المنال" لصرف الاسم المركب إذا أُريد إجراء الحركات على الجزء الأول وجر الثاني بالإضافة حيث قال :" وقد يضاف الأول للثاني ، فتعتقب على الأول وجوه الإعراب ، وتخير في الثاني بين الصرف وتركه لزوال التركيب"(٢)فعلة زوال التركيب سوغت صرف الاسم . وهذا مالم يتطرق إليه في "البديع" حيث قال:" ومن العرب من يضيف أحد الاسمين إلى الآخر ، فيعرب الأول بما يستحق من الإعراب ، ويجر الثاني ويصرفه نحو : حضرموتٍ"(٣)

رابعاً : عرض مسائل نحوية جديدة :

عرض ابن الأثير في "المنال" مسائل نحوية جديدة لم يضمنها كتابه "البديع" مما يجعلها ذات قيمة علمية ، تضيف جديدا لنحو ابن الأثير ، ومن ذلك : مسألة الجر على الجوار . وهي من المسائل التي تناولها النحاة في مؤلفاتهم بالدراسة كما مر معنا ، إلا أن ابن الأثير ذكرها في "المنال" حيث قال في قول الشاعر :

دعاها بشاة حائل فتحلبت عليه صريحا ضرَّةُ الشاةِ مُزبدِ

:" فيكون (مزبد) مجرورا على الجوار ، كقولهم :"هذا جحر ضب خرب" ، وإنما هو خرب لأنه صفة الجحر ، و(مزبد) صفة للصريح ، فينبغي أن يكون منصوبا ."(٤)

وهناك مسائل جزئية لم يتطرق إليها ابن الأثير في "البديع" وضمنها "المنال" منها رأيه في قول عثمان –رضي الله عنه- (أُراهمني) حيث قال بالشذوذ فيها من وجهين ، ثانيهما :" أن الواو حقها أن تثبت مع الضمائر ، كقوله تعالى :"أنلزمكموها" فكان ينبغي أن يقول (أُراهموني)"(٥).

---

(١) ١٢٦/١ .

(٢) ٦٦/١ .

(٣) ٢٧١/٢ . مجلد : ١ .

(٤) ١٩٢/١٢ .

(٥) ٣٤٣/٢ .

فوجوب لزوم واو الإشباع في هذا الأسلوب مما لم يتطرق له في "البديع"، بل ربما هذا من تفرده؛ لأن كتب النحاة حين ذكرت هذا القول لعثمان ، لم تذكر هذه المسألة .

هذه بعض السمات العامة لمسائل النحو في كتاب "منال الطالب" ، وهي -كما ترى- أثرت الفكرة النحوية عند ابن الأثير ، ووضحت الجانب التطبيقي لديه .

ثانياً : المذهب النحوي لابن الأثير :

ابن الأثير رحمه الله من علماء القرن السادس الهجري ، وهو ابن بيئته وعصره . وهذا العصر بعيد عن مرحلة التعصب المذهبي لمدرسة بعينها ، وإنما كان العلماء متجردين في دراستهم النحوية ، يأخذون من الآراء أسهلها وأقربها للصواب وأكثرها أخذا بالأصول النحوية المعتبرة ؛ لذلك لا غرابة في أنهم قد وجدوا في المذهب البصري قوة جعلتهم يميلون إليه في كثير من المسائل الخلافية ، على أننا لا نصفهم بالبصريين على النحو الذي نصف به المتقدمين من علماء البصرة ؛ لأننا نجد أنهم ربما أخذوا برأي الكوفيين ، بل ردوا بعض أقوال البصريين وناقشوها وضعفوها ، وهذا هو ما ينطبق على ابن الأثير.

ولا شك في أن معرفة الاتجاه النحوي عند ابن الأثير من السهولة بمكان ، لوجود كتاب نحوي ضمنه معظم الأبواب النحوية ، وقد صدره محققه بذكر المذهب النحوي للمؤلف. لكننا وقد قُدِّر لنا البحث في "منال الطالب" وهو يمثل الجانب التطبيقي لنحو ابن الأثير ، فمن خلاله سنبين مذهبه النحوي ، ومظاهر التجديد والتفرد التي تضمنها كتابه .

فأقول وبالله التوفيق : سار ابن الأثير على الأخذ برأي البصريين في كثير من مسائل الخلاف ، سواء حين عرض المسألة وما قاله النحاة فيها ثم رجح ، أوحين أخذ بقول البصريين مباشرة دون ذكر لبقية الآراء .

فمن أخذه برأي البصريين : منعه دخول الألف واللام على الجزأين في تعريف العدد المضاف ، والاكتفاء بدخولها على الثاني وإضافة الأول إليه[1]، وفي هذه المسألة عرض للأقوال المختلفة ،

---

(١)انظر : منال الطالب ١/١٢٦ .

واختار المذهب البصري . ومنه أيضا :تقديره لحذف الموصوف في قوله تعالى :"**وما منَّا إلا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ**"(١) [الصافات:١٦٤] وهنا ذكر الرأي البصري المترجح لديه دون ذكر التقدير الكوفي في الآية.ومنه :موافقته لهم في حقيقة الميم المشددة في قول:"اللهُمَّ" ، وأنها عوض عن حرف النداء المحذوف(٢). وعلى ذلك نجده في معظم مسائل الخلاف آخذا برأي البصريين.

وقربه من آراء البصريين لا يتمثل فقط في الأخذ بآرائهم ، بل نجده يستخدم مصطلحات النحو البصري مثل : البدل ، ولا النافية للجنس ، والصفة ، والممنوع من الصرف ، واسم الفاعل ، والضمير ، وهي مصطلحات عمت بين العلماء والناس في جميع الأمصار والأعصار، لدقتها المنطقية ، وكأن عقول البصريين كانت أكثر خضوعا وإذعانا لسلطان المنطق ومناهجه الصارمة(٣).

أما ترجيحه للمذهب الكوفي فقد ظهر في مسائل قليلة، وإنما أخذ فيها بقول الكوفيين ؛ لميله للأخذ بالظاهر ، وطلبه للسهولة في عرض المسائل ، ومن ذلك : قوله بجواز إضافة الموصوف إلى صفته، حيث قال في قول القائل :"ويقطع عرض الفسيح" :" الفسيح : الواسع . وأضاف العرض إليه ، وهو من باب إضافة الموصوف إلى الصفة "(٤)، وهذا مما يمنعه نحاة البصرة ، وما حُفظ عن العرب فهم يتأولونه كما مر معنا في عرض المسألة .ومن متابعته للكوفيين : قوله بأن اسم لا النافية للجنس المفرد النكرة معرب منصوب ، كما سبق ذكره ، والبصريون يرون أنه مبني على الفتح ، وهذه من مسائل الخلاف بين المدرستين(٥).

وابن الأثير -رحمه الله- لم يكن محصوراً في فكره بين هاتين المدرستين فقط ، بل إننا نجده ذا شخصية مستقلة أيضاً، فقد يتفرد بآراء يراها الأصوب بعيداً عن التأثير المذهبي ، ومن ذلك

---

(١)انظر : المصدر السابق ٨١/١ .

(٢)انظر : المصدر السابق ٣٧١/٢ .

(٣)انظر : المدارس النحوية . شوقي ضيف ، ص ١٦٧ .

(٤)منال الطالب ١٥٢/١ .

(٥)انظر : الإنصاف ٣٦٦/١

قوله بإبدال الحرف من الحرف (البدل النحوي) ، حيث قال في قول الرسول – صلى الله عليه وسلم- :"عليهم في الهمولة الراعية البساط الظؤار ، في كل خمسين ناقة":"و(في) الثانية بدل من الأولى ، كأنه قال : وفي كل خمسين من الإبل الهمولة الراعية ناقة"[١]، فجمهور النحاة من بصريين وكوفيين يرون هذا من باب التوكيد وليس البدل، وهو في رأيه متفرد بموافقة سيبويه[٢]، وهذه الموافقة لسيبويه لا تعني الإذعان المطلق لآرائه دون تمحيص ، بل ربما خالفه ، ومن ذلك قوله :" و(الحادية عشر) : هكذا جاء في الرواية ، والذي نص عليه سيبويه أن يقال : الحادية عشرة . جمعا بين تاءي التأنيث ، وهو على خلاف القياس "[٣].

ومن تميز شخصيته العلمية ، أنه ربما يأخذ برأي البصريين لكنه أيضاً قد يتفرد عنهم باستقلال وخصوصية ، فمثلاً : يوافقهم في عدم جواز نداء المعرف بـــ(أل) مباشرة ، لكنه يخالفهم في أنهم استثنوا من ذلك صوراً : كنداء لفظ الجلالة ، وما سمي به من الجمل المصدرة بـــ(أل) المحكية ، وما سمي به من موصول مصدر بـــ(أل) ، ونداء اسم الجنس المشبه به ، أما هو فلا يستثني من القاعدة سوى نداء لفظ الجلالة ، وما جاء غيره إلا في الشعر شذوذاً.

ومن تفرده مع أخذه برأيهم ، أنه يرى تقدم الضمير غير الأعرف يوجب انفصال الثاني الأعرف ، وهذا مما اتفق فيه معهم ، ولكن يخالفهم في أن اتصاله خارج عن القياس ، بينما البصريون وعلى رأسهم سيبويه يرونه شاذاً في الاستعمال ممكن في القياس ، وبينا ذلك في عرض المسألة .

ويتميز ابن الأثير عن غيره من النحاة أن الحس اللغوي لديه واضح ،له تأثيره على الجانب الإعرابي ، بدا ذلك حين تحدث عن قول الشاعر :

جزَى اللهُ رَبَّ النَّاسِ خَيرَ جزائه رَفِيقَينِ قَالا خَيمـــتَي أُمِّ مَعـــبدِ

فنرى جميع كتب النحاة التي ذكرت هذا الشاهد ، تذكره في معرض بيان الشذوذ في تعدي اللازم للمكان المختص . لكن ابن الأثير ذكر وجهاً لغوياً يخرجه من باب الشذوذ هداه إليه ثقافته اللغوية الواسعة حيث قال :"معنى (قالا) قصدا ، وهو أليق به إن ساعدته اللغة ، وكثيراً

---

(١)منال الطالب ٤٧/١ .

(٢)انظر : الكتاب ١٣٢،١٣٣/٣ ، والبحر المحيط ٣٧٣،٣٧٤/٦، وحاشية الصبان ١١٤٢/٣ .

(٣)منال الطالب ٥٤٩/٢ .

ما يجيء في الحديث والكلام: (فقال برأسه كذا ، وقال بيده كذا ، والمراد منه الإشارة والقصد بالرأس واليد) "[١]، فأخرجه هنا من باب الشذوذ .

ومن تميزه مخالفته للسابقين فيما يعتقد أنه الأصوب ، ثم نجد تأثيره على من جاء بعده من النحاة ، فمثلاً كثير من السابقين[٢] كسيبويه ، والمبرد ، وابن السراج ، والفارسي ، وابن جني، والجرجاني ، وغيرهم ، يرون أن (كان) وأخواتها سميت أفعالاً ناقصة ؛ لأنها لا تدل على الحدث فلا تعمل في ظرف أو مجرور ، بينما ابن الأثير يخالفهم جميعاً ، ليعلل لهذه التسمية فقال :" لأنها تحتاج إلى أخبار"[٣]، ثم يأتي بعده ابن مالك ليتزعم رأي القائلين بذلك ، ويرد على أرباب القول الأول من عشرة أوجه[٤].

❁❁❁❁❁❁❁❁❁

(١)منال الطالب ١/١٨٩ .

(٢)انظر : الارتشاف ٣/١١٥١ .

(٣)منال الطالب ٢/٥٦٦ .

(٤)انظر : شرح التسهيل ١/٣٢٠

وأخيراً وبعد أن عشت مع هذا البحث زمناً، كان فيه "ابن الأثير" و "منال الطالب" و"البديع" هم شغلي الشاغل، بدا لي ما يلي :

١) كان ابن الأثير ذا شخصية نحوية متميزة ، ورغم تأثره بآراء الزمخشري وشيخه ابن الدهان ؛إلا أنه تميز عنهما بآراء وخالفهما ،ورد عليهما في أخرى[١] ،ولم يكن تابعاً لهما كما ذكر ذلك الطناحي وصالح العايد في تحقيقيهما للمنال والبديع .

٢) يعد ابن الأثير –عموماً– بصري النزعة ؛لأنه تبع البصريين في كثير من الآراء والمصطلحات،مع ترجيحه –وبقلة– للمذهب الكوفي ، وقد يتفرد عنهما بإضافة أو استدراك .

٣) اشتغال ابن الأثير بتعليم معارف متنوعة مدة من حياته؛ جعله ذا أفق واسع فأخذ بأسهل الآراء بعيداً عن تعقيدات النحاة وتفصيلاتهم .

٤) ظهر واضحاً أن ثراء الجانب اللغوي عند ابن الأثير كوَّن لديه حساً لغوياً أفاد منه في الدراسة النحوية[٢] .

٥) اتسمت المسائل النحوية في الكتاب–عموماً– بالإيجاز ، الذي اتخذ صوراً منها : الاكتفاء بذكر الراجح في مسائل الخلاف ، والتخفف من الشواهد النحوية ، والبعد عن نسبة الآراء للقائلين بها .

٦) على الرغم من أن المسائل النحوية في "المنال" ليست هدفاً من التأليف ؛ إلا أنها قد أضافت الجديد المفيد في نحو ابن الأثير ، وسدت النقص الحاصل في "البديع" ، ومن ذلك : الترجيح في مسائل الخلاف ، ومزيد البيان والإيضاح ، والتعليل للأحكام النحوية ، وغير ذلك .

٧) بدا لي في هذا البحث التطابق الكبير بين آراء ابن الأثير في "البديع" وآرائه في "المنال"

---

(١) انظر:المنال٢/٥٩٢، وص(٤٢) من هذا البحث .

(٢) انظر :المنال ١/١٨٩ .

٨) إن دراسة الجانب النظري -على أهميتها- لا تكفي للوقوف على النزعة النحوية عند نحوي ما ، إذ إن هذه النزعة تتكشف تماماً بالجمع بين الجانب النظري والتطبيقي ، وهو مما هدفت إليه هذه الدراسة أيضاً .

٩) لم يأخذ ابن الأثير حظه من اهتمام الباحثين عالماً نحوياً ؛ ولعل سبب ذلك شهرته اللغوية والحديثية ، وعدم نشر تراثه المحقق .

١٠) وأخيراً فإن كتاب "منال الطالب" يعد من الكتب التي جمعت بين النحو النظري والنحو التطبيقي ، بالإضافة إلى ما فيه من غزارة المادة اللغوية والثقافية ، ووضوح للفكرة وسهولة في لعبارة ، كل ذلك يجعل منه منهجاً جيداً ضمن مفردات مناهج كليات اللغة العربية.

رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه

الفهارس الفنية

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث والآثار.
- فهرس أقوال العرب وأمثالهم.
- فهرس الشواهد الشعرية.
- فهرس الأرجاز.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس المحتويات.

فهرسة الآيات القرآنية

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
البقرة	(وَلاَ تَلْبِسُوا الحَقَّ بِالبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُوْنَ).....	٤٢	١٧٨
	(يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ).....	٢١٧	١٣٠
آل عمران	(إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِيْ بَطْنِي مُحَرَّراً).....	٣٥	٧٦
	(قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللهِ).....	٥٢	٨٥
	(وَمَكَرُوْا وَمَكَرَ اللهُ).....	٥٤	٨٠
	(وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الّذِيْنَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَابِرِيْنَ).....	١٤٢	١٧٨
	(وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ).....	١٤٦	٥٦، ٥٨
النساء	(فَانْكِحُواْ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِسَاءِ).....	٣١	٧٥
	(فَإِذاً لاَ يُؤتُوا ...).....	٥٣	٢٥
	(كَفَى بِاللهِ شَهِيْدَا).....	٧٩	٤٨
المائدة	(يَا أَيّهَا الّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ		١٥٢، ١٥٤
	وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ ..).....	٦	١٥٦
	(فَعَسَى اللّهُ أَن يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ..)	٥٢	٩٣
الأنعام	(يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ ولا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُوْنَ مِنَ الْمُؤمِنِيْنَ)	٢٧	١٧٨
	(ذَلِكُمْ وَصّاكُمْ بِهِ لَعَلّكُمْ تَتّقُونَ).....	١٥٣	٣٩
	(ثُمَّ آتَيْنَا مُوْسَى الكِتَابَ ..).....	١٥٤	٣٨، ٤٠

الأعراف	(وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمّ صَوّرْنَاكُمْ ثُمّ قُلْنَا لِلْمَلآئِكَةِ اسْجُدُواْ لآدَمَ).....	١١	٣٤، ٤٠
	(هُوَ الَّذِيْ خَلَقَكُمْ مّن نّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا..).....	١٨٩	٣٥
الأنفال	(وَإِذْ قَالُواْ اللّهُمّ إِن كَانَ هَـــذَا هُوَ الْحَقّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً..).....	٣٢	١٦٣
التوبة	(مِنْ بَعْدِ مَآ كَادَ يَزِيْغُ قُلُوْبُ فَرِيْقٍ مِنْهُمْ..).....	١١٧	٩٦
هود	(أَنُلزِمكُمُوْهَا..).....	٢٨	١٤٦
	(عَذَابَ يَوْمٍ مّحِيطٍ..).....	٨٤	١٥٠
يوسف	(سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ..).....	٤٣	١٢٤
	(وَلَدَارُ الآخِرَةِ..).....	١٠٩	١١٢
إبراهيم	(مّثَلُ الّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدّتْ بِهِ الرّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ..).....	١٨	١٤٩، ١٥٠
الحجر	(رّبَمَا يَوَدّ الّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ).....	٢	٤٠، ٤٥
الإسراء	(وَإِذاً لاّ يَلْبَثُوا..).....	٧٦	٢٥
طه	(إِنَّكَ بِالوَادِيْ المُقَدَّسِ طُوى).....	١٢	١٣٣
	(وَمَا تِلْكَ بِيَمِيْنِكَ يَا مُوْسَى).....	٧٧	٧٤
	(وَإِنّي لَغَفّارٌ لّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً ثُمّ اهْتَدَى).....	٨٢	٣٧

	وَعَصَىَ ءَادَمُ رَبَّهُ فَغَوَى،ثُمّ اجْتَبَاهُ رَبّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىَ).....	١٢٢	٣٢
الأنبياء	(هذا ذِكرٌ مِن مَعِي..).....	٢٤	٨٤
	(إِنّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللّهِ حَصَبُ جَهَنّمَ)....	٩٨	٧٩
الحج	(فَإِنّا خَلَقْنَاكُمْ مّن تُرَابٍ ثُمّ مِن نّطْفَةٍ ثُمّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمّ مِن مّضْغَةٍ..).....	٥	٣٨
	(وَكَأَيّن مّن قَرْيَةٍ..).....	٤٨	٥٨
الشعراء	(قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ العَالَمِيْنَ).....	٢٣	٧٥
النمل	(وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوَءٍ فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَىَ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ إِنّهُمْ كَانُواْ قَوْماً فَاسِقِينَ).....	١٢	٤٧
	(وَلِلّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَمَاوَاتِ وَمَا فِيْ الأَرْضِ)...	٤٩	٧٥
	(مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ..).....	٩٦	٧٤
القصص	(جَانِبِ الغَرْبِيِّ..).....	٤٤	١١٢
الأحزاب	(هُنَالِكَ ابْتُلِيَ الْمُؤْمِنُوْنَ..).....	١١	١٧٥
فاطر	(هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ الله..).....	٣	٤٨
الصافات	(وما مِنَّا إلا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ).....	١٦٤	٢٠١
ص	(وَلاَتَ حِيْنَ مَنَاص).....	٣	٧٦، ١٦٥ ١٦٦، ١٦٩

	(مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيّ.).....	٧٥	٧٧، ٧٩
الزمر	(خَلَقَكُمْ مّن نّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا)...	٦	٣٥
	(نَسِيَ مَا كَانَ يَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ قَبْل.).....	٨	٧٦
الشورى	(إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيْمٍ صِرَاطِ اللهِ..).....	٥٢، ٥٣	١٢٩
الفتح	(لَتَدْخُلُنّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَآءَ اللّهُ آمِنِينَ)....	٢٧	١٠٩
ق	(حَبُّ الحَصِيْدِ..).....	٩	١١٢
الذاريات	(إِنّ اللّهَ هُوَ الرّزّاقُ ذُو الْقُوّةِ الْمَتِين).....	٥٨	١٥١
الواقعة	(وِلْدانٍ مُخَلَّدُونَ.).....	١٧	١٥٢
	أَكْوَابٍ وَأَبَارِيْقَ..).....	١٨	١٥٢
	وَحُوْرٍ عَيْن.).....	٢٢	١٥٢
	حَقُّ اليَقِيْنِ.).....	٩٥	١١٢، ١١٥
الحشر	(سَبَّحَ لِلهِ مَا فِيْ السَمَاوَاتِ وَمَا فِيْ الأَرْضِ..)....	١	٧٥
الممتحنة	(يَأَيّهَا الّذِينَ آمَنُواْ إِذَا جَآءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ).....	١٠	١٢٧
الطلاق	(وَكَأَيّن مّن قَرْيَةٍ..).....	٨	٥٨
عبس	(فَأَقْبَرَهُ ، ثُمّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُ).....	٢١، ٢٢	٣٣

الفجر	(فَادْخُلِيْ فِي عِبَادِيْ...).....	٣٩	٨٦
الشمس	(والسَمَاءِ وَمَا بَنَاهَا).....	٥	٧٧، ٨٠
	(وَالأَرْضِ وَمَا طَحَهَا ، وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا).....	٦، ٧	٨٠
العلق	(كَلاّ لَئِن لّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعاً بِالنّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ).....	١٥، ١٦	١٢٥، ١٢٦ ١٢٩، ١٣٥
البينة	(لَمْ يَكُنِ الّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكّينَ حَتّىَ تَأْتِيَهُمُ الْبَيّنَةُ).....	١	١٥٣
الكافرون	(قُلْ يَاأَيُّهَا الكَافِرُوْنَ ، لاَ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ، وَلاَ أَنْتُمْ عَابِدونَ مَا أَعْبُد).....	١، ٢، ٣	٧٦، ٧٧، ٨٠

فهرسة الأحاديث والآثار

الحديث	رقم الصفحة
(إن جبريل نزل فَصَلَّى فَصَلَّى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ثم صلّى فصلّى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ثم صلّى فصلّى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ثم قال : بهذا أُمرت).....	٣٣
(ربَّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة).....	٥١
قوله في شأن أمية بن الصلت :(كاد أن يسلم)	٩٩
(كاد الفقر أن يكون كفراً)	٩٩
قوله في شأن ابن الزبعري : (ما أجهلك بلغة قومك!)	٧٩
الأثر	**رقم الصفحة**
قول عثمان – رضي الله عنه - : (أُرَهُمُنِي الباطلُ شيطاناً).....	١٤٥
قول أنس -رضي الله عنه-: (فمَا كِدْنا أنْ نَصِلَ إلى مَنَازِلِنَا).....	٩٩
قول جبير بن مطعم –رضي الله عنه-: (كادَ قَلبي أنْ يطيرَ)	٩٩
قول أُبيّ بن كعب –رضي الله عنه-:(كأيّن تقرأ سورة الأحزاب ؟)..	٦٠
قول عمر بن الخطاب-رضي الله عنه-: (ما كدت أصلي العصر حتى كادت الشمس أن تغرب)	٩٩

فهرسة أمثال العرب وأقوالهم

النص	رقم الصفحة
اشتريتُ بواللهِ ألف	٢٤
إن الشاة لتجترُ فتسمعُ صوتَ واللهِ رَبِّها	٢٤
حبةُ الحمقاء.....	١١٢
الخمسة الأثوب	١٢٢
ذهبتُ الشامَ	١٠٣، ١٠٥
ذهبت مَعْ أخيك	٨٩
ذهب مِنْ مَعِه	٨٩
ربَّ رجلٍ ظريفٌ	٤٤
ربّ صائمه لن يصومه وقائمه لن يقومه	٥١
سُبحَان مَا سَخَّرَكُنَّ لنا	٨٣، ٨٥، ٨٦
صلاة الأُولى	١١٢
ضربتُهُ الظَّهرَ والبَطنَ	١٠٣، ١٠٥
كاد العروس يكون أميراً	٩٦
كاد المنتعل يكون راكباً	٩٦
كاد النعام يطير	٩٦
لا تأكلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللبن	١٧٧، ١٧٩، ١٨٠
لو تُركتَ والأسدَ لأكلك	١٨١
مسجد الجامع	١١٢
هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ	١٤٨، ١٥٢، ١٥٦، ١٥٧
هذا الحسنُ الوجهِ	١٢٣

فهرسة الشواهد الشعرية

المطلع	القافية	القائل	الصفحة
طلبوا	بقاءُ	أبو زبيد الطائي	١٦٨ ، ١٧٠
وكائنْ	المصابا	جرير	٥٧
تُريك	نَدْبُ	ذو الرمة	١٥١
كهز الرديني	اضطرب	أبو ذؤاد الإيادي	٣٨
أفيقوا	تُقَضَّبِ	جذل بن عمرو	٩١
لَدنٌ	الثَّعلَبُ	ساعدة بن جؤية	١٠٤، ١٠٦
يا صاح	الذنب	أبو الغريب النصري	١٥٣
اردُد	مَكروبُ	ابن غمة الضبي	٢٧
عسى الله	سكوبِ	هدبة بن خشرم	٩٥
عسى الكرب	قريبُ	هدبة بن خشرم	٩٥، ١٠٦
إذن والله	المشيب	حسان بن ثابت	٢٤
قلت لشيطاني	الصلاة	مجهول	١٦٠
وكنت كذي	فَشَّلتِ	كثير عزة	١٢٩
حنَّت نُوار	أجنَّتِ	شبيب بن جعيل	١٧٤
كأنَّما ضُربتْ	محلوجِ	ذو الرمة	١٥١
كأَنَّ أَصواتَ	الفَّراريج	ذو الرمة	٢٦
جَرَت عَليهَا	سَماهِيج	ذو الرمة	٨٨
دعاها بشاةٍ	مُزبدِ	مجهول	١٢٥، ١٢٧ ١٥٠، ١٩٨، ١٩٩
جَزَى اللهُ	أُمِّ مَعــبدِ	مجهول	١٠٢ ، ١٠٤
فلأبغِيَنَّكُمُ	ضَرغَدِ	عامر بن الطفيل	١٠٤
كادت النَفْسُ	بُرُودِ	أبو زبيد الطائي	٩٨

مَا زَال مُذْ	الأشبار	الفرزدق	١٢٢
إن يقتلوك	عارُ	ثابت بن قطنة	٤٤
فيا الغلامان	شَرًّا	مجهول	١٣٣، ١٣٨
إنَّا وَجَدْنا	قِصَرِ	حميد بن ثور	١٢٨
لَعِبَ الرياحُ	القطرِ	زهير بن أبي سلمى	١٥٣
وجدت فؤادي	يتذكرُ	ذو الرمة	٩٨
عسى فَرَجٌ	أمرُ	محمد بن إسماعيل	٩٦
لهفي عليك	مجيرُ	الشمردل الليثي	١٧٤
لا تَترُكَنِّي	أطِيرا	مجهول	٢٨
يا صاحِ	الحلسِ	ابن لوذان السدوسي	١٥٣
قتلت بعبد الله	وأجزعا	دريد بن الصمة	١٧٨
رُبَّ من أنضجت	يُطع	—	٥٢
وهل يُرجع	البلاقع	ذو الرمة	١٢١
وَكَائِن رَدَدنَا	مُقَنَّعاً	عمرو بن شأس	٦٣
رُبَّ رِفدٍ	أقتَالِ	الأعشى	٥٠، ٥٢
فيا رُبَّ يَومٍ	تِمثَال	امرؤ القيس	٥٠
أبيتم	السَّلِ	مجهول	٩٨
كذبتم وبيت الله	ونناضـــل	أبو طالب	١٧٧
رب مأمول	الأمل	عدي بن حاتم	٥١
كأن ثبيراً	مزملِ	امرؤ القيس	١٥٧
كَما خُطَّ الكتَابُ	يُزيلُ	أبو حية النمري	٢٦
فلا وأبيك	الصهيلُ	شمير الضبي	١٢٨
فإلى ابن أمِّ أُناسٍ	تزحفُ	بشر الأسدي	١٢٧
للبسُ عباءةٍ	الشفوفِ	ميسون بنت بحدل	١٧٧، ١٨٣

وما عليك	يا اللهم ما	مجهول	١٦٠
كأيّن في المعاشر	كرام	المرار العدوي	٥٧
فريشي منكمُ	لِـمامَا	الراعي النميري	٨٣، ٨٧
العاطفون	أنعموا	أبو وجزة	٦٦، ٧٢
وكأيِّن لنا	مُنعِمُ	الأعمش	٥٨، ٦٠
ولا يلبث العَصْرَان	تيمَّمَا	مجهول	١٢٨
إني إذا مَا	اللهُمَّا	أبو خراش الهذلي	١٥٩، ١٦٠، ١٦٣
فأما كيِّسٌ	لئيمْ	المرار الأسدي	٩٦
ندم البغاة	وخيم	محمد التميمي	١٦٨
لا تُنْه	عظيم	أبو الأسود الدؤلي	١٧٨، ١٨٢
رب حلم	النعيم	حسان بن ثابت	٥٨
قالوا : أبو الصقر	شيبان	ابن الرومي	٣٦
عباسُ	عدنان	مجهول	١٣٣، ١٣٨
ألا رُبَّ	أبـــوان	عمرو بن جني	٤٩، ٥٣
بحبِّك	عَنِّي	مجهول	١٣٣ ، ١٣٨
أزعمت	ومَيْنـــاً	عبيد بن الأبرص	١١٧
إنَّ مَن سادَ	جَدُّه	أبو نواس	٣٥
وإيّاكم	بسيٍّ	الحطيئة	١٥١

فهرس الأرجاز

الشاهد	القائل	الصفحة
قد كَادَ مِنْ طُولِ البِلى أَنْ يَمْصَحمَا	رؤبة بن العجاج	٩٧
كأنَّ نَسْجَ العَنْكبُوتِ المُرمِّلِ	العجاج	١٥١
وبلدةٍ ليس بها أنيس	جران العود	١٧٩

فهرسة المصادر والمراجع

أولاً : الكتب المطبوعة :

❁اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط ، بدر البدر .مكتبة الرشد . (١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م) الرياض .

❁ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان . ت:رجب عثمان ، ورمضان عبدالتواب .مكتبة الخانجي . الطبعة الأولى .(١٤١٨هـ / ١٩٩٨م) القاهرة .

❁الأزهية في علم الحروف ، للهروي . ت:عبد المعين الملوحي . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . (١٤١٣هـ/١٩٩٣م) .

❁الأصول في النحو ، لابن السراج . ت : عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة . الطبعة الثالثة . (١٤١٧هـ/١٩٩٦م) بيروت .

❁أصول النحو العربي، محمد عيد . عالم الكتب . الطبعة السادسة . (١٩٩٧م) القاهرة.

❁إعراب ثلاثين سورة من القرآن ، لابن خالويه . دار المنار ومكتبة فياض . الطبعة الثانية (١٤١٧هـ/١٩٩٧م) القاهرة .

❁الأعلام ، لخير الدين الزركلي . الطبعة الثانية .

❁أمالي ابن الشجري ، لهبة الله بن علي الشجري . ت : محمود الطناحي .مكتبة الخانجي. القاهرة .

❁الأمالي النحوية ، لابن الحاجب . ت : هادي حمودي . عالم الكتب . الطبعة الأولى . (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م) بيروت .

❁ إنباه الرواة على أنباه النحاة ، لجمال الدبن القفطي . ت: محمد أبو الفضل إبراهيم . مطبعة دار الكتب المصرية . الطبعة الأولى .(١٣٧٤هـ/١٩٥٥م) القاهرة .

❁الانتصار لسيبويه على المبرد ، لابن ولاد . ت : زهير سلطان . مؤسسة الرسالة . الطبعة الأولى . (١٤١٦هـ/١٩٩٦م) بيروت .

❁الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محيي الدين عبد الحميد . بهامش الإنصاف لابن الأنباري.

❁الأنساب ، لأبي سعد السمعاني . ت : محمد عوامة . مطبعة محمد هاشم الكتبي . الطبعة الأولى . (١٣٩٦هـ/١٩٧٦م) بيروت .

❁الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري . ت : محمد عبد الحميد . المكتبة العصرية (١٤١٤هـ/١٩٩٣م) بيروت .

❁أوضح المسالك ، لابن هشام . ت : محمد عبد الحميد . المكتبة العصرية . بيروت .

❁الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي . ت: حسن شاذلي . دار العلوم للطباعة والنشر. الطبعة الثانية . (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م) .

❁الإيضاح في شرح المفصل ، لان الحاجب . ت : موسى العليلي . مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية .

❁البحر المحيط ، لأبي حيان . ت : عادل عبد الموجود ، وعلي معوض . دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى . (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م) بيروت .

❁البديع في علم العربية ، لمجد الدين ابن الأثير . ت : فتحي أحمد ، وصالح العايد . مركز إحياء التراث في جامعة أم القرى . الطبعة الأولى . (١٤٢١هـ) مكة المكرمة .

❁البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع . ت : عياد الثبيتي . دار الغرب الإسلامي . الطبعة الأولى . (١٤٠٧هـ/١٩٨٦م) بيروت .

❁بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي . ت : محمد أبو الفضل إبراهيم . المكتبة العصرية . بيروت .

❁بنو الأثير الفرسان الثلاثة ، لمحمد الحمدان . (١٣٩٣هـ) .

❁تاج العروس ، للزبيدي . ت : إبراهيم الترزي . مطبعة حكومة الكويت (١٣٩٢هـ/١٩٧٢م) .

❁التاريخ الباهر في الدولة الأتابكية ، لأبي الحسن ابن الأثير . ت: عبد القادر طليمات . دار الكتب الحديثة . القاهرة .

❁التبصرة والتذكرة ، للصيمري . ت : فتحي أحمد علي الدين . مركز إحياء التراث في جامعة أم القرى . الطبعة الأولى .(١٤٠٢هـ/١٩٨٢م) مكة المكرمة .

❁التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري . ت : علي البجاوي . دار الجيل . الطبعة الثانية . (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م) بيروت .

❁التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، للعكبري . ت : عبد الرحمن العثيمين. دار الغرب . الطبعة الأولى . (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م) بيروت .

❁تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ، لابن هشام . ت : عباس الصالحي . دار الكتاب العربي . الطبعة الأولى .(١٤٠٦هـ/١٩٨٦م) بيروت .

❁التذكرة في القراءات ، لابن غلبون . ت : سعيد صالح زعيمة . دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى . (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م) بيروت .

❁التذييل والتذنيب ، للسيوطي . ت : عبد الله الجبوري . دار الرفاعي . الطبعة الأولى . (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م) بيروت .

❁التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، لأبي حيان . ت : حسن هنداوي .دار القلم . الطبعة الأولى . (١٤١٩هـ/١٩٩٨م) دمشق .

❁التصريح بمضمون التوضيح ، للأزهري . ت : عبد الفتاح البحيري . الزهراء للإعلام العربي .الطبعة الأولى .(١٤١٣هـ/١٩٩٢م) .

❁التكملة لوفيات النقلة ، لزكي الدين المنذري . ت : بشار عواد . مؤسسة الرسالة . الطبعة الأولى . (١٤٠١هـ/١٩٨١م) بيروت .

❁توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي . ت: عبد الرحمن علي سليمان . دار الفكر العربي . الطبعة الأولى . (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م) القاهرة .

❁التوطئة ، لأبي علي الشلوبين . ت : يوسف المطوع .

❁جامع الأصول ، لمجد الدين ابن الأثير . ت : عبد المجيد سليم ، ومحمد الفقي . مطبعة السنة المحمدية . الطبعة الأولى . (١٣٦٨هـ/١٩٤٩م) القاهرة .

❁الجامع الصحيح المختصر ، لمحمد بن إسماعيل البخاري .ت:مصطفى ديب . دار ابن كثير . الطبعة الثالثة .(١٤٠٧هـ/١٩٨٧م) بيروت .

❁الجمل في النحو ، للزجاجي . ت : علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة . الطبعة الخامسة . (١٤١٧هـ/١٩٩٦م) بيروت .

❁الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي . ت: فخر الدين قباوة ، ومحمد فاضل . دار الآفاق الجديدة . الطبعة الثانية . (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م) بيروت .

❁جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، لعلاء الدين الإربلي . ت : حامد نيل . مكتبة النهضة المصرية . (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م) .

❁حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، للخضري . ت: تركي فرحان . دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى . (١٤١٩هـ/١٩٩٨م) بيروت .

❁حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، للدسوقي . ت : عبد السلام محمد أمين . دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى . (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م) بيروت .

❁حاشية الصبان على شرح الأشموني ، للصبان . دار الفكر . الطبعة الأولى . (١٤١٩هـ/١٩٩٩م) بيروت .

❁حجة القراءات ، لابن زنجلة . ت: سعيد الأفغاني . مؤسسة الرسالة . الطبعة الخامسة . (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م) بيروت .

❁الحديث النبوي في النحو العربي ، لمحمود فجال . أضواء السلف . الطبعة الثانية . (١٤١٧هـ/١٩٩٧م) الرياض .

❁حلية الأولياء وطبقات الأصفياء ، للحافظ أبي نعيم الأصبهاني .دار الكتاب العربي . الطبعة الخامسة . (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م) القاهرة .

❁خزانة الأدب ولب لباب العرب ، للبغدادي . ت : محمد نبيل طريفي . دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى . (١٤١٨هـ/١٩٩٨م) بيروت .

❁الخصائص ، لابن جني . ت: محمد النجار .

❁دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، لمحمد عبد الخالق عضيمة . دار الحديث . القاهرة .

❁الدرر اللوامع على همع الهوامع ، للشنقيطي . ت: عبد العال مكرم . عالم الكتب . (١٤٢١هـ/٢٠٠١م) القاهرة .

❁الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي . ت : علي معوض ، وآخرين . دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى . (١٤١٤هـ/١٩٩٤م) بيروت .

❁الذيل على الروضتين ، لأبي شامة المقدسي . صححه : محمد زاهد الكوثري . دار الجيل الطبعة الثانية . (١٩٧٤م) بيروت .

❁رسالة الإفصاح ، لابن الطراوة . ت: حاتم الضامن . عالم الكتب . الطبعة الثانية . (١٤١٦هـ/١٩٩٦) بيروت .

❁رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي . ت : أحمد الخراط . دار القلم . الطبعة الثالثة . (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م) دمشق .

❁الروض الأنف ، للسهيلي . ت : مجدي بن منصور . دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى. بيروت .

❁سير أعلام النبلاء ، للذهبي . ت: بشار عواد ، ومحيي هلال سرحان . مؤسسة الرسالة . الطبعة الأولى . (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م) .

❁شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، للعماد الحنبلي . المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع . بيروت .

❁شرح ابن عقيل . في متن حاشية الخضري .

❁شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ، لبدر الدين ابن مالك . ت : محمد باسل . دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى . (١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م) بيروت .

❁شرح أبيات سيبويه ، للسيرافي . ت : محمد هاشم . دار الجيل . الطبعة الأولى . (١٤١٦هـ/١٩٩٦م) بيروت .

❁شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، لأبي الحسن الأشموني . ت: حسن حمد . دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى . (١٤١٩هـ/١٩٩٨م) بيروت . ونسخة أخرى في متن حاشية الصبان .

❁شرح التسهيل ، لابن مالك . ت : محمد عطا ، وطارق السيد . دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى .(١٤٢٢هـ/٢٠٠١م) بيروت .

❁شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور . ت: فواز الشعار . دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى . (١٤١٩هـ/١٩٩٨م) بيروت .

❁شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام . ت: محمد عبد الحميد . المكتبة العصرية . (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م) بيروت .

❁شرح الشواهد للعيني . بذيل حاشية الصبان .

❁شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لابن مالك . ت : عدنان الدوري . مطبعة المعاني . (١٣٩٧هـ/١٩٧٧م) بغداد .

❁شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام . ت: محمد عبد الحميد . المكتبة العصرية . الطبعة الثالثة . (١٤١٩هـ/١٩٩٨م) بيروت .

❁شرح كتاب سيبويه ، للبطليوسي . ت : معيض العوفي . دار المآثر . الطبعة الأولى . (١٤١٩هـ/١٩٩٨م) المدينة المنورة .

❁شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي . ت : رمضان عبد التواب ، وآخرون . الهيئة المصرية العامة للكتاب . (١٩٨٦م) .

❁شرح كافية ابن الحاجب ، للرضي . ت : إميل بديع يعقوب . دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى . (١٤١٩هـ/١٩٩٨م) بيروت .

❁شرح الكافية الشافية ، لابن مالك . ت : علي معوض ، وعادل عبد الموجود . دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى . (١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م) بيروت .

❁شرح اللمع ، للقاسم الضرير . ت : رجب عثمان ، ورمضان عبد التواب . مكتبة الخانجي . الطبعة الأولى . (١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م) القاهرة .

❁شرح المفصل،لابن يعيش . ت : إميل بديع يعقوب . دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى. (١٤١٩هـ/١٩٩٨م) بيروت .

❁شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ، لابن الحاجب . ت : جمال عبد العاطي . مكتبة نزار الباز . الطبعة الأولى . (١٤١٨هـ/١٩٩٨م) مكة المكرمة .

❁شرح ملحة الإعراب ، للحريري . ت: بركات هبود . المكتبة العصرية . (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م) بيروت .

❁شرح الوافية ، لابن الحاجب . ت : موسى علوان . مطبعة الآداب . (١٤٠٠هـ/١٩٨٠م) النجف .

❁الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ، للنيلي . ت: محسن العميري . مركز إحياء التراث في جامعة أم القرى . مكة المكرمة .

❁ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، لمحمد النجار . مؤسسة الرسالة . الطبعة الأولى . (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م) بيروت .

❁طبقات الشافعية الكبرى ، لتاج الدين السبكي . ت : عبد الفتاح الحلو ، ومحمود الطناحي .مطبعة عيسى الحلبي . الطبعة الأولى .

❁طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية ، لنجم الدين النسفي . ت : خالد العك . دار النفائس . الطبعة الأولى . (١٤١٦هـ/١٩٩٥م) بيروت .

❁العبر في خبر من غبر ، للذهبي . ت:أبو هاجر محمد السعيد زغلول . دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى . (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م) بيروت .

❁عدة السالك ، لمحمد عبد الحميد . بهامش أوضح المسالك .

❁علل النحو ، للوراق . ت : محمود الدرويش . مكتبة الرشد . الطبعة الأولى . (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م) الرياض .

❁العين ، للخليل بن أحمد .ت: مهدي المخزومي ، وإبراهيم السامرائي . منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات . الطبعة الأولى . (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م) بيروت .

❁غريب الحديث ، البن قتيبة . ت : نعيم زرزور . دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى . (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م) .فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر العسقلاني . ت: الشيخ عبد العزيز بن باز . دار الفكر . (١٤١٤هـ/١٩٩٣م) بيروت .

❁فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ، لمحمد بن الطيب الفاسي . ت:محمود فجال . دار البحوث للدراسات الإسلامية.الطبعة الأولى .(١٤٢١هـ/٢٠٠٠م) دبي .

❁القاموس المحيط ، للفيروز آبادي . ت : يوسف البقاعي . دار الفكر . (١٤١٥هـ/١٩٩٥م) بيروت .

❁قضايا عامل الجر في الاستعمال العربي ،د.فاطمة عبد الرحمن رمضان .شركة مكة للطباعة والنشر . الطبعة الأولى . (١٤١٨هـ/١٩٩٨م) مكة المكرمة .

❁الكافي في الإفصاح ، لابن أبي الربيع . ت : فيصل الحفيان . مكتبة الرشد . الطبعة الأولى . (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م) الرياض .

❁الكامل في التأريخ ، لأبي الحسن ابن الأثير . مراجعة وتعليق نخبة من العلماء . دار الكتاب العربي . الطبعة الثالثة . (١٤٠٠هـ/١٩٨٠م) بيروت .

❁الكامل في اللغة والأدب ، للمبرد . ت : عبد الحميد هنداوي . دار الكتب العلمية الطبعة الأولى . (١٤١٩هـ/١٩٩٩م) بيروت .

❁الكتاب ، لسيبويه . ت : عبد السلام هارون . عالم الكتب . بيروت .

❁كتاب الشعر ، لأبي على الفارسي . ت : محمود الطناحي . مكتبة الخانجي . الطبعة الأولى . (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م) القاهرة .

❁الكشاف ، للزمخشري . ت : محمد عبد السلام شاهين . دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى . (١٤١٥هـ/١٩٩٥م) بيروت .

❁كشف الظنون ، لحاجي خليفة . المطبعة الإسلامية . الطبعة الثالثة . (١٣٨٧هـ) طهران.

❁الكشف عن وجوه القراءات السبع ، لمكي القيسي . ت : محي الدين رمضان . مؤسسة الرسالة . الطبعة الخامسة . (١٤١٨هـ/١٩٩٨م) بيروت .

❁الكناش في فني النحو والصرف ، لأبي الفداء . ت : رياض الخوام . المكتبة العصرية. الطبعة الأولى . (١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م) بيروت .

❁لسان العرب ، لابن منظور . دار إحياء التراث العربي . الطبعة الثانية . (١٤١٧هـ/١٩٩٧م) .

❁اللباب في علل البناء والإعراب ، للعكبري . ت: غازي طليمات . مطبوعات مركز جمعة للثقافة . الطبعة الأولى . (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م) دبي .

❁اللمع في العربية ، لابن جني . ت : حامد مؤمن . عالم الكتب . الطبعة الثانية . (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م) بيروت .

❁مجاز القرآن ، لأبي عبيدة . ت : محمد فؤاد سزكين .مكتبة الخانجي . القاهرة .

❁مجمع الأمثال ، للميداني . ت : محمد عبد الحميد . دار النصر . دمشق .

❁المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، لابن جني . ت: محمد عطا . دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى . (١٤١٩هـ/١٩٩٨م) بيروت .

❁المحلى ، لابن شقير . ت : فائز فارس . مؤسسة الرسالة . الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ/١٩٨٧م) بيروت .

❁محمود الطناحي عالم العربية وعاشق التراث ، لأحمد العلاونة . دار القلم . الطبعة الأولى . (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م) دمشق .

❁المخصص ، لابن سيدة . ت : خليل جفال . دار إحياء التراث العربي . الطبعة الأولى. (١٤١٧هـ/١٩٨٧م) بيروت .

❁المدارس النحوية ، لشوقي ضيف . دار المعارف . الطبعة السابعة . القاهرة .

❁مسائل الخلاف النحوية والتصريفية في كتاب الأصول لابن السراج ، لإبراهيم حندور. الطبعة الأولى . (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م) .

❁المسائل المنثورة ، لأبي علي الفارسي . ت: مصطفى الحدري . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

❁المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل . ت: محمد كامل بركات . مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى . (١٤٠٠هـ/١٩٨٠م) مكة المكرمة .

❁المستقصى في أمثال العرب ، للزمخشري . دار الكتب العلمية . الطبعة الثالثة . (١٤٠٤هـ/١٩٨٧م) بيروت .

❁مشارق الأنوار على صحاح الآثار ، للقاضي عياض . طبع ونشر : المكتبة العتيقة بتونس ، ودار التراث بالقاهرة .

❁معاني القرآن ، للأخفش . ت : عبد الأمير محمد الورد . عالم الكتب . الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م) بيروت .

❁معاني القرآن ، للفراء . ت : أحمد نجاتي ، ومحمد النجار . دار السرور .

❁معاني القرآن ، للنحاس . ت : محمد علي الصابوني . مركز إحياء التراث بجامعة أم القرى . الطبعة الأولى . (١٤٠٨هـ/١٩٨٨م) مكة المكرمة .

❁معجم الأدباء ، لياقوت الحموي . مطبوعات دار المأمون .

❁المعجم العربي نشأته وتطوره ، لحسين نصار . دار مصر للطباعة .

❁معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة . دار إحياء التراث العربي . بيروت .

❁معرفة علوم الحديث ، للحاكم النيسابوري . ت : السيد معظم حسين . دار اللواء . الطبعة الثالثة . (١٤٠١هـ/١٩٨١م) .

❁"مع" في الدرس النحوي ، لرياض الخوام .المكتبة العصرية . (١٤٢٢هـ) بيروت .

❁مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام . ت : محمد عبد الحميد . المكتبة العصرية . (١٤١٦هـ/١٩٩٦م) بيروت .

❁المفصل في علم اللغة ، للزمخشري . ت : محمد السعيدي . دار إحياء العلوم . الطبعة الأولى . (١٤١٠هـ/١٩٩٠م) بيروت .

❁المقتصد ، للجرجاني . ت : كاظم بحر المرجان . منشورات وزارة الثقافة بالعراق . (١٩٨٢م) .

❁المقتضب ، للمبرد . ت : محمد عبد الخالق عضيمة . عالم الكتب . بيروت .

❁منال الطالب في شرح طوال الغرائب ، لمجد الدين ابن الأثير . ت: محمود الطناحي . مكتبة الخانجي . الطبعة الثانية . (١٤١٧هـ/١٩٩٧م) القاهرة .

❁نتائج الفكر ، للسهيلي .ت : عادل عبد الموجود ، وعلي معوض . دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى . (١٤١٢هـ/١٩٩٢م) بيروت .

❁النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، لابن تغري بردي . دار الكتب المصرية .

❁النحو الكوفي ، لكاظم إبراهيم كاظم . عالم الكتب . الطبعة الأولى . (١٤١٨هـ/١٩٩٨م) بيروت .

❁النحو الوافي ، لعباس حسن . دار المعارف . الطبعة الثالثة . القاهرة .

❁النحو والصرف بين الحجازيين والتميميين ، للشريف عبد الله البركاتي . مكتبة الفيصلية (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م) مكة المكرمة .

❁النشر في القراءات العشر ، لابن الجوزي . ت: زكريا عميرات . دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى . (١٤١٨هـ/١٩٩٨م) بيروت .

❁النكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشنتمري . ت : رشيد بلحبيب . منشورات وزارة الأوقاف المغربية . (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م) .

❁النهاية في غريب الحديث والأثر ، لمجد الدين ابن الأثير . ت : محمود الطناحي ، وطاهر الزاوي . دار إحياء التراث العربي . بيروت .

❁همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي . ت : عبد العال مكرم . عالم الكتب . (١٤٢١هـ/٢٠٠١م) القاهرة . ونسخة أخرى بتحقيق : أحمد شمس الدين . دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى . (١٤١٨هـ/١٩٩٨م) بيروت .

❁وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان . ت : إحسان عباس . دار صادر بيروت.

ثانياً : الدواوين الشعرية :

❁ديوان أبي الأسود الدؤلي . ت: محمد حسن آل ياسين .منشورات مكتبة النهضة . الطبعة الثانية . (١٣٨٤هـ/١٩٦٤م) بغداد .

❁ديوان أبي نواس . دار صادر بيروت . (١٣٨٢هـ/١٩٢٦م).

❁ديوان الأعشى .دار صادر بيروت .(١٣٨٠هـ/١٨٦٠م).

❁ديوان امرئ القيس، بشرح: محمد الحضرمي . ت:أنور أبو سويلم ، وآخرين . دار همار. الطبعة الأولى . ١٤١٢هـ/١٩٩١م) عمّان .

❁ديوان الحطيئة . ت:نعمان أمين طه . مطبعة مصطفى الحلبي . الطبعة الأولى.(١٣٧٨هـ/١٩٥٨).

❁ديوان دريد بن الصمة .ت:محمد البقاعي .دار قتيبة .(١٤٠١هـ/١٩٨١م).

❁ديوان ذي الرمة. المكتب الإسلامي للطباعة والنشر. الطبعة الأولى.(١٣٨٤هـ/١٩٦٤).

❁ديوان الراعي النميري . ت:نوري حمودي القيسي، وهلال ناجي . مطبوعات المجمع العلمي العراقي .(١٤٠٠هـ/١٩٨٠).

❁ديوان زهير بن أبي سلمى .ت: كرم البستاني .دار صادر بيروت (١٣٧٩هـ/١٩٦٠م).

❁ديوان عامر بن الطفيل . دار صادر بيروت .(١٣٨٣هـ/١٩٦٣م).

❁ديوان عبيد بن الأبرص . دار صادر بيروت . (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م) .

❁ديوان العجاج . ت:عزة حسن . دار الشرق .بيروت .

❁ديوان عمرو بن شأس . ت:يحيى الجبوري . مطبعةالآداب في النجف .

❁ديوان الفرزدق . دار صادر بيروت .(١٣٨٠هـ/١٩٦٠م) .

ثالثاً : الدوريات والرسائل الجامعية :

❁مجلة المنهل . دار المنهل للصحافة والنشر المحدودة – جدة . العدد : ٥٣٦ . تاريخه:رجب/شعبان – ١٤١٧هـ ، نوفمبر / ديسمبر – ١٩٩٦م .

❁مجلة المورد . دار الحرية للطباعة – بغداد . العدد : ٤ . تاريخه : شتاء- ١٩٨٠م .

❁مجلة منار الإسلام . وزارة العدل والشؤون الإسلامية – دولة الإمارات العربية المتحدة . العدد : ٦ .تاريخه : جمادى الآخرة -١٤٢٠هـ / سبتمبر – ١٩٩٩م.

❁أثر غريب الحديث في بناء المعجم العربي ، عبير بدر البدر . رسالة ماجستير مقدمة لكلية الآداب في الجامعة المستنصرية – بغداد . بإشراف : عبد الله الجبوري (١٤١٧هـ/١٩٩٧م) .

❁التأويل في غريب الحديث ، علي بن عمر السحيباني . رسالة ماجستير مقدمة لكلية أصول الدين – الرياض . بإشراف : موسى الغصن . (١٤١٨هـ) .

❁❁❁❁❁❁

فهرس المحتويات

الموضوع | الصفحة

- **المقدمة** ..... أ
- **تمهيد : وفيه قسمان :**

الأول : التعريف بابن الأثير من خلال :

-اسمه ونسبه ١
-مولده ونشأته ١
-والده وإخوته ٢
-طلبه للعلم وزهده في الدنيا ٤
-شيوخه وتلامذته ٦
-شعره وآثاره العلمية ٩
-مرضه ووفاته ١٤

الثاني : التعريف بكتاب " منال الطالب" :

-بداية التأليف في غريب الحديث ١٦
-تطور التأليف وأبرز المؤلفات ١٦
-مناهج التأليف في غريب الحديث ١٩
-كتاب"منال الطالب" ٢٠

- **دراسة المسائل النحوية: وفيه ثلاثة فصول:**

الفصل الأول : الأدوات وحروف المعاني :

- **مسألة:** الفصل عند إعمال(إذن)، وشرط الابتداء، وحكم الإلغاء..... ٢٣
- **مسألة:** المعاني المستفادة من "ثم" العاطفة ٣١
-**مسألة:** الخلاف في حرفية (رُبّ)واستعمالاتها ٤٠

- **مسألة:** (كأيِّن) معناها وأصلها ٥٦
- **مسألة:** حقيقة (لات) ٦٦
- **مسألة:** دلالة (ما) على العاقل ٧٤
- **مسألة:** اسمية (مع) والخلاف في ثنائيتها ٨٢

الفصل الثاني : مسائل التراكيب النحوية :

- **مسألة:** حذف (أن) من خبر "عسى" واقتران خبر "كاد" بها ٩٣
- **مسألة:** تعدي الفعل اللازم للمكان المختص ١٠٢
- **مسألة:** إضافة الموصوف إلى صفته ١١١
- **مسألة:** تعريف العدد المضاف ١١٩
- **مسألة:** إبدال النكرة من المعرفة ١٢٥
- **مسألة:** نداء المعرف بالألف واللام ١٣٢

الفصل الثالث : مسائل الأصول النحوية :

- **مسألة:** مخالفة القياس في قول عثمان :"أُراهُمُني" ١٤١
- **مسألة:** علة المجاورة في :"هذا جُحْرُ ضبٍّ خربٍ" ١٤٨
- **مسألة:** علة التعويض في قول :"اللهُمَّ" ١٥٩
- **مسألة:** حذف اسم"لات" في :(ولاتَ حينَ مَنَاص) الآية ١٦٥
- **مسألة:** استتار "أن" بعد واو المعية ١٧٧
- **مسألة:** إعمال "إذن" في الفعل المضارع ١٨٥

- **الخاتمة : وتتضمن :**
- القيمة العلمية للمسائل النحوية ١٨٩
- المذهب النحوي لابن الأثير ١٩٤
- نتائج البحث ١٩٨

- **الفهارس الفنية: وفيها :**

- فهرسة الآيات القرآنية ٢٠١
- فهرسة الأحاديث والآثار ٢٠٥
- فهرسة أمثال العرب وأقوالهم ٢٠٦
- فهرسة الشواهد الشعرية..... ٢٠٧
- فهرسة الأرجاز ٢١٠
- فهرسة المصادر والمراجع ٢١١
- فهرسة المحتويات ٢٢٣

An Abstract

Praise be to Allah, the Lord of the Universe, and Prayers and peace be upon His Prophet Muhammad.

This is a study of the Grammatical issues in one of the Books of Hadith. The name of the book is "*Manal Al-Talibfi Shareh Tewaal Al-Gharraib*" Written by *Majed – ul-Deen Ibn Al-Atheer.*" The comparison between the practical "*Manal Al-Taleb*" and the theoretical sides in his book "*Al-Badea'a fi Elem Al-Logha*" .

The research covers the following:
Preface: It introduces the author and his book.
Chapter 1: It covers the Prepositions.
Chapter 2: Morphology.
Chapter 3: Issues related to the Grammar origins.
Conclusion: It covers the academic value of the Grammar issues and the Grammar Approach of the author. Then I wrote the important outcome of the research. Some of them are:

1- Ibn Al-Atheer is related with the Basari approach. This is because he adapted the basaries opinion. Sometimes he supported the Kufians and other times he followed his own opinion.
2- It is mentioned that Ibn Al-Atheer followed the traces of Al-Zamakhshari or his teacher ibn Al-Dahaan. The study nullifies this.
3- Ibn A-Atheer's opinions are simple.
4- Ibn Al-Atheer had a linguistic sight.
5- Though the Grammatical issues are not a field of writing they added something to Ibn Al-Atheer.
6- There is a great equality in Ibn Al-Atheer's practical and theoretical opinions in both books.
7- Most of these issues were mentioned in brief.
8- The practical side appered to be more important than the theoretical one throughout the study.
9- Ibn Al-Atheer was not known as a grammarian scholar.
10- The book "*Manal Al-Taleb*" is one of the books that covered both the practical and the theoretical sides. It is simple and culturally rich. I recommend it to be studies in the College of Arabic.

Naser Muhammad Abdullah Al-Gimaishaan Aseeri